وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

كتاب جماعي

متطلبات إرساء شراكة ذات جدوى بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

تحت إشراف الدكتور: سيدي أحمد كبداني

يونيو 2022

كتاب جماعي

متطلبات إرساء شراكة ذات جدوى بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

تحت إشراف الدكتور سيدي أحمد كبداني

يونيو 2022

ملخص الكتاب

إن هذا الكتاب هو حوصلة لمجوعة من البحوث المتميزة، والتي تم اختيارها بعناية، كون كل واحدة منها عالجت جانبا مهما من الفكرة الرئيسية له، وهي مدى مساهمة الجامعة في تحقيق متطلبات سوق العمل، ونعني بذلك كيفية ارساء تلك الشراكة المتبادلة، أنه من مصلحة المجتمع أن تتقدم الجامعة بخطوات متسارعة في مجال البحوث والاختراعات لتتحقق نهضة المجتمع، ومن مصلحة الجامعة الحصول على التمويل المستمر والتعبئة البشرية، لأن ذلك رأس مالها، فهي تحتاج إلى العنصر البشري، كما تحتاج إلى مخابر بحث على مستوى المؤسسات لتجريب واختبار ما توصلت إليه البحوث والدراسات الميدانية والتطبيقية.

من هذا المنطلق، فإن هذا الكتاب هو تثمين لجهود الباحثين في محاولتهم:

- تبيان الدور الذي تلعبه الجامعة في دعم وتوفير مخرجات ذات كفاءة.
- تسليط الضوء على واقع التعليم العالي والظروف المحيطة به والسعي لمخرجات تتماشى مع متطلبات المؤسسات الجزائرية؛
- تحليل أهم المعوقات و التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في مواكبة تطور احتياجات المنظمات في سوق العمل؛
- إرساء سبل شراكة فعالة بين البرامج التعليمية وتطور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضرورة اشراك الجامعة في تحديد الخطط التنموية لمحيطها والعمل على رؤية استراتيجية تنهض بنواحي الحياة؛
- الوقوف عند أهم الأسس التي تسمح ببناء شراكة مثمرة بين مختلف الشركاء المحتملين لمؤسسات التعليم العالي
- استغلال البرامج التعليمية والتكوينية كمصدر لإعادة تمويلها من جديد؛
- استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الجودة التعليمية والكفاءة البشرية لتحسين أداء المؤسسات المختلفة.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم
ردمك:ISBN: 978-9931-9751-3-7
الايداع القانوني: يونيو 2022

عنوان الكتاب: متطلبات إرساء شراكة ذات جدوى بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

المؤلف: مجموعة من الباحثين

تنسيق: د. سيدي أحمد كبداني

الطبعة الأولى: 2022

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك): 978-9931-9751-3-7

تاريخ الايداع: يونيو2022

الناشر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)

البريد الالكتروني: fsecg@gmail.com

الهاتف: 045421112

جميع الحقوق محفوظة 2022

متطلبات إرساء شراكة ذات جدوى
بيـن مؤسسات التعليـــم العـــالي
ومحيطهـــا الاقتصادي والاجتماعي

تنسيق: د. سيدي أحمد كبداني

متطلبات إرساء شراكة ذات جدوى بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

تأليف مجموعة من الباحثين

ديباجة الكتاب الجماعي

أدى التطور الهائل في المؤسسات وخدماتها المتنوعة إلى الضغط على مؤسسات التعليم العالي من أجل مواكبتها، وتتجلى هذه التحديات في تكييف البرامج التعليمية والتكوينية بما يتطلبه سوق العمل، والمجتمع ككل، من كفاءات بشرية ومشروعات عمل تنهض بروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات والمعاهد الوطنية المتنوعة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

وفي ظل هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقليمي والتطور الهائل في نواحي الحياة، أصبحت مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن إيجاد الحلول الموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لمحدودية تمويل البحوث العلمية، كان لزاما على الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من تبني مشروع شراكة مع الجامعة أو العكس، قصد تطوير الخدمات التعليمية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الجودة في المخرجات بما يحقق متطلبات المجتمع.

وباعتبار أن مؤسسات التعليم العالي شريك أساسي ومرافق دائم للمنظمات التي تبحث عن موقع لها في الأسواق العالمية من أجل مواكبة هذه التغييرات المتسارعة لا سيما بعد احتدام شدة المنافسة، فإن الأمر يستدعي تبني أسس ومتطلبات كفيلة بإرساء شراكة يشارك فيها أصحاب المصلحة مع الجامعة.

من هذا المنطلق يأتي هذا المؤلف الجماعي لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في دعم ومرافقة المنظمات باختلاف أحجامها وبالأخص حديثة النشأة والتي لا تتحقق استمراريتها إلا بوجود شراكة متينة وفعالة بينهما، اضافة إلى الوقوف على التحديات التي تحول دون ذلك في ظل واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من ضعف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تدني روح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات.

أهداف الكتاب

من بين الأهداف التي نسعى إليها من وراء هذا الكتاب نذكر:

-تبيان الدور الذي تلعبه الجامعة في دعم وتوفير مخرجات ذات كفاءة؛

-البحث في تجارب دول رائدة حققت فيها الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق الشغل التطور الذي تنشده المجتمعات؛

-تسليط الضوء على واقع التعليم العالي والظروف التي تحيط به ومختلف المعوقات نحو مخرجات تتماشى مع متطلبات لمنظمات الجزائرية؛

-تحليل أهم المعوقات و التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية ومراكز البحث في مواكبة تطور احتياجات المنظمات في سوق العمل؛

-إرساء سبل شراكة فعالة بين البرامج التعليمية وتطور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية؛

-ضرورة اشراك الجامعة في تحديد الخطط التنموية لمحيطها والعمل على رؤية استراتيجية تنهض بنواحي الحياة؛

-استغلال الطاقات البشرية المتنوعة المتخرجة من مؤسسات التعليم العالي في ريادة المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني؛

-إبراز الدور الذي يلعبه أصحاب المصلحةمع الجامعة لتحسين الخدمات التعليمية والبرامج التعليمية الهادفة لتعزيز النمو و تحقيق التنمية؛

-الوقوف عند أهم الأسس التي تسمح ببناء شراكة مثمرة بين مختلف الشركاء المحتملين لمؤسسات التعليم العالي، واستغلال البرامج التعليمية والتكوينية كمصدر لإعادة تمويلها من جديد؛

-وضع خطة استشرافية تقوم على أساس تفعيل دور البحوث والدراسات الجامعية الميدانية في عالم الأعمال من جهة و ميادين الحياة المختلفة للأفراد من جهة أخرى.

محاور الكتاب

1. مفاهيم نظرية حول شراكة مؤسسات التعليم العالي مع محيطها؛
2. مدى مسايرة برامج التكوين الأكاديمية المطبقة لمستجدات المحيط الاقتصادي والاجتماعي
3. أهمية إشراك أصحاب المصلحة (Stakeholders) مع مؤسسات التعليم العالي في تحسين المخرجات؛
4. دور برامج التكوين المهنية على مستوى الليسانس والماستر في تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها؛
5. العراقيل والصعوبات التي تحول دون بناء علاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها؛
6. سبل تثمين مخرجات مؤسسات التعليم العالي (البحث العلمي والخريجين) في خدمة محيطها؛
7. الرهانات الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في ظل تعميم التعليم والتكوين عن بعد؛
8. الرهانات المستعجلة لمخابر البحث العلمي في بناء علاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
9. أساليب وطرق تعزيز روح المقاولاتية لدى خرجي مؤسسات التعليم العالي؛
10. نماذج عملية دولية وإقليمية عن إرساء الشراكة الفعالة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها.

الاشراف على الكتاب الجماعي

منسق الكتاب:

د. سيدي أحمد كبداني، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)

هيئة تحرير الكتاب:

د. عبدالقادر بادن، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)
د. سفيان الشارف بن عطية،جامعة أحمد زبانة- غليزان (الجزائر)
أ. أحمد أعمر ستي، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر)

اللجنة العلمية

د. سيدي أحمد كبداني، رئيس اللجنة العلمية (جامعة مستغانم- الجزائر)
د. عبد القادر بادن، نائب رئيس اللجنة العلمية (جامعة مستغانم- الجزائر)
أ.د عبدالرزاق محمود ابراهيم محمد، جامعة دهوك- العراق
أ.د.شريف طويل نور الدين، جامعة مستغانم- الجزائر
أ.د الحاج بن زيدان، جامعة مستغانم- الجزائر
أ.د وليد خالد عبد الكريم بابان، جامعة صلاح الدين- العراق
أ.د محمد بن بوزيان، جامعة تلمسان- الجزائر
أ.د عبد الرحيم شيبي، المركز الجامعي مغنية- الجزائر
أ.د رشيد يوسفي، جامعة مستغانم- الجزائر
د. عبدالقادر شاعة، جامعة مستغانم- الجزائر
د. رشيد رقيق بريكسي، جامعة تلمسان- الجزائر
د. الحاج نوي، جامعة الشلف- الجزائر
د. عبدالقادر بكيحل، جامعة الشلف- الجزائر
د. محمد تربش، المركز الجامعي مغنية- الجزائر
د.العربي فراح، جامعة معسكر- الجزائر
د. زينة عرباش، جامعة غليزان - الجزائر
د. سفيان الشارف بن عطية، جامعة غليزان- الجزائر
د. سعيد كرومي، جامعة بشار- الجزائر
د. مجدوب وهراني، جامعة مستغانم- الجزائر

د. عبدالغني مرابطي، جامعة الطارف- الجزائر
د. نورالدين مادوري، جامعة مستغانم- الجزائر
د. محمد دحماني، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
د.حبيب سعيد قوار، جامعة مستغانم- الجزائر
د. مولود نورين، جامعة مستغانم- الجزائر
د. محمد بلحسن، المركز الجامعي مغنية- الجزائر
د. حسين برياطي، جامعة مستغانم- الجزائر
د. مصطفى بن عامر، جامعة مستغانم- الجزائر
أ. أحمد أعمر ستي، جامعة مستغانم- الجزائر

ملاحظة: المقالات الواردة في هذا الكتاب الجماعي تعبر عن آراء مؤلفيها فقط واللجنة العلمية لا تتحمل أي مسؤولية عن الاخلال بشروط وأخلاقيات البحث العلمي.

تقديم الكتاب

تعتبر مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي شريك مهم واستراتيجي لباقي مؤسسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أن مدخلات هذه المؤسسات من ناحية الموارد البشرية هي نفسها مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

إلى وقت ليس بالبعيد لم يكن ينظر إلى حتمية وجود علاقة تربط بين مؤسسات القطاعين، من يقدم مخرجات ومن يستفد منها كمدخلات، وكل قطاع كانت له نظرة مستقلة تماما عن الآخر بالرغم من النقطة المشتركة بينهما. نقطة البداية لمؤسسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للموارد البشرية هي نفسها نقطة النهاية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في كل سنة دراسية.

اذا نظرنا الى السياق الدولي في تعامل مؤسسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات التعليم العالي نجده في تكامل وشراكة استراتيجية مربحة، حيث مؤسسات كل قطاع تستفيد وتفيد مؤسسات القطاع الآخر، فلا يتصور نجاح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن القيمة المضافة التي تقدمها مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ولا يمكن إدارة وتسيير تلك المؤسسات دون مرافقة ودعم وتكوين ومعرفة لمواردها البشرية وهذا في حد ذاته من مهام وأدوار الجامعة وباقي مؤسسات التعليم العالي والمخابر البحثية التي تندرج ضمنها.

لكن إذا غيرنا اتجاه التصور بالنسبة للجزائر على وجه الخصوص، نجد هذه العلاقة غير واضحة المعالم أو تكاد لا تذكر. ولا يمكن معرفة حقيقة هذا الخلل أراجع لغياب الإرادة الحقيقية للوزارة الوصية على مؤسسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تجسيد المهام والأدوار المنوطة بها أم أن تلك الارادة تتعدى الوزارة الوصية إلى مؤسسات الدولة ككل.

ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار وجود خلل في العلاقة بين مؤسسات القطاعين ناتج عن عدم ثقة مؤسسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي في مخرجات قطاع التعليم العالي بالمستوى الذي يعتمد

عليها في مجالات البحث العلمي، ويتم الاكتفاء بالاستفادة من تلك المخرجات على مستوى بسيط دون الاستفادة منها في الخيارات الاستراتيجية لتلك المؤسسات واستبدالها بخبرات وكفاءات أجنبية.

وعموما، لا نستطيع اقناع مؤسسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي بجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي دون وجود جودة ضمن هياكل المؤسسات نفسها. لهذه الجودة وسائل ومتطلبات ينبغي توفيرها وهذا يحتاج إلى وقت واستراتيجية تتسم بالاستمرارية ترسم معالمها اليوم وتنفذ غدا ونرى نتائجها بعد الغد.

مجهودات الدولة ومن وراءها الوزارة الوصية في مجال تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وجعلها تتماشى ومحيطها الاقليمي والدولي موجودة في خطط ما يعرف ببرامج التطوير التكنولوجي والعلمي، وكذا السياسة الأخيرة المتمثلة في تشجيع تأسيس المؤسسات الناشئة التي يتبناها المتخرج من مؤسسات التعليم العالي والتي قدمت لها الدولة مساعدات مالية ومادية وتشريعية وقبلها مساعدات معنوية، فالمؤسسة الناشئة عبارة عن فكرة أو اختراع أو معرفة لدى الخريج يترجمها في شكل مشروع وبمرور الوقت تتجسد العلاقة الحقيقية بين الفكرة (الجامعة أو المخبر) والتجسيد الفعلي لها (مشروع).

من وجهة نظرنا، فان ربط العلاقة بين مؤسسات القطاعين وتفعيلها وجعلها حقيقية غير مزيفة وغير ظرفية تحتاج إلى استراتيجية ترسمها الدولة ومؤسسات بسن تشريعات وتقديم تحفيزات واختيار الكفاءات المنوط بها وضع سياسات تنفيذ تلك الاستراتيجية والأهم من كل هذا العمل وفق مبدأ الاستمرارية في التنفيذ وليس التغيير في كل مرة دون سبب حقيقي.

الدكتور عبد القادر بادن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة مستغانم (الجزائر)

فهرست المحتوى

العنوان	الصفحة
تقديم الكتاب	
الفهرس	
الجامعة والبحث العلمي: بين التحديات والأفاق -على ضوء التوجه نحو سوق الشغل كبداني سيدي أحمد، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر) مرابطي عبد الغاني، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف (الجزائر) رحالية سيف الدين، جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس (الجزائر)	**16**
التعليم الالكتروني بين الواقع والمأمول مع إشارة لتجربة الجامعة الجزائرية نجاري فطيمة زهرة، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)	**43**
دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية رياض صالح عبد القادر القاعود، كلية الحصن الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط (الأردن)	**62**
واقع مخرجات التعليم العالي في ظل تطور إدارة المعرفة و موافقته لمتطلبات سوق العمل عبد الله بن حمو، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر) ياسين بن زيدان، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)	**89**
واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي مراد بن سماعين، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر)	**118**
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة المعرفة و الكفاءات بالمؤسسة حنان مزياني، المركز الجامعي مغنية، تلمسان (الجزائر) حسينة بلعوجة، جامعة غليزان (الجزائر) فضيلة بن شهيدة، جامعة غليزان (الجزائر)	**142**

177	**مشروع نموذج شراكة اجتماعية اقتصادية بين مختلف الكليات الجامعية في المجال الرياضي وتكوين رياضي النخبة الجامعية** عبد الله بافة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)
01	**Réflexion sur les conditions d'émergence de la culture afférente à la création d'entreprise dans les universités Algériennes** GODIH DjamelTorqui, université Abdelhamid Ibn Badiss , Mostaganem (Algérie) LAZREG Mohammed, université DjillaliLiabès , SidiBelAbbés (Algérie)
33	**Le triple partenariat et le triptyque de la motivation partenariale en Algérie : pour un meilleur développement économique, socio sociétal, attractif et pérenne** Mustapha Guenaou, Centre de Recherche enAnthropologie Sociale et Culturelle –Oran (Algérie)

الجامعة والبحث العلمي: بين التحديات والأفاق -على ضوء التوجه نحو سوق الشغل-

L'Université et La recherche scientifique : entre défis et perspectives

À la lumière de la tendance vers le marché du travail-

كبداني سيدي أحمد[*]، مرابطي عبد الغاني[†] رحالية سيف الدين[‡]

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الجامعية في تعزيز البحث العلمي لما له من أثار ايجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة، انطلاقا من ادراكنا بأن دور الجامعة يجب أن يكون مقترن بسوق الشغل مباشرة بغرض تحقيق فرص التكافؤ والاستخدام الأمثل للمنتجات التعليمية أو المتخرجين ومختلف الفئات المستهدفة، حيث توجت الدراسة بنتائج تبرز بأن الجامعة تظل شعاع التنمية المحلية وهي المولدة للثرة عن طريق اقتصاد المعرفة والبحث العلمي

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، سوق الشغل، المحيط الاقتصادي

Abstract: This research paper aims to try to identify the extent to which university institutions contribute to promoting scientific research because of its positive effects on sustainable economic development, based on our realization that the role of the university must be directly linked to the labour market in order to achieve equal opportunities and optimal use of educational products or graduates and various The target groups, where the study culminated with results that highlight that the university remains the beam of local development and is the source of wealth through the knowledge economy and scientific research.

Keywords: University, Scientific research, Labor market, Economic environment

[*] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، skebdani@gmail.com

[†] جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف (الجزائر)، m@hotmail.fr

[‡] جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس (الجزائر)، s.rehailia@univ-soukahras.dz

مقدمة:

تعتمد المؤسسات الجامعية كثيرا على مخابر البحث العلمي باعتباره ميزة التفوق في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويظل البحث العلمي يتميز بأهمية كبيرة في التنقيب عن الحقائق التي قد يستفيد منها الإنسان في التغلب على بعض مشاكله وفي حل المشاكل التي تعترض تقدمه وفي تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى قوانين كلية تحكم أكبر من الواقع والظواهر. لقد أصبح البحث العلمي القائم على الابتكار هو محرك النظام العالمي الجديد، وأصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التقنية والمعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للشعوب، ولا يختلف اثنان في أهمية البحث العلمي لفتح مجالات الإبداع والفن والتميز لدى الأفراد والشعوب في المجتمعات مهما تعددت واختلفت ثقافاتها، ولأن الجامعات مصدر الكفاءات والمؤهلات العالية وهما عملات أساسيات لتحقيق الإبداع، ومن الضروري الإدراك أن المعرفة ليست هدفا في حد ذاتها إذا لم تترجم إلى تطبيقات عملية، فيتوجب على الجامعات أن تتعامل مع التطورات العلمية الحديثة من خلال برامج البحث والتطوير، ويتم بالتخطيط العلمي الجيد مما يفرض مشاركة فعالة بين مختلف القطاعات الحكومية بما في ذلك التعليم العالي لإثراء عملية البحث العلمي في الجامعات مما ينعكس بشكل ايجابي على التطور الاقتصادي.
ومن خلال هذا الطرح يمكن الوصول إلى صياغة التساؤل الأساسي التالي:

الاشكالية الرئيسية:

ما دور الجامعة وعلاقتها بالبحث العلمي وسوق الشغل؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية ثلاثة تساؤلات فرعية كالآتي:

1- كيف يتم ترقية البحث العلمي وتمويله بالجامعة ؟وماهي متطلباته وتحدياته؟
2- مامدى اسهام التعليم العالي في تفعيل البحث العلمي؟وكيف تراهن الجامعة على الابتكار والمقاولة؟

3- ما هو دور الجامعات في التنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم الرهانات في رفد سوق الشغل؟

أهداف البحث:

1- إظهار أبعاد التعليم العالي والبحث العلمي في خلق المعرفة ومنه التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- إبراز تأثير البحث العلمي على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال أنشطة الابتكار.

3- السعي إلى تسليط الضوء على الغاية من البحث العلمي وما له من ايجابيات اقتصاد المعرفة المولدة للثروة.

محاور البحث:

- المحور الأول: ترقية البحث العلمي بالجامعة وتمويله من أجل اقتصاد قوي.
- المحور الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي على ضوء الابتكار والتموقع للمنتجات التعليمية.
- المحور الثالث: الجامعة والتنمية: رهانات نحو سوق الشغل.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لإيضاح المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة في كل التعليم العالي والبحث العلمي من جهة وكذلك التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المحور الأول: ترقية البحث العلمي وتمويله من أجل اقتصاد قوي

أولا: مفهوم البحث العلمي وأهميته:

1- مفهوم البحث العلمي: ان مفهوم البحث يقع ضمن إطار مفهوم العلم، ويظن الكثيرون ان المقصود هو البحث العلمي، أي أن البحث يتبع الطريقة العلمية أو المنهج العلمي لغرض تحقيق أهداف العلم. ونتيجة لتفرغ العلوم وظهور التخصصات المختلفة فان نوع البحث يحدد بمجاله أو بموضوعه. وقد ظهرت عدة تعريفات للبحث لا حصر

لها ومعظمها تدور حول فكرة واحدة وهي أن البحث هو وسيلة للاستفسار الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق وعلاقات جديدة تساهم في حل مشكلة ما. وعلى الرغم من تعدد التعريفات للبحث العلمي وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب تعدد أساليب البحث العلمي وعدم تحديد مفهوم واضح للعلم، فأنها جميعاً تشترك في الأمور التالية (المنارة للاستشارات، 2021، ص 01):

- أنه محاولة جد منظمة تتبع أسلوب ومنهجاً معيناً ولا يعتمد على الطرق غير العلمية.
- يهدف الى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الانسان وتوسيع دائرة معارف ليكون اكثر قدره على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
- يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل اليها ولا يعلنها الا بعد فحصها والتأكد منها بالتجربة.
- يمثل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم مجالات الحياة على حد سواء.

ويقصد بتطوير البحث العلمي في الجامعات بوصول البحث العلمي إلى أفضل صورة ممكنة من خلال تطوير كل عنصر من عناصر منظومة البحث العلمي بدءا بتطوير فلسفة وأهداف البحث العلمي مرورا بقبول طلاب البحث العلمي وتوفير أعضاء هيئة التدريس والإشراف على الباحثين ليكونوا مؤهلين لتحمل أعباء القيام بهذا العمل مع الاهتمام بتنمية قدراتهم المهنية والبحثية والتعليمية والتربوية، ووضع برامج تعليمية مناسبة وتطوير أساليب التقويم الشامل للأداء، أداء كل من الباحث وعضو هيئة التدريس والقسم والكلية والجامعة انتهاء بتخريج الباحث الكفء(موسي، 2014، صفحة 23). أما ما تعلق بالتعريف الإجرائي لمفهوم البحث العلمي(عبد، 2021، الصفحات 23-53) فهو المحرك الرئيسي للنهوض بأي مجتمع لمواكبة حركة التقدم, وثماره تعود على الباحث والمجتمع, فالباحث يتعلم التنقيب والبحث والاطلاع ويكتسب

مهارة البحث العلمي، والمجتمع في الوقوف على مشاكله ومحاولة إيجاد حلول لها لدفع عجلة التنمية إلي الأمام، وتطوير البحث العلمي في الجامعات يتمثل في إزالة جميع العقبات التي تقف أمام الباحث في إعداد هذا العمل ومساعدته في الوقوف على أهم مشاكل مجتمعه وإيجاد حلول لها."

2- أهمية البحث العلمي: وتتجلى أهمية البحث العلمي في العناصر التالية(Drasah, 2021, p. 01): يعمل البحث العلمي على إحياء التراث والأفكار والموضوعات القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا، وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات ومبتكرات جديدة، فهو يسمح بفهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل. ويعد البحث العلمي واحدًا من أهم القوى التي تدفع الأفراد نحو التميز، كما تساعدهم على تحقيق الأهداف، وهو الأمر الذي ساعد على توجيه المزيد من الاهتمام إلى البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة الإنسانية باعتباره عنصرًا أساسيًا من عناصر التقدم.

والمتأمل في شأن أية حركة تقدم وازدهار يجدها وليدة البحث والتنقيب والاستقصاء، وذلك نظرا لأن البحث والاستقصاء يؤدى إلى الاختراع، وبزيادة حركة البحوث العملية ورواجها تتزايد فرص تحقيق التقدم والنمو. فهو يسهم في تعزيز ودعم التفكير الاستقرائي والتفكير العلمي ويحسن مستوي تنمية العادات المنطقية للتفكير والتنظيم. وقد ساهم تزايد دور البحوث العلمية في العديد من مجالات الاقتصاد التطبيقي سواء المتعلقة منها بالأعمال أو الاقتصاد ككل بشكل كبير في العصر الحديث، والطبيعة المتزايدة في التركيب لقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في تركيز الانتباه نحو استخدام البحوث العلمية في محاولة لحل المشكلات الإجرائية والتشغيلية وكذلك الظواهر الاقتصادية المعقدة خصوصا، ومن ثم فقد اكتسبت البحوث العلمية أهمية مضافة لكل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. للإشارة فان أهمية العملية البحثية من منطلق كونها أساس يتم الاعتماد عليه في خلق المعارف الجديدة في مختلف المجالات

سواء أكانت تاريخية أم طبية أم فيزيائية أم اجتماعية، وهنا نجد أن العملية البحثية تستهدف تحويل المادة الخام إلى شكل أخر من الأشكال المعرفية يمكن الاستفادة منه على نحو أفضل، وكذلك فهم الظواهر المعقدة الموجودة في العالم المحيط. ويعتبر البحث العلمي أحد أبرز الوسائل التي يمكن من خلالها تعميق المعرفة العلمية وفهم كافة المبادئ والاستراتيجيات الخاصة بتلك العملية، ويحظى البحث العملي في الأوساط التعليمية الأكاديمية بأهمية مميزة وبخاصة على مستوى البيئات الجامعية التي شهدت تقدمًا في عمليات البحث العملي على مستوى كافة التخصصات.

هذا إضافة إلى أن البحث العلمي يعتبر ذات أهمية قصوى في المجال الاقتصادي؛ وهو ما يرجع إلى أن كافة السياسات التي يتم اتخاذها من جانب الحكومة ترتكز في الأساس على النتائج البحثية، فعلى سبيل المثال يتم اعتماد ميزانية محددة لأحد القطاعات الخاصة بالدولة بناءا على تحليل الاحتياجات والرغبات الفعلية الخاصة بالأفراد، ومدى العائد الذي يمكن الحصول عليه من ذلك الأمر، وهنا تبرز أهمية العملية البحثية من منطلق كونها أداة تساعد في التعرف عما إذا كانت تكلفة الاحتياجات متفقة مع العائد الذي سيتم الحصول عليها من أجل ضمان عدم حدوث أي تخبط في النظام الاقتصادي. كما أنه من خلال العمليات البحثية يتم التوصل إلى عدد من السياسات البديلة والتعرف على التبعات المختلفة التي يمكن أن تترتب على اتخاذ قرار معين.

ثانيا: ترقية البحث العلمي بالجامعة: الشروط، المحفزات والتمويل

1- شروط ومحفزات ترقية البحث العلمي والتطوير في الجزائر: من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في بلادنا كبقية الدول التي تسعى الى الالتحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصاية (الوزارة المعنية) القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعيد للجامعة مكانتها وهيبتها المفقودة سواء محليا، عربيا أو دولياً،

وكما هو معروف فإن الجامعات التي تتمتع بسمعة ذائعة الصيت إنما تبوأت هذه المكانة بفضل مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

- نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي، وكذلك وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها.
- حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني، ومدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والابتكار.
- عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم، فضلا عن وجود ظروف مشجعة للأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.
- مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الاجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية (مارديني، 1997، صفحة 16).

2- تمويل البحث العلمي حتمية من أجل الابداع والتنمية: ان تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لذا فإنه يتوجب على المعنيين وضع استراتيجية بعيدة المدى للاستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته المتمثلة في نوعية الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الانسدادات التي أحدثتها المشاكل التي تظهر بين الحين والأخرى، حيث نجد أن المشكل المطروح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مسألة جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل المالي، أما إذا تناولنا موضوع تمويل البحث العلمي فالقضية قد تكون حرجة للغاية لأن معدل إنفاق الدول العربية لا يتعدى 2.0 %حسب الإحصائيات المتداولة، والجزائر ليست أحسن حالا بالطبع من بقية الدول العربية. وعلى كل ما يمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حالياً تتمثل في: (عبد الله، 2014، ص 299) الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي لحد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها، وكذلك

المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو، أيضا الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى، فضلا عن المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية. وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يأمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية وكذلك القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الاهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.

إننا نعتقد بأن مسألة البحث والتطوير كانت محط اهتمام كبار رجال الأعمال ومنذ زمن بعيد لعلمهم بأن تمويل الأبحاث العلمية ودعم المخترعات وكذا رعاية العقول الموهوبة هي مفتاح تحقيق الثروة، كما أن كبرى الشركات الصناعية العالمية اليوم تقوم بدفع مبالغ ضخمة لتطوير الأبحاث من أجل تحقيق أكبر المبيعات في العالم . كما لا ننسى بأن هناك تجارب علمية انطلقت من رحم الجامعات ومكنت أصحابها من أن يصنعوا لأنفسهم مكانة في عالم الثروة والمال، ويعود ذلك للبحوث الحديثة التي استخدموها، فهذا "سيرجي برين ولايبيدج " اللذين كانا طالبين في مرحلة الدكتوراه بجامعة "ستانفورد"، حيث أنشأ محرك للبحث في شبكة الانترنت المعروف بـGoogle سنة 1988وعندما قاما بطرح أسهم هذا المحرك في "بورصة ناسداك" استطاعت تحقيق في شهر أوت 2004 ما يفوق 20 مليار دولار، وفي شهر فبراير 2005 بلغ رأسمالهما 55 مليار دولار، بحيث تفوقت شركة "غوغل" على التقييم المالي لشركة "جنرال موتورز" "وفورد" مجتمعين، وهذا ما ولد انطباعا بأن محركات البحث على شبكة الانترنيت قد تفوقت على محركات السيارات والديزل(الشوبكي، 2005، صفحة 04).

ثالثا: متطلبات وتحديات البحث العلمي بالمؤسسات الجامعية

1- متطلبات البحث العلمي بالجامعة:

يعتمد البحث العلمي على تطبيق الطريقة العلمية وتسخير كافة الأدوات المتاحة لخدمة العملية البحثية، كما يعتمد على الفضول وحب الاستطلاع بالشكل

الذي يساعده على تقديم عدد من المعلومات العلمية والنظريات التي تستهدف تقديم وصفًا لمختلف الظواهر الموجودة في البيئة الطبيعية وكذلك تقديم تفسيرًا منطقيًا لها، وبالشكل الذي يساعد على نقل الإطار النظري إلى الواقع التطبيقي. وترتبط أهمية البحث العلمي بمدى توفر الاطمئنان للبحث والباحث، أي توفر المناخ اللائق الذي يطمئن نفوس الباحثين ويحفزهم على الإنتاج العلمي الرائع، لأن العلم كنوز، والبحث هو التفتيش عنها، والبحث دون اطمئنان لا يمكن الباحث من اكتشافها نتيجة الشكوك والمخاوف، إذن من أهمية البحث العلمي توفير المناخ اللائق والاطمئنان الذي يحفز الباحث على الإبداع والتألق. كما تتطلب أهمية البحث العلمي أيضا توفير المصادر والمراجع والمعامل وميادين التجريب التي تستنبط منها الحقائق وتستلهم منها العبر حتى لا تكون البحوث العلمية خرافا لا سند له من الحقائق والبراهين. والبحث العلمي إذ يساهم في تقدم الأفراد والمجتمعات لكنه يتطلب إمكانيات مادية وبشرية قادرة ومقتنعة بأهميته ومتطلعة إلى نتائجه. ان البحث العلمي يتطلب ما يلي(منارة، 2021، ص 01):

- توعية مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية وغيرها بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي في مجالات البحث والتطوير.
- اجراء دراسات ميدانية من قبل مؤسسات التعليم العالي حول المنشآت الاقتصادية والاجتماعية ووحدات البحث التطوير فيها.
- رعاية برامج الدراسات العليا في المجال البحثي النظري والتطبيق للنشاط المختلفة.

إن ربط الدراسات والابحاث التي يقوم بها عضو هيئة التدريس بالحياة وربط الصلة بينها وبين مواقع العمل والانتاج خارج الجامعة يسهم في قيام الجامعة والتعليم العالي بدورها في تنمية المجتمع، علما ان نجاح التعليم العالي في القيام بدوره التنموي والتطويري يعتمد كليا على نجاح البحث العلمي انشطته المتنوعة التي تستدعي ادارة

قادرة على ايصال الى المكانة الاجتماعية والثقافية لتجعل من الانتاج الفكري احد انماط الانتاج المتطورة.

2- تحديات البحث العلمي:

ان معظم أعضاء هيئة التدريس في أغلب الجامعات المحلية والعربية لا يزال يعانون من ضعف الحوافز المادية والمعنوية لهم مما أدى إلى ضعف الدراسات والأبحاث عند أعضاء الهيئة التدريسية، وهذا ما اثر سلبا على ضعف مساهمتهم في أنشطة تنمية وتطوير المجتمع. كما أن هناك توجه كبير للطلبة من أجل مواصلة دراستهم، هذه الأعداد الكبيرة لا تتلاءم مع الإمكانيات المادية والبشرية للجامعة (الطاقة الاستيعابية للجامعة). ولاتزال غالبية الجامعات بعيدة عن سوق الشغل. ناهيك عن ضعف الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي بالكليات والمعاهد والمراكز الجامعية، فضلا عن اعتماد الجامعة الجزائرية على معيار الكم وليس الكيف مما تسبب في عدم توافق مع احتياجات سوق الشغل. وفي هذا السياق فان العديد من الجامعات لاتزال اسيرة لتدريس بعض التخصصات الكلاسيكية ونتج عن ذلك اغراق لسوق الشغل بقوى عمل عاطلة عن العمل.

المحور الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي على ضوء الابتكار والتموقع للمنتجات التعليمية

أولا: مسايرة الجامعة للتطورات الخارجية وتفعيل البحث العلمي

تهتم الدول المتقدمة بالبحوث العلمية سواء كانت الأساسية او التطبيقية، وهذه هي مهمة الجامعات في القيام بهذه الأبحاث، الأمر يتطلب التنسيق بين مؤسسات الدولة والجامعات بغرض نقل المعرفة وتطويرها. هذه المعرفة لا تتم إلا على أيدي الباحثين ذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة. فلا شك أن المهمة الاساسية للجامعة هو تهيئة جو البحث العلمي وايجاد الباحثين في مجالات اختصاص مختلفة، فلا يقتصر البحث العلمي فقط على أعضاء هيئة التدريس فحسب، وإنما يتجاوز إلى الطلبة

المتعلمين في الجامعة على تدريبهم وإعدادهم .إن تنمية البحث العلمي وتشجيعه لابد أن يرسخ في فكر الطالب وأن توظيف أساليب البحث العلمي والتدريب على استخدامها تهيئ للإنسان سبل الابداع وحسن توظيف معارفه بشكل أفضل.

ولاتزال الجامعة تبذل مجهودات جبارة بالاعتماد على الموقع الرئيسي الإلكتروني للجامعة بغرض تسويق برامجها من خلال مجموعة من الوسائل الاتصالية والتوجه نحو تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتظل الجامعة لها دورا بارزا في تسويق برامجها عن طريق المعارض المختلفة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، كما وأنها لم تدخر جهدا في طباعة المنشورات الإعلانية تزامنا مع السنة الاكاديمية بحيث يتم توزيعها لجميع المستهدفين من هذه البرامج(التربية، 2018، صفحة 03).ان التعليم الجامعي له أهميته في التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في إعداد كوادر بشرية قادرة على تقديم الاضافة، فموضوع تسويق الخدمة الجامعية (التعليمية) يعد من المواضيع الحديثة والتي لازالت الكتابة والبحث فيها محدودا(العبادي، 2007، صفحة 118).وكلما كانت منتجات الجامعة ذات جودة عالية كلما كان له اثرا بالغا على التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: المؤسسات الجامعية: من التحسين الى أنماط جديدة من التعليم

1- المؤسسات الجامعية تقاوم الأزمة الصحية العالمية بأنماط جديدة من التعليم:

في ظل الأزمة العالمية الصحية لوباء كورونا اعتمدت غالبية المؤسسات الجامعية نمط التعليم عن بعد باعتباره يمثل أحد الحلول الكفيلة بمواصلة الدراسة في الظروف الاستثنائية وتلقين الدروس والمحاضرات للطلبة باستخدام مختلف البرامج التعليمية المتاحة وكذلك شبكات الاتصال العالمية. فالتعليم عن بعد هو أحد طرق التعليم الحديثة نسبيًا، ويعتمد مفهومه الأساسي على وجود المتعلم في مكان بعيد عن ملقن الدروس، وهو يعتمد على نقل برنامج تعليمي من موضعه في حرم مؤسسة تعليمية ما إلى أماكن أخرى، وهذا النظام يهدف إلى جذب طلاب لا يستطيعون تحت الظروف

العادية الاستمرار في برنامج تعليمي تقليدي، لذلك يتجهون إلى التعلم عن بعد خاصة ونحن نعيش أزمة صحية عالمية متمثلة في وباء كورونا. وما يعيق التعليم عن بعد هو نظرة المجتمع إلى هذا الأسلوب من التعلم لأن البعض من الأشخاص لم يقتنعوا بهذا النظام أصلا كونه يعتمد على التقنيات العالية في تصميم الدروس والمحاضرات.، ضف الى هذا نظرة المتعلم إلى أن الفرص الوظيفية فلا يمكن الحصول عليها عن طريق هذا النمط من التعليم.(learning, 2021, p. 01)ولقد تم اللجوء الى التعليم عن بعد لزيادة الفرص أمام هؤلاء الذيم لم يحالفهم الحظ في اتمام تعليمهم الجامعي، وأمام هؤلاء الذين يرغبون في الجمع بين العمل ومواصلة دراستهم وهؤلاء القاطنين بعيدا، كما يلجأ له في الظروف الاستثنائية مثل أزمة كورونا، فقد فرض انتشار هذا الوباء على معظم دول العالم الانسحاب فجأة من الواقع المادي والإقامة في العالم الافتراضي باعتباره البديل الوحيد. ونظرا إلى فجائية الوباء وسرعة تفشيه، فقد حضرت التكنولوجيا وأضحت بمختلف وسائطها البديل الحقيقي للتعليم الكلاسيكي أو التقليدي، كما أجبر فيروس كورونا المستجد الحكومات عن إقفال المدارس والجامعات خوفا من تفاقم وتراجع الأمن الصحي على مستوى الدول وكذلك في صفوف الطلبة، وبتحدي قوي من طرف القائمين على ادارة المناهج التعليمية وخاصة الجامعية استطاعوا اكمال سنواتهم الدراسية ودروسهم المعتادة عبر الإنترنت أو تقنيات التعليم عن بعد (عياد، 2020).

2- نحو تحسين المنتجات التعليمية والمناهج:

عندما تتطلع الجامعة الى منتجات علمية قادرة على خلق القيمة في سوق العمل فالأمر يتوقف على جودة المناهج التي تعدّ الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج من حيث المحتوى والأسلوب، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي تستطيع فيه هذه المناهج الدراسية أن تعمل على تنمية قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها، إذ أن أولوية جودة الخدمات التعليمية تستدعي التحسين عن طريق

تحديد استراتيجية التعليم ودراسة الواقع الحالي والتخطيط الذي يتمثل في اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية (منصور، 2011، صفحة 16).

أما ما تعلق بتحسين المنتجات التعليمية فالجامعة الجزائرية تراهن على تحسين منتجاتها التعليمية للفئات المستهدفة من طلبة بالدرجة الأولى وباقي الفئات الأخرى المتبعة للشأن التعليمي بتوظيف ما أتيح لها من فرص وأدوات خدمة للمجتمع في ظل التوجه العام للدولة الجزائرية نحو الاصلاح الجامعي ومواكبة التطورات العالمية الحاصة في البلدان المتقدمة.

وهي أيضا تتطلع الى توسيع أفق القيادة الإدارية العليا بحيث يصبح كل تفكيرها في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات ممتازة، وكذلك المحافظة على حيوية وسمعة المؤسسة التعليمية من خلال التطوير والتجديد والتحسين المستمر والتعليم والتدريب والتكيف مع المتغيرات البيئية الجامعية، فضلا عن تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في الوقت المناسب لكسب رضا وثقة العملاء بالتميز على المنافسين.كما تراهن على تبني المشاركة الجامعية بتحسين الأداء والإنتاجية وتحسين رضا الطلاب وزيادة ثقتهم بمستوى جودة خدمة التعليم والسعي نحو تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتطوير كفاءة أدائهم من خلال ورشات عمل وبشكل منظّم.

وتظل الجامعة الجزائرية تسعى أيضا الى تحقيق متطلبات سوق العمل من خلال تلبية احتياجاتهم من مخرجات التعليم المطلوبة من الشركات ومؤسسات العمل في المجتمع، الى جانب تعظيم دور الجامعة وتحسين مركزها التنافسي بين الجامعات المحلية والعالمية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. ومن أجل

زيادة الطلب على مخرجات الجامعات تحاول تحسين جودة الخريجين من الجامعات من خلال مراجعة البرامج التعليمية وتقويمها. وكذلك إبراز العمل الجماعي وتحسين الاتصالات وبناء الإحساس بالولاء للجامعة والشعور بالمسؤولية لجميع العاملين بالمؤسسة الجامعية (بوعشة، 2000، صفحة 33).

والتحسين المستمر للتعليم الجامعي يتطلب عملا جماعيا مدروسا يعتمد على عددا من العناصر الأساسية لإحداث نقلة نوعية في تميز الخدمات التعليمية ومنافستها لمختلف المؤسسات الجامعية الأخرى على المستويين الدولي والوطني. وبما أن الطلبة هم الذين يمثلون النواة الرئيسية في قلب العملية التعليمية، حيث يكون انتقاء الطلبة وتحديد النسبة المئوية المناسبة لتحقيق الحد الأدنى من مستوى الجودة التعليمية المراد الوصول اليها، فعملية انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي (حنان، 2010، صفحة 121). وما تعلق بنسبة عدد الطلبة فكلما كان عدد الطلبة قليلا كانت المردودية أحسن. أما ما تعلق بمستوى المشرفين على العملية التعليمية، فهنا الأمر يتطلب التأهيل العلمي وفق للقوانين الأساسية للتوظيف.

3- تجربة الجزائر في التعليم عبر المنصات الالكترونية:

إن تجربة التعليم عن بعد ستظهر نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في مجال التعليم بجميع المدارس والجامعات من خلال اختبار الكفاءات والإمكانات المادية والبشرية وتقييم مدى قوة المنصات التعليمية والبنية التحتية في كل مدرسة وجامعة، هذا ما يتيح العمل لاحقا عبر تطوير هذه البرامج للتغلب على التحديات ومواجهة الأزمات في المستقبل، وأهم تحديات التحول من النمط التقليدي للتعليم إلى التعليم الإلكتروني، وكيف يمكن مجابهة هذه التحديات وفرص تخطيها في ظل أزمة كورونا الراهنة(عياد، 2020). فلا يخفى عن أحد أن تجربة الاعتماد على التعليم عن بعد كبديل أو حتى مكمل للتعليم التقليدي في ظل أزمة كورونا تواجه تحديات عديدة تتطلب دراستها وتحليلها وترتيب مختلف الحلول الواقعية التي تفي بغرض نجاح هذا

النمط من التعليم. فتجربة التعليم عن بعد الحالية هي تمهيد لمرحلة التعليم ما بعد كورونا والتي ستكون ناجحة وتساعد في التغلب على الكثير من المشكلات والعقبات التي تعيق التعليم الحضوري. ويمكن الاستفادة من تجربة التعليم عن بعد كونها ستساهم بشكل كبير في تطوير عمليات التعليم والتعلم من حيث تطوير سياسات التعليم والمناهج وطرق التدريس والتقويم وغيرها. وحسب أراء بعض المنظرين في هذا المجال فان التعليم عن بعد سيستخدم مستقبلا على نطاق واسع وبجودة عالية وربما لن يكون بديلا للتعليم التقليدي فقط، بل سيكون جزءا رئيسيا من منظومة التعليم وتمهيدا لمرحلة جديدة ومتطورة من عمليات التعليم التي تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، لاسيما أن الجيل الجديد يميل للتقنيات الحديثة والتكنلوجية. ويظل التعليم المختلط هو الأنسب بحكم التجارب المتواضعة وتلك الدراسات المختلفة على عينات من الطلبة والنتائج التي تم تحقيقها والتي تفي بغرض الوصول الى جودة في التعليم في ظل مواكبة للاقتصاد المعرفي.

ثالثا: الجامعة تتميز بهدف التموقع

1- الميزة التنافسية:

يحظى مفهوم الميزة التنافسية باهتمام كبير في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة الجامعية تموقعها مقارنة بمنافسيها. ويعرفها حسن يوسف بأنها: " كل شيء يعتبره المستهلك أو العميل ضروريا جدا بالنسبة له وتؤديه المؤسسة بتفوق على سائر المنافسين في السوق (يوسف، 2011، صفحة 30)"،فهذا هذا التعريف يركز على مفهوم الميزة التنافسية من وجهة نظر المستهلكين والعملاء(خوالد، 2016، الصفحات 112-113).

لقد جاء(Michael Porter) بالميزة التنافسية من خلال كتابه الشهير (الاستراتيجية التنافسية: تقنيات لتحليل المشاريع والمنافسين، سنة 1980)،حيث قام

بوضع نموذج متكامل عن الميزة التنافسية بالاعتماد على إيجابيات قانوني الميزة المطلقة والميزة النسبية ومختلف النظريات التي تلتهما، وأشار إلى أن المجال الخصب للميزة التنافسية الفعالة يكون على مستوى المؤسسة، وليس على مستوى الدولة عكس الاعتقاد الذي كان سائدا في السابق. وقد تم تعريفها من قبل (Lambin et De Moerloose) بأنها:" مجموعة الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتج أو العلامة والتي تمنحه بعض التفوق على منافسيه المباشرين".(Lambin Jean- Jacques et- Moerloose Chantal, 2008, p. 250) يعني هذا أن ميزة التفوق تقترن مباشرة بالمنافسين. اذن مفهوم الميزة التنافسية بأنها ميزة التفوق على باقي المنافسين في خصائص المنتجات أو العلامات أو عوامل أخرى بغرض خلق قيمة ومنفعة للعملاء.

ان حتمية توجه المؤسسات الجامعية نحو المزايا التنافسية أمر واقع، قد تذهب وتتعمق طويلاً في ادارة الاعمال وما يرتبط به من مجالات ثم تعود لتكتشف أن الأمر كله يتعلق بفكرة ومنطق المزايا التنافسية الفريدة (distinct values)، وتلك المزايا هي التي تجعل المنتجات والخدمات التعليمية الجديدة ذات معنى، وفى الحقيقة فعندما تراقب جميع المنتجات والخدمات الجامعية الناجحة عالميا تجد أن الطلب القوي على هذه المنتجات التعليمية بسبب امتلاكها مزايا تنافسية مطلقة تميزها عن المنتجات والخدمات التعليمية المنافسة في البيئة الكلية. والسؤال المطروح هو: لماذا تختار خدمة تعليمية عن خدمة أخرى؟ إنك تختار الخدمة التي لك فيها ميول أكبر كون هذه الخدمة تتميز بميزة نسبية فريدة تميزهم عن باقي المنافسين أو البدائل الأخرى، ما يعني بأن علامة هذا المنتج التعليمي متموقع في ذهنك أيضا.

2- قراءة على ضوء ترسيخ المنتجات التعليمية (التموقع):

إن أكثر موضوع مطروح للنقاش اليوم في مجال إدارة الأعمال هو كيفية ترسيخ صورة المؤسسة الجامعية في ذهن الفئة المستهدفة، الأستاذ، الطالب الجامعي، المجتمع المحلي، اذن فمفهوم التموقع يرتكز حول هذه الفكرة، فهو يعتبر بمثابة عملية مقارنة وتقييم

منتجات المؤسسة الجامعية بأفضل المؤسسات الجامعية التي تعمل في نفس المجال(المنافسة). وفي هذا الصدد يمكن تعريف التموقع بأنه خيار استراتيجي يتم من خلاله إحلال مكانة هامة لصورة المؤسسة الجامعية والمنتجات والعلامة في أذهان الفئات المستهدفة بطريقة متميزة مقارنة بالمنافسين على مستوى البيئة الكلية. كما يعتبر بعض المتخصصين التسويقيين الأمريكيين بأن التموقع هو الصراع من أجل أخذ مكان في ذهن المستهلك(Garibaldi، 2008، صفحة 63). وفي هذا السياق تطرق كل من (Al Ries and Jack Trout) إلى قانون الذهن الذي نص على التركيز على التموقع في أذهان الزبائن من خلال القاعدة الثالثة التي جاءت في كتاب بعنوان: "22 قانون ثابتا في التسويق" (من الأفضل أن تكون الأول في الأذهان على أن تكون الأول في الأسواق).

ففي سنة 1982 أصدر الشهيرين الأمريكيين كتابهما عن التموقع تحت عنوان: " التموقع معركة احتلال الذهن"، حيث أعطيا مفهوما جديدا للتموقع وأصبح لا يعني فقط ما تفعله المؤسسة للمنتج وإنما بما يمثله المنتج في ذهن المدرك (الزبون)، فنحن نموقع المنتج في ذهن الزبون المقصود (كمال، 2010-2011، صفحة 36). يعني أن التموقع هو الكيفية التي ترغب المؤسسة في ترسيخه لدى المستهلك من خلال نظرته للمنتجات وبالمكانة التي تحتلها تلك المنتجات في ذهنه وانطباعه،

ولذلك . فقد عرفه كوتلر بأنه: " تكوين مفهوم عن المنتج وعلامته من أجل إكسابه مكانا متميزا في ذهن السوق المستهدف" (Ph.Kotler, 2004, P. 32). وحسب (Jacques Lendrevie) فهو أيضا: " خيار استراتيجي يبحث لإعطاء عرض منتج-علامة) أو مؤشر لوضعية ما ذات مصداقية، مميزة وجذابة على مستوى السوق وفي أذهان المستهلكين"(Jacques Lendrevie, 2006, p. 677). ويراه (Durafour) بأنه: " المكان الذي يشغله المنتج أو الخدمة، العلامة أو المؤسسة في ذهن المستهلك بغض النظر عن

جودتها الحقيقية، ولكن في الكثير من الأحيان يحدد عن طريق الاختيار الذي تقوم به المؤسسة والتي يمكن أيضا أن تقوم ببناءه(Durafou، 2000، صفحة 27)".

أما (Chirouze) فهو يرى بأنه: "استجابة استراتيجية نتيجة ازدحام الأسواق بالمنتجات تهدف إلى إمداد المنتج موضع محدد في أذهان المستهلكين الحالين والمحتملين بأسلوب يمكنهم من وضع الحدود المفرقة للمنتج عن منتجات المنافسين(Chirouze, 1995, P, 56). وفي هذا السياق يقول (Michel G Langlois): "إن استراتيجية التموقع لن تكون بمنأى عن التميز، فالتميز يحدث من خلال تطوير الخبرات بهدف تأسيس قيمة مضافة"(Michel G Langlois, 2003, p. 13).

3- الجامعة تراهن على الابتكار ودار المقاولاتية:

عمدت وزارة التعليم العالي الى انشاء ما يسمى بدار المقاولاتية على مستوى الهياكل التنظيمية للجامعات بغرض ربط المنتجات التعليمية بسوق الشغل والذي يعول كثيرا على النشاط المقاولاتي باعتباره روح التنمية المحلية في ظل احترام القوانين البيئية ورهانات الاقتصاد الاخضر. والمقاولة مهما كانت إمكانيتها أو قدراتها فهي لا تستطيع المحافظة على موقعها التنافسي في السوق الا إذا اعتمدت الأساليب والاستراتيجيات التقليدية في عصر الثورة التكنولوجية والعولمة الاقتصادية، الأمر يتطلب الابتكار أيضا الذي يعتبر أحد أهم الركائز لبناء وتعزيز القدرة التنافسية لها، وهذا كي تبقى المؤسسة (المقاولة) في ساحة التنافس(عبد الوهاب، 2011-2012). ففي الوقت الحاضر نلاحظ أنّ المقاولات تحاول تحسين المنتجات الحالية وإدخال منتجات جديدة وهذا راجع إلى العثور الحاصل في رؤية المؤسسة إلى الابتكار والاستثمار فيه بوصفه النشاط الذي يحقق قيمة مضافة عالية والسلاح التنافسي في السوق الحالية وتظل المؤسسة الجامعية بمثابة سر نجاح هذه المقاولات التي تقوم على البحث العلمي واقتصاد المعرفة.

في الواقع أصبح الابتكار أحد المؤشرات الهامة التي تساعد إلى حد كبير في الاستدلال على مدى تقدم المؤسسات، وبصفة عامة فإن ما يلاحظ اليوم على ما تبذله المؤسسات المعاصرة من مجهودات على أنشطة البحث والتطوير والتي قد تكلفها مبالغ كبيرة وقد تدوم لسنوات طويلة بالرغم ما يكتنفها من مخاطرة عالية بسبب ارتفاع معدلات فشل الابتكار، تبقى هذه المؤسسات الجامعية تراهن على تفعيل النشاط الابتكاري من خلال مختلف المخابر الجامعية التي تساير التوجه العام للسياسة الاقتصادية. إن النظرة إلى الابتكار قد تغيرت كثيرا في وقتنا الحاضر على مستوى المؤسسات، وأيضا على مستوى الدول، فقد أصبح الابتكار معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ورقيها، بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة من خلال الابتكار في العمل المقاولاتي لاسيما في مجال المقاولة التي تعتمد على المعرفة الخلاقة للثروة كإنتاج برامج تعليمية على سبيل المثال وعامل مهم في دفع عجلة التنمية المحلية، هذا الابتكار سيشجع لامحالة في احداث ميزة تنافسية ومنه زيادة الإقبال على خدمات هذه المؤسسة المقاولاتية.

المحور الثالث: الجامعة والتنمية: رهانات نحو سوق الشغل

أولا: الجامعة وسوق الشغل

1-الجامعة كمجتمع معرفة:

منذ ظهور التكنولوجيا المعاصرة وعالم الإنترنت والهاتف المحمول وتكنولوجيا المعلومات, تم الأخذ في الحسبان كيف يستطيع المجتمع الحديث تكوين مجتمع المعرفة الخاص به، وأصبح يقاس نمو الشعوب والمجتمعات بمقدار المعرفة والبحث العلمي، فالدول الأكثر اهتمام بالبحث العلمي تصبح في المقدمة، وتعد الجامعة مجتمع معرفة تسعى إلى نشر المعرفة عن طريق التدريس وتوليد المعرفة عن طريق البحث العلمي وتنمية المجتمع(الرقب، 2008، صفحة 19).

ومن الناحية الثقافية إذ يعطي مجتمع المعرفة(الجامعة) الاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير حرية الفكر والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في حياتنا اليومية للفرد والمؤسسة. ويمكن أن نختصر دور الجامعة كمجتمع للمعرفة فيما يلي:

- الجامعة تروج إلى مجتمع المعرفة في إعداد رأس المال البشري وتأهيله لسوق العمل وإعداد قوى عاملة ماهرة للغاية.
- الجامعة تدعم الابتكار عن طريق البحث والتطوير .
- الجامعة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي والاستفادة من الموارد المتاحة.

الأمر يتطلب الى تفعيل الإنتاج المعرفي بالجامعات وكذلك مؤسسات الأبحاث والهيئات الاستشارية البحثية بغرض احداث عددا كافي من المتخرجين على قدر من الكفاءة لتحقيق التنمية.

2- أفاق الجامعة ودعم سوق الشغل:

إن العلاقة بين الجامعة الجزائرية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لاتزال علاقة ضعيفة رغم محاولات الاصلاح الجامعي ما تعلق بربط مسار التكوين بالجامعة مع التخصصات الحديثة والمهنية طبقا لمتطلبات السوق، فعدم التكافؤ بين طبيعة التكوين وسوق الشغل سينعكس لامحالة على زيادة معدلات البطالة والمشاكل الاجتماعية، الأمر يحتاج الى تكييف قدرات الاساتذة والموظفين مع التغير الحاصل على مستوى البيئة الكلية، فأصبح من الضروري اخضاع توجهات الجامعة ومخرجاتها للتجديد بما يناسب سوق الشغل الذي غلبت عليه الميزة التكنلوجية، مما يدفعنا الى توظيف أصحاب الشهادات وذوي التخصصات المميزة والتي تفي بغرض التنمية المحلية. ولقد اهتمت الجامعة الجزائرية بمجال التعليم من خلال القيام بالعديد من الاجراءات والتوقيع على العديد من اتفاقية الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والجمعيات وكذلك المؤسسات

الحكومية، وقد عملت على تكثيف المشاركة في التظاهرات الوطنية وتنظيمها تحضيرا لفرص التفاعل مع سوق الشغل والمهنيين.

3- دور الجامعات في رفد سوق الشغل بالموارد البشرية الكفؤة:

لا شك أن الجامعات تلعب دور مميز في إعداد الكوادر البشرية مثل المهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بشكل عام والتصنيع بشكل خاص، كما يتأثر سوق الشغل بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، بل أن الخصائص النوعية لعرض سوق العمل تتغير مع زيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة وانتقال هذه المخرجات إلى سوق الشغل. وعندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية وسوق الشغل فان الجامعة تباشر بإعداد الكوادر والكفاءات العلمية والإدارية المختلفة، وهنا تلعب الجامعات دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال إعدادها للكوادر والكفاءات البشرية العلمية والإدارية المدربة وضخها لسوق الشغل.

ومن هذا المنطلق فإن الجامعات تقوم بتخريج العناصر البشرية ذات الكفاءات العلمية والمهنية والأكاديمية والقادرة على حل المشكلات المصاحبة لعملية انتاج السلع والخدمات وتقديم الحلول المناسبة. تباشر الجامعة اليوم في إعداد الأبحاث والدراسات العلمية اللازمة لتطوير وتعزيز العملية الاقتصادية من خلال إيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، وتراهن أيضا على توفير الكوادر البشرية المؤهلة بدرجة كبيرة وعالية لشغل الوظائف التي تتطلب مهارات كبيرة ذات نوعية عالية بالإضافة إلى خلق رأس المال البشري.كما تلعب الجامعات دوراً مهماً في تلبية حاجات سوق العمل من الكفاءات العلمية المختلفة القادرة على الإنتاج وخدمة المجتمع، وأن التعليم التقني والمهني يشكل حلقة وصل هامة بين قطاعين التعليم وسوق العمل.

4- الجامعة الجزائرية تتجه نحو سوق الشغل بإحداث أنظمة الجودة:

من المعروف أن الجامعة الجزائرية تحاول مسايرة متطلبات سوق الشغل بمختلف منتجات الجامعة التعليمية وهذا عبر الاصلاح الشامل للجامعة التي توليه الحكومة الجزائرية، وما يلاحظ اليوم أن غالبية المخابر الجامعية تتجه نحو تفعيل التنمية المحلية حسب البيئة والمكان والمناخ وغيرها، هذا التوجه الاستراتيجي يحمل في طياته ميزة تنافسية لهذه المخابر وفرص يتطلب استغلالها من خلال الاستخدام الامثل وتوظيفها توظيفا مناسبا، وهنا نشير الى الجانب الابتكاري والاقتصادي عبر تفعيل ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي يظل نواة حقيقية للنجاح.

ان الجامعات الجزائرية تواجه تحديا عصيبا بسبب تطورات في الديناميكية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والنمو الكبير في عدد الطلبة وتنوعهم، والتوجه كذلك نحو مجتمع المعرفة خاصة في بيئة التعليم العالي، فقد فرضت مختلف التغيرات الطارئة على منظمات التعليم العالي تغيير أساليبها الادارية ووسائلها التعليمية إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية، ومما لاشك فيه أن نجاح اقتصاد الدول مرهون بجودة نظمها التعليمية. ففي السنوات الأخيرة طورت الجودة أنظمتها من خلال التحسين بصورة متسارعة، الأمر الذي أدى الى استبدال عمليات التفتيش للأنشطة بمعايير مراقبة الجودة وضمان الجودة وخاصة في مؤسسات التعليم العالي والتي تشمل على العديد من الفئات، منها هيئات التدريس والموظفين والطلبة والمتعاملين مع الجامعات (جبر، 2021، ص ص 49-71).

إن جودة التعليم تختلف عن المجالات الأخرى كالاقتصاد والصحة وغيرها، فجودة التعليم لا تخص منتجا بعينه، أو سلعة للتسويق ولكنها تخص مواصفات الطالب الخريج وكيفية تقديمه لسوق العمل. وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من الجامعات وضع مواصفات المتخرج الذي يحتاجه سوق العمل، فجودة التعليم تمثل نظام استراتيجي يستخدم لتحسين الخدمات التي تقابل حاجات المستخدمين (الطالب

والزبائن) من أجل تلبية توقعاتهم المستقبلية لضمان جودة (البرامج التعليمية، وتوفير الخدمات، التعليم الداخلي...)(جبر، 2021، ص 55).

ثانيا: الجامعة، التنمية والمحيط: افاق وتحديات

1- دور الجامعات في التنمية الاقتصادية:

تلعب التنمية البشرية دورا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة لما لها من أهمية بالغة خاصة ما تعلق بالمورد البشري الذي يعتبر النواة الأساسية لأي نشاط اقتصادي أو تنموي وفي ظل كل الظروف المتاحة. وكذلك كون التنمية البشرية لا تتحقق الا بالتعليم، ومن هنا فان التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة هو المعني بالتنمية الاقتصادية والمساهمة في خدمة المجتمع. ويظل التعليم ركيزة من ركائز التنمية البشرية التي تعتبر الانسان غاية فهو فاعلها وصانعها والمستفيد من نتائجها.

2- طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والمحيط:

إن علاقة المؤسسة الجامعية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي يظل مسارا حتميا من أجل تحقيق الأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية والعديد من الأهداف التنموية. ان الجامعة تدار اليوم وفق مقاربات الجودة الشاملة والتي تعتمد على التطوير المستمر في الأنظمة وبأنها نظام مستمر لتحسين المنتجات من خلال تطبيق المنهج الكمي والكيفي لبلوغ التحسين المستمر لخدمات المؤسسة التعليمية ومنتجاتها.

كما تعتبر الجامعة حقلا أساسيا لإنتاج الرأسمال المعرفي للمجتمعات،هي البنية الأساسية والمهمة في أي نسق مجتمعي كان للدور المنوط بها كفاعل ينتج شروط التحول والتغير المعرفي المادي والمجتمعي بصفة عامة. فيجب ان تدرك الجامعة دورها الاجتماعي ومسؤوليتها نحو المجتمع وضرورة أن تقدم له خدمات ومساهمة في حل مشاكله ومساندته لفرص النشاط والنمو. فالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية تهدف لتسهيل

عملية ادماج خريجي الجامعة وانخراطهم في التنمية المحلية باعتبار أن هذه المؤسسات الاقتصادية تمثل فرصا طبيعية للتشغيل.

نتائج :

على ضوء هذه الورقة البحثية فقد تم الوصول الى النتائج التالية:

- البحث العلمي مولد للثروة الخلاقة عن طريق الاقتصاد المعرفي.
- محاولة المؤسسات الجامعية تطوير قدرات ومهارات الطلبة والأساتذة ليصبحوا قادرين على تقديم الاضافة على مستوى سوق الشغل..
- تركيز الجامعة على التنمية باعتبارها مؤسسة علمية تهتم بالتدريس والبحث العلمي وخدمة للطالب وإنتاج المعرفة الإنسانية.
- الجامعة هي بمثابة خزان الكوادر البشرية وتقديمها لسوق الشغل.
- التوجه نحو اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الاقتصادية حتمية اقتصادية من خلال دور المقاولاتية.
- الأهمية الخاصة للدراسات والابحاث والانتاج المعرفي في خدمة التنمية والمجتمع.
- ضعف في منظومة قاعدة البيانات المتعلقة بإحصائيات سوق العمل وعدد المتخرجين من المؤسسات الجامعية.

توصيات:

- تفعيل وتنشيط خلايا الجودة على مستوى كل مؤسسة باعتبارها صلة وصل بين الطلبة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- انجاز دراسات استشرافية تتعلق بحاجيات القطاع الاقتصادي و الاجتماعي.
- تحسيس حملة الشهادات وتأطيرهم ومرافقتهم ومساندتهم في خلق مشاريعهم.

- اقتراح تعديلات على بعض المسالك التعليمية لتحقيق الملاءمة بين التكوين و التشغيل
- إحصاء الرسائل والأطروحات الجامعية والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، وكذا نشرها للعامة والمتخصصين.
- التحسيس و التشجيع على بعث المؤسسات المقاولاتية لتمكين الشباب المتخرج من التوجه نحو الاعمال والنشاطات الاستثمارية.
- الحرص على التفاعل المباشر مع المهنيين في سوق العمل من خلال الندوات والملتقيات والمعارض.
- ضمن الاصلاح الجامعي أصبحت الجامعة ترافق المؤسسات الاقتصادية وتقدم مختلف الخيارات الاستراتيجية.
- ضرورة إشراك الجامعات في وضع الخطط التفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع.

- يجب على الجامعات إعطاء أهمية للتقدم التكنولوجي مع ضرورة توفير المختبرات العلمية للبحث العلمي.

- إعادة إصلاح الجامعة وخاصة إصلاح المقررات الدراسية الجامعية بما يتلائم مع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية.

قائمة المراجع:

1- أبوبكر خوالد. (2016). المزيج التسويقي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف: دراسة حالة الجزائر. الجزائر.

2- أيمان حسين فضلي م. وردة عبد الخالق عبد الرحمن أ.م.د. وليد عباس جبر. (2021). دور القيادة الرؤيوية الجامعية في تحقيق جودة التعليم العالي بحث أستطالعي لعينة من القيادات الادارية في الجامعة المستنصرية. مجلة الادارة والاقتصاد(127)، 04.

3- التربية ,م .ك .(2018) .مجلة كلية التربية،جامعة الأزهر.03 ,(180)02 ,

4- بن عمارة منصور. (18-19 ماي, 2011). الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي. ،، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي : الابداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة ،المنظم من قبل :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، بتاريخ:18 -19ماي، 16. عنابة، عنابة الجزائر.

5- بوبعة عبد الوهاب. (2011-2012). دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال – موبيليس) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير 2011 -2012 جامعة قسنطينة. قسنطينة الجزائر.

6- بوعشة ,م .(2000) .أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي :بين الضياع وأمل المستقبل .بيروت :دار الجبل بيروت.

7- وليد الشوبكي. (2005). محركات رقمية وبليونيرات شبان. مجلة العربي العلمي(03)، 04.

8- حنان ,ر .ا .(2010) .أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة :دراسة ميدانية لعينة لكليات جامعة منتوري قسنطينة "،مذكرة ماجستير ،شعبة :تسيير مؤسسات ،تخصص :تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة .قسنطينة.

9- عياد ,ه .ج .(2020) .تحديات التعليم عن بعد في الوطن العربي في ظل أزمة كورونا وفرص تخطيها .مجلة كلية التربية، جامعة واسط.(21)04 ,

10- كبار عبد الله. (2014). الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(16)، 299.

11- كمال ,م .م .(2010-2011) .دراسة تموقع خدمة في الأسواق التنافسية :دراسة حالة شركة موبليس، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تسويق . 36.

12- موسي ,ه .م .(2014) .دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة :دراسة في المعوقات .مجلة كلية التربية.23 ,(02)34 ,

13- محمد زايد الرقب. (2008). إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية . عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

14- منارة. (01 11, 2021). المنارة للاستشارات. تاريخ الاسترداد 02 03, 2021، من https://www.manaraa.com/post/3567

15- ميسون مارديني. (1997). واقع البحث العلمي في الوطن العربي. مجلة الخفجي(العدد04)، 16.

16- ياسمين إبراهيم أحمد أبو عبد. (2021). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة دمياط. المجلة العلمية لكلية الآداب، 10(04)، 23-53.

17- يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي. (2007). تسويق خدمة التعليم الجامعي وملائمتها مع احتياجات الزبون، دراسة تطبيقية، جامعة الكوفة. مجلة الإدارة والاقتصاد(65)، 118.

18- يوسف ,ش .س .(2011) .التخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالميزة التنافسية :دراسة ميدانية في شركات توزيع الأدوية في محافظات غزة .30 .غزة فلسطين.

19- Durafou, D. (2000). Marketing et action commercial. paris, France

20- 20-Garibaldi, G. (2008). Analyse stratégique d'organisation (éd. 3). Paris, France.

21- 21-Jacques Lendrevie, J. L. (2006). Théorie et pratique du Marketing. France.

22- 22--Lambin Jean- Jacques et Moerloose Chantal, D. (2008). Marketing stratégique et opérationnele du marketing à l'orientation marché (éd. 2). paris.

23- 23-learning. (2021). Récupéré sur https://emtyiaz.com/distance-learning/ معوقات التعليم عن بعد واهدافه

24- 24-Michel G Langlois. (2003). De la destination de produit à destination méduim, les cinq enjeux stratégiques de la gestion et du positionnement des destinations touristiques, groupe de recherche sur le leadership strategiques et l'expérience client, école de science de la gestion. Monrial.

25- 25-https://www.manaraa.com/post/3567 دور البحث العلمي في تطوير التعليم،

26- المنارة للاستشارات. (07 06, 2021). تاريخ الاسترداد 02 03, 2021، م

27- 26-c. l. (2021). Drasah. Consulté le 2021, sur https://.com/Description.aspx?id=3400&url

التعليم الالكتروني بين الواقع والمأمول مع إشارة لتجربة الجامعة الجزائرية

E-learning between reality and hope, with reference to the experience of the Algerian University

نجاري فطيمة زهرة*

ملخص: في الوقت الذي انتشر فيه استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وتفاقمت العولمة التكنولوجية أين انتقلت هذه التكنولوجية إلى قطاعات التعليم و التدريس حيث ظهر ما يسمى بـ: التعليم الالكتروني أو ما يصطلح عليه التعليم عن بعد . و تأمل الجامعات اليوم إلى تطوير تقنيات و آليات التعليم الاكتروني وطبيقاته .نسعى في هذه الورقة إلى ابراز واقع التعليم الالكتروني ومعوقاته، مع الإشارة لتجربة الجامعة الجزائرية في هذا المجال.

توصلنا في نهاية البحث إلى أن التعليم عن بعد هو ضرورة حتمية تفرضها تلك الطفرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاصلة في العالم اليوم، خاصة إثر اكتساح جائحة كرونا العالم.

الكلمات المفتاحية: تعليم الكتروني، تعليم عن بعد ، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، تعليم عالي، جامعة جزائرية

Abstract: At a time when the use of information and communication technologies spread, and technological globalization aggravated , where this technology moved to the fields of higher education and teaching, where the so-called e-learning or what is termed distance education appeared. Today, universities hope to develop the techniques and mechanisms of e-learning and its applications.

In this paper, we seek to highlight the reality of e-learning and its obstacles ,with reference to the experience of the Algerian university in this field. At the end or research , we concluded that distance education is an inevitable necessity imposed by these economic ,social and political booms, especially in the wake of the corona pandemic sweeping the world today

Keywords: E-learning, Distance Education, Information and Communication Technologies, Higher Teaching.

* جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، nedjari.fatima@yahoo.fr

مقدمة:

في الوقت الذي أصبح فيه التعليم هدفا استراتيجيا تعتمد عليه مختلف الحكومات والدول للرقي و تنمية مواردها البشرية، اتخذ هذ الأخير منحى جديدا اختلفت طرقه ونماذجه باختلاف تسابق الأمم حول ادخال التطبيقات الجديدة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في التعليم، حيث ظهرت مصطلحات جديدة للتعليم كالتعليم الافتراضي، التعليم عن بعد و التعليم الالكتروني ؛

تزامن التهافت على التعليم الالكتروني مع تطور عولمة أسواق المعلومات و العولمة التكنولوجية، و تفاقمت وتيرته اثر ظهور جائحة كورونا ، أين أصبح متطلبا من متطلبات الاندماجات المعرفية و التراكمات المعلوماتية للشعوب و الأمم على حد سواء .

حيث أن أول من استعان بالتعليم عن بعد قديما أو ما يسمى بالتعليم عن طريق المراسلة هي مدرسة شيكاغو حوالي سنة **1892** حيث صارت الجامعة الأولى التي تسمح للطلاب بإنجاز واجباتهم عن بعد بواسطة المراسلة أين يتم تصحيحها .

و حسب **سيمنسون** و **بيرج** في مقال نشر لهما عبر أرشيف الأنترنيت "واي باك" ، و قد ظهر التعليم عن بعد في القرن التاسع عشر فيما عرف بالتعليم عن طريق المراسلة و كان الغرض منه ربحي من خلال تصميم المحتوى التعليمي لبعض الفئات التي لا تستطيع مزاولة دراستها بصفة نظامية .

و في حوالي **1970** قامت اللجنة التنسيقية للتعليم العالي في كاليفورنيا بتمويل بعض مشاريع خاصة بالتعلم عن بعد تمثلت في تعليم الكبار عبر الاذاعة العامة الأمريكية، وهكذا إلى غاية ظهور الأنترنيت، حيث استطاعت أن تحدث قفزة نوعية في مجال التعليم الافتراضي في العالم من خلال دعم أساليب التدريس الصوتية و الفيديو وغيرها من الأساليب .

نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على معرفة أهم تقنيات وسبل تطبيق التعليم الالكتروني في مجال التعليم العالي، معيقاته و أهم آفاقه، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر في ذات المجال .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الخاصة بهذا البحث في توضيح متطلبات التعليم الالكتروني مع الإشارة لتجربة الجامعة الجزائرية و أهم النمادج المعتمد عليها لبسطه على أرض الواقع في البرامج التعليمية .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في محاولة معرفة :

- ماهية التعليم الالكتروني ؟
- معوقاته ؟
- نماذجه ؟

إشكالية الدراسة :

ماهي سبل و آليات التعليم الالكتروني وماهي معوقاته ، و ما مدى تبني الجامعة الجزائرية لهذا النوع من التعليم ؟

أولا : ماهية التعليم الالكتروني

التعليم الإلكتروني هو " أسلوب من أساليب التعليم المعتمدة لايصال المعلومة للمتعلم ، الذي يرتكز على التقنيات الحديثة للحواسيب و الشبكة العنكبوتية و دعائمها المختلفة مثل الأقراص المدمجة، والبرامج التعليمية، البريد الالكترونية، بالتالي التعليم الالكتروني مشتق من الدراسة الالكترونية [1](أميمة سميح الزيي،2016)

وقد اختلف الباحثون في تحديد معنى واضح خاص بالتعليم الالكتروني بالنظر لتداخله مع بعض المصطلحات المشابهة له، مثل: التعليم عن بعد، التعليم الافتراضي...، و يمكن ايجاز معنى التعليم الالكتروني بالمفهوم التالي :

هو طريقة من بين طرق التعليم التي تستعمل آليات الاتصال الحديثة كالحواسيب و الشبكات ومختلف الوسائط المتعددة من الصوت و الصورة ، الرسومات و آليات البحث و المكتبات الالكترونية و كذلك بوابات الأنترنيت . مع استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت و أقل جهد وأكبر فائدة ممكنة .

ولازال المتخصصين و الباحثين في بحث مستمر لوضع مفهوم محدد و موحد لمصطلح التعليم الالكتروني حاله كحال غيره من المصطلحات خاصة في ظل وجود مصطلحات أخرى بينها وبينه تداخل مثل التعليم عن بعد التعليم المرن والتعليم الافتراضي- وجاء الاختلاف على النحو التالي:

- **التعليم الالكتروني كطريقة** : هو تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه من شروح و تمارين و تفاعل و متابعة بصورة جزئية أو شاملة في الفصل أو عن بعد بواسطة برامج متقدمة مخزونة في الحاسب الآلي أو عبر شبكة الانترنت.

- **التعليم الالكتروني كنظام**: هو نظام تقديم المناهج(المقررات الدراسية) عبر شبكة الانترنت أو شبكة محلية أو الأقمار الصناعية أو عبر الأسطوانات أو التلفزيون التفاعلي للوصول إلى المتعلمين.لم يظهر مصطلح التعلم الإلكتروني و دعائمه بالصدفة و انما كان ذلك منذ بداية تسعينات القرن الماضي ، حتى وصل إلى ماهو عليه الآن ؛ [2] (إسماعيل الغريب الزاهر، 2006)

ثانيا : مراحل التعليم الالكتروني

يمكن تصنيف مراحل تطور التعليم الالكتروني من الوجهة التقنية التعليمية إلى أربعة مراحل و هي :

- **المرحلة الأولى ماقبل 1983:** عصر المعلم التقليدي حيث كان الاتصال بين المعلم و الطالب في قاعة الادرس حسب جدول دراسي محدد .

- **المرحلة الثانية 1984 الى 1994:** عصر الوسائط المتعددة حيث استخدمت فيها أنظمة التشغيل كالنوافذ ، الماكانتوش ، الأقراص الممغنطة كأجوات رئيسية لتطوير التعليم .

- **المرحلة الثالثة 1993-2000 :** مرحلة ظهور الشبكة العالمية للمعلومات .الأنترنيت .

- **الرحلة الرابعة ابتداءا من 2001:** الجيل الثاني للسبكة العالمية للمعلومات حيث أصبح تصميم المواقع على الشبكة أكثر تطورا [3] (مصطفى يوسف ، 2021)

ثالثا : تطور دور مؤسسات التعليم العالي (الجامعات):

مرّ التعليم العالي بعدة مراحل خلال الأزمنة و تطور الدور الخاص بالجامعة ، ففي العصور الوسطى كانت الجامعات تهتم بشكل أساسي بالدراسات الفلسفية واللاهوتية و التي تكاد تكون منفصلة تماما عن قضايا المجتمع ؛

ثم بدأت الجامعات في عصر النهضة و الاكتشافات الجغرافية تهتم بالبحث في علوم الطبيعة و إحياء الفنون القديمة و تطويرها ؛

أما في مرحلة الثورة الصناعية و التكنولوجية و ما واكبها من قضايا اجتماعية واقتصادية وكذا سياسية ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية ، الطبية والإنسانية وغير ذلك، فتحولت الجامعات من العناية بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بالإعداد للمهن الرفيعة المختلفة و مراكز للآداب العلوم و الدراسات الاجتماعية، القانونية و الاقتصادية.

وفي المرحلة المعاصرة برزت الحاجة لبناء علاقة بين الجامعة و المجتمع فرضتها العديد من الظروف و التغيرات العالمية و المحلية بحيث بات المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد وأصبح على الجامعة أن تستجيب لها و تتطور مع هذه الحاجات كتلك التي تتعلق بمشاكل البيئة و قطاع الإنتاج و الخدمات ، بالإضافة إلى الحاجات الفردية

الخاصة ، ولا يقتصر دور الجامعة و خدماتها على طلبتها فقط، بل تمتد خدماتها لمختلف فئات المجتمع ونجد في رحابها العلم و الثقافة والمعالجة العلمية لمختلف المشكلات و القضايا .

و خلال هذه المرحلة يناط بمؤسسات التعليم العالي وظائف رئيسية ثلاث هي:

- التعليم و إعداد الموارد البشرية .
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع [4]. (السمادوني و أحمد ، 2005)

رابعا : الجامعة و التعليم الإلكتروني

يقصد بالتعليم العالي ذلك التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي ، فهو كل أنواع الدراسات من مراحل التعليم النظامي من بينها التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى، معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة .

حيث تتنوع تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك الجامعة، الكلية، الأكاديمية، فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي، و تطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية المعهد ، الأكاديمية، المدرسة العليا، وتختلط معاني هذه الأسماء من بلد لآخر [5]. **(نوال نمور، 2012)**

ويساعد التعليم الإلكتروني الكفاءات الأكاديمية الوطنية و الطلبة بصفة خاصة، و يفتح أمامهم فرص مهمة لتطوير قدراتهم العلمية والعملية وكذا عرض خبراتهم وأفكارهم والتخلص من القيود البيروقراطية و الأنظمة التقليدية التي ما تزال تعيق طريق تطور جامعاتنا، وقد تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد في قطاع التعليم العالي قصد تخفيف نقائص التأطير من جهة و تحسين نوعية التكوين من جهة أخرى وأطلق

هذا المشروع في إطار إدماج طرائق جديدة للتكوين و التعليم، حيث يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل و هي :

-**المرحلة الاولى** : تتخللها مرحلة استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية بصورة أخص لامتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين مستوى التعليم و التكوين ويكون هذا على المدى القصير؛

-**المرحلة الثانية** : يتم فيها اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة و المراد منها التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني ، و ذلك قصد تحقيق ضمان النوعي الواب على المدى المتوسط؛

-**المرحلة الثالثة** : و هي مرحلة التكامل، و خلالها يصادق على نظام التعليم بواسطة قناة المعرفة، التي يكون مجالها « عن بعد» و يتم نشره عن طريق التعليم من أجل استعمالها و الاستفادة منها على نطاق أوسع، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين أشخاص يريدون توسيع معارفهم و آخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة، و حتى المرضى من نزلاء المستشفيات والموجودون في فترة النقاهة، وغيرهم من شرائح المجتمع الراغبين في الحصول على مكاسب معرفية أكثر [6].(صلعة، سمية و آخرون 2020)

جدول رقم 1: الفرق بين التعليم الالكتروني و التعليم التقليدي

العنصر	التعليم الالكتروني	التعليم التقليدي
المادة العلمية	متقنة مشوقة و دسمة	تقليدية محدودة و نمطية
الوصول	على مدار الساعة و في الوقت الحقيقي	محدود
الجودة	ثابتة	متفاوتة
قياس الإنتاج	تلقائي	صعب
الاحتفاظ بالمعلومات	عال	متفاوت
الكلفة النسبية	منخفضة	عالية
الرضا	عال في الغالب	متفاوت
الملاءمة	عالية جدا	متفاوتة

المرونة	عالية جدا	مقيدة
الاعتماد على النفس	عال جدا	محدود
نطاق الحوار	كوني	محلي/إقليمي
فرص الابداع / الابتكار	عالية	متفاوتة

المصدر: بشير عباس محمود العلاق، استثمار أساليب و تقنيات المعلومات ، والاتصالات في بيئة التعليم الالكترونية(تجربة التعليم الالكتروني) ، مداخلة مقدمة للمؤتمر، الدولي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 28 .أفريل 2004 ، ص09 .

خامسا : خصائص جودة المنهج الجامعي

1- الشمولية: أي أنها تتناول جميع الجوانب المختلفة في بناء المنهج و تصميمه وتطويره و تنفيذه و تقويمه.
2- الموضوعية : و هي لابد أن تتوفر عند الحكم على مدى تحقيق الأهداف.
3- المرونة: مراعاة كافة المستويات و كافة البيئات.
4- المجتمعية: أي أنها ترتقي مع احتياجات المجتمع و ظروفه و قضاياه.
5- الاستمرارية والتطوير: أي إمكانية تطبيقها وتعديلها.
6- تحقيق مبدأ المشاركة في التصميم و اتخاذ القرارات .

وتجدر الإشارة إلي وثيقتين لمعايير مناهج تحقق الجودة لمخرجات المنهج و المدرسة وهما :

- **وثيقة خاصة بالمنهج** : و هي تتضمن مستويات معيارية لكل عنصر من عناصر المنهج.
- **وثيقة خاصة بالمتعلم و نواتج التعلم:** و هي تضم المستويات المعيارية التي تحدد ما يجب أن يتصف به المتعلم و المهارات التي يجب أن تنمى لديه، و يمكن تطبيق الوثيقتين على مناهجنا في كافة مراحل المعرفة و مدى مراعاتها لمعايير الجودة.

لذلك لابد من مراعاة المناهج التعليمية الحالية و نوعيتها وأساليب تخطيطها وكمياتها ومدى تنفيذها و تقييمها من أجل الجودة الشاملة في مختلف المؤسسات التعليمية [7] (أماني محمد و آخرون ، 2006)

سادسا: أهم أدوات التعلم عن بعد

1- وسائل التواصل الاجتماعي: توفر هذه الأدوات التعليم المتزامن وغير المتزامن من خلال الدردشات وتبادل الملفات التعليمية وكذا مقاطع الفيديو والملفات الصوتية، مثل **(Chatgroup, WhatsApp, Telegram, Hangouts, FB, Google docs, Wiki...)**

2- أنظمة إدارة التعلم الالكتروني: هي أنظمة متكاملة لإدارة العملية التعليمية عن بعد مع إمكانية التوثيق و إعداد التقارير، و تشارك الملفات و تتضمن غرف للنقاش، و قنوات للتعليم مقسمة حسب المواد الدراسية، بالإضافة إلى مزايا رفع الواجبات و الأنشطة وإجراء التقييمات الالكترونية وتصحيحها تلقائيا ويوفر بعضها مكتبات الكترونية وجدولة ، ومرفقات تعليمية، وكما تسمح بإمكانية اجراء اتصال مباشر مع المتعلمين، اجتماعات ومحاضرات بالإضافة إلى مزايا أخرى خاصة بالمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: القارئ الآلي، تعديل وتكبير حجم الخط الخاص بالنصوص، وإمكانيته الاستماع للنصوص المكتوبة بدلا من قراءتها ، كما يوفر بعضها الآخر إمكانية بناء محتوى تعليمي الكتروني وفق معايير سكورم (**SCORM: Sharable**) .

سابعا: نماذج التعليم الالكتروني:

1- النموذج المنفرد: يوظف فيه التعليم الالكتروني وحده في انجاز عملية التعلم وإدارتها ، بحيث يكون بديلا كاملا أو شبه كامل عن التعليم التقليدي .

2- النموذج المختلط: أو المدمج وفيه تكون عملية التعليم موجهة من قبل المعلم ويعتمد النموذج المختلط على مبدأ التعلم التشاركي والذاتي المتمركز حول المتعلم ويتحمس لهذا النموذج عدد كبير من المتخصصين ويرونه أفضل نماذج التدريب

الالكتروني باعتباره يجمع بين خصائص التعليم التقليدي والالكتروني في نفس الوقت.

3- النموذج المساعد: وفيه يوظف التعليم الالكتروني جزئيا لمساعدة وتدعيم المتعلمين، وتم هذا عادة أثناء التدريس الصفي في قاعة المحاضرات التقليدية التي يتواجد فيها حاسوبا واحدا أو أكثر [9]. (سامي قريشي و آخرون)

ثامنا: أهمية التعليم عن بعد

للتعليم عن بعد فوائد و مكاسب تعليمية سريعة و فعالة حسب مناصريه سريعة ويساهم في انشاء المعارف والعلوم ، و سرعة التأهيل إلى مواقع العمل، مما يلبي متطلبات سوق العمل، و مساهمته في توسيع دوائر الاتصال بين المتعلم و المؤسسة التعليمية، والتقريب بين المتعلمين والأساتذة، ومن أهم مزاياه زيادة فرص الوصول إلى الأستاذ، وتوفر قدر كبير من المناهج وبدون انقطاع.

كما أنه يعزز من الأنماط التقليدية في التعليم، إذ يجد الطلاب أنفسهم قادرين على الوصول إلى المحاضرات و المواد التعليمية الرقمية المختارة لدعم قدرتهم على التعلم ،ويؤكد" ديفيد مكونيل "أهمية تقنيات الشبكة في تمكين الطلاب من داخل الجامعة وخارجها من التعلم عبر التفاعل و التعاون، فالاختراعات و التطور التكنولوجي كالأنترنت والمكتبات الرقمية فتحت الطريق أما التعليم العالي، و من جهة أخرى هناك معوقات أمام التعليم عن بعد، تتمثل في : افتقاد التعليم الالكتروني إلى الخصوصية والسرية، خصوصا في ظل عمليات القرصنة، بالإضافة إلى المشاكل التقنية والفنية أثناء التعامل مع أساليب التعلم و التعليم الالكتروني، خاصة ضعف الأنترنت إذ تفتقر الدول النامية إلى منظومة فعالة للاتصالات، و هي مكلفة في الغالب للمتعلم.

بالإضافة إلى وجود معوقات بيروقراطية، تتعلق بصعوبة توفير واعتماد المخصصات المالية لإنجاح التعلم والتعليم الالكتروني، في مقابل توسع الحكومات ووزارات التعليم العالي في الإنفاق على التعليم التقليدي، فضلا عن الحاجة إلى كوادر

فنية و تقنية و الحاجة المستمرة إلى تدريب المتعلمين والإداريين على التحكم في تكنولوجيا التعليم .

وإذا كانت الدراسات في هذا المجال تركز على أهمية التقانة المستخدمة في التعليم عن بعد، فإن التركيز يجب أن يكون على كيفية تسهيل التعلم عبر استخدام التقانة، خاصة عبر منهجيات مركزية المتعلم والتشاركية، إذ يعد التشارك في الموارد والأفكار والتجارب نقطة الانطلاق في التعلم الالكتروني الشبكي الذي يقوم على درجة عالية من الانفتاح، و توظيف الاتصالات بواسطة الحاسوب، في الدعم الفاعل للنقاشات الشبكية ودمج موارد التعلم، مما يشجع الطلاب على تطوير معارفهم و موارد التعلم [10]. (حسام سلمان، 2021)

تاسعا: العوائق التي تواجه التعليم الالكتروني

من الواضح أن التحديات التي تواجه التعليم الالكتروني ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف ، و يمكننا حصر بعض هذه العوائق في مايلي :

1- العوائق التقنية:

من بين التحديات التي تواجه التعلم الإلكتروني على سبيل المثال محدودية قدرة المؤسسات التعليمية على إنشاء شبكات واسعة و توفير واعداد الكثير من الأجهزة والمعدات، إضافة إلى تحديثها تشه، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشهد عدة تحولات و تطورات و بصفة سريعة و مستمرة ، مما يجعل من الصعب اقتناء مختلف هذه التكنولوجيات و ما تتيحه من البرمجيات .

كما أن عدم توفر تطبيقات خاصة بالتعلم إلكتروني باللغة العربية يشكل تحديا كبيرا إضافة إلى مما يشكل عائقا أمام اختيار البرمجية المناسبة، بالتالي على الوزارات المعنية خاصة وزارات التعليم و وزارة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام التنسيق فيما بينها من أجل إنتاج برمجيات محلية تراعي فيها مختلف خصوصيات التعليم و المتعلم.

2- العوائق التشريعية:

لضمان سلاسة التحول من نظام تعليمي تقليدي إلى نظام التعلم الإلكتروني ، لا بد من تطويع القوانين و التعليمات بشكل يضمن حركية نظام التعليم ليوائم التطورات العصرية سريعة الوتيرة. مع إمكانية توفير الغطاء اللازم لحماية حرية التفكير و تحصيل المعرفة و الأهم من ذلك توليدها، مما يتطلب تعديل بعض القوانين التي تقف عقبة في طريق التعامل الإلكتروني .

3- عائق الموارد البشرية:

تشكل حركة التغيير والتوجه نحو التعليم الالكتروني تحديا للكثير من المعلمين الذين تعودوا على النظام التقليدي، و بالتالي سيواجه هذا التوجه العديد من المقاومة ضد هذا النظام، و بالتالي لابد من سياسة التوعية، التحفيز و الحزم من أجل تقبل هذا التغيير.

4- عائق التمويل:

إن الاستثمار في ميدان التعليم من المجالات التي لا تجذب الشركات وأصحاب الأموال للاستثمار فيها، مما يعكس نقصا في التمويل لهذا القطاع ، بالإضافة إلى تكلفة التشغيل، الصيانة، التجديد و تكلفة إنتاج المحتويات اللازمة للعملية التعليمية كلها تشكل تحديا حقيقيا.

ولذا كان لزاما على الحكومات إعطاء أولوية خاصة لهذا المجال من خلال تشجيع الشراكة فيه ودعم المشاريع بواسطة تنشيط العلاقات وتوسيع الشراكة ما بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيات الإعلام وكذا قطاع التعليم لدعم أنظمة التعليم الالكتروني وتطويرها [11]. **(أنظر زينب محمد أمين 1995).**

عاشرا: تجربة الجامعة الجزائرية في التعليم عن بعد

من بين الأهداف التي سطرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن تقرير الأولويات والتخطيط لسنة **2007** و الذي تم إعداده في سبتمبر **2006** هو إقامة نظام للتعليم عن بعد كدعامة للتكوين الحضوري .فالتعليم عن بعد في الجزائر يعد سندا

للتعليم الحضوري، حيث يدعمه ويقويه .بينما يعتبر في دول أخرى خيارا من الخيارات الممنوحة للمتعلم. وقد شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ **2003** في تجهيز كل المؤسسات بتجهيزات للتعليم عن بعد متخصصة، بكلفة إجمالية قدرت ب 716152000 دج .

حيث يسعى المشروع الوطني للتعليم عن بعد إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية :

- امتصاص الأعداد المتزايدة باستمرار للمتمدرسين، و في نفس الوقت الوصول إلى تجاوز أثار الهرم المقلوب الذي يميز حاليا المتمدرسين بصفة تدريجية (المعيار الكمي.)
- تحسين نوعية التكوين والاقتراب بسرعة نحو المعايير الدولية فيما يخص ضمان النوعية (المعيار النوعي.)
- شمول أكبر عدد من فئات المجتمع :حتى و إن كان مشروع التعليم عن بعد موجها أولا للأسرة الجامعية، ولكن بمقدوره أن يكون مفيدا وأكثر اتساعا ليشمل المتعلمين الساعين للترقية الاجتماعية والرفع من مداركهم، وكل محبي الاطلاع المعرفي مثل :الموظفين في المؤسسات ضمن التكوين المتواصل أو ضمن اطار رسكلة، متعلمين عصاميين، مرضى مقيمين بالمستشفيات، أشخاص داخل مراكز إعادة التأهيل....الخ .

1- أهم آليات التعليم عن بعد في الجزائر:

من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالتعليم عن بعد في الجزائر تم القيام بإعداد أجندة على المديات الثلاث (القصير، المتوسط و البعي) ، ويمكننا ذكر بعض هذه الآليات المتمثلة فيما يلي :

أ- شبكة المحاضرات المرئية:

يتعلق الأمر على المدى القصير أولا بعقلنة استعمال الموارد البشرية و المادية، وذلك بواسطة إقامة شبكة للمحاضرات المرئية، تدمج كل المؤسسات الجامعية، منها **13** موقعا مرسل و **46** موقعا مستقبلا . ورغم أن هذه الشبكة تسمح بتسجيل وبث غير مباشر للدروس، فإنها مستعملة أساسا في شكل متزامن، يستلزم الحضور المصاحب للأستاذ، المرافق و الطالب ، حيث تم توسيع الشبكة بداية من الدخول الجامعي**2009** للمدارس التحضيرية التي تم تزويدها كذلك بمخابر افتراضية و قاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية.

ب- نظام التعليم الالكتروني:

يرتكز نظام التعليم الالكتروني على قاعدة للتعليم عن بعد في صيغة يسمح بإعداد الوصول إلى الموارد عبر الخط،(**client-serveur**) أي زبون – موزع . وبإمكان المتعلم الوصول إلى هذا النظام في أي وقت في شكل غير متزامن(مؤخرا .) ، و في أي مكان، بوجود أو عدم وجود مرافق و تسمح هذه القاعدة للأساتذة استعمال مختلف الطرق عبر الخط(دروس، تمارين، دروس تطبيقية، نشاطات، تدريب، و غيرها)، وتمنح هذه القاعدة للمتعلم واسطة بيداغوجية ثرية، متنوعة ودائمة، كما تمنحه أيضا أدوات تسمح بالتبادل و التعاون بين الأساتذة / المرافقين و كذا المتعلمين و أو بين المتعلمين البريد، المنتديات، دردشة، فضاءات الإيداع ، والتحميل .)و يتمثل الهدف النهائي في وضع مسارات دراسية حقيقية عبر الخط، و هي مسارات مبنية على أساس الأخذ بعين الاعتبار حاجات المتعلمين، و ترتكز على بيداغوجية يتم بلورتها وفق ميثاق بيداغوجي محدد طبقا للتقنيات التربوية الجديدة الناتجة عن إدخال تكنولوجيات المعلومات و الاتصال [12].
(يوسف حوشين ، 2020)

2- بعض تطبيقات التعليم عن بعد بالجامعة:

يختلف استخدام التعليم الالكتروني من جامعة لجامعة ومن كلية لكلية ومن قسم لقسم، حيث يزداد استعماله في التخصصات العلمية والتطبيقية ويتضاءل

بالنسبة للتخصصات الأدبية مثلا، و يزداد بالنسبة للتخصصات العلمية التطبيقية عن تلك التخصصات العلمية النظرية، و تستخدم عادة تقنية عرض المعلومات واستخدامه بصفة عامة متوسط، حيث أن أي عرض المعلومات، وتحضير المحاضرات بشكل **الباور بوينت** » تطورت بشكل لافت، أين تطورت بشكل لافت في الجامعة الجزائرية .

غير أن اتاحة الدروس و توفرها على الأنترنت لازال محتشما نوعا ما، حيث يلجأ بعض الأساتذة إلى عرض دروسهم في مدوناتهم الخاصة بدلا من موقع الجامعة وذلك لضعفه و عدم تحيينه. و تم العالي إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، بغرض تخفيف نقائص التأطير و تحسين نوعية التكوين، تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، وتميزت مراحل هذا المشروع بثلاث مراحل رئيسية هي :

- المرحلة الاولى:

يتقدمها مرحلة استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية بصورة أخص لامتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين مستوى التعليم و التكوين ويكون هذا على المدى القصير.

- المرحلة الثانية:

يتم فيها اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة « الواب » أو ما يقصد به التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني، و ذلك لضمان النوعية على المدى المتوسط قصد.

- المرحلة الثالثة:

تسمى مرحلة التكامل ، و يصادق خلالها على نظام التعليم عن بعد و يتم نشره عن طريق التعليم « من بعد » بواسطة قناة المعرفة و التي يتعدى مجال استعمالها نطاق الجامعة ، أين تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين و أشخاص يريدون توسيع معارفهم و آخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة ....الخ .

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية و التعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التعليم العالي، و يمكن الدخول إليها عن طريق الشبكة الوطنية للبحث «ARN»، حيث

حيث يغطي مشروع التعليم عن بعد مؤسسات التعليم العالي المنتشرة عبر التراب الوطني، منها جامعات و مراكز جامعية و مدارس عليا، فيما سيكون مركز البحث العلمي والتقني هو النقطة المركزية للمشروع.

بالإضافة إلى ذلك يتم بث المحاضرات المرئية من عدة جامعات عبر الوطن كجامعة يوسف بن خدة وهواري بومدين في الجزائر العاصمة، وسعد دحلب في عنابة، قاصدي مرباح بورقلة، والحاج لخضر من باتن ، جامعة السانيا بوهران وغيرها من الجامعات الوطنية، الى مركز تطوير التقنيات المتقدمة ومركز البحث في الاعلام العلمي والتقني سعيداني [13] (سلامي و آخرون ، 2016)

3- أبرز معوقات التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية:

- نقص في تدفق سرعة الأنترنيت ، و هذا ما يشكل عائقا للتعليم الالكتروني بالجزائر ، حيث أن تدفق الأنترنيت التدفق حسب آخر الإحصائيات تعتبر من بين الأضعف في العالم .

- ضعف مواقع الجامعات و عدم تحيينها و تنظيمها باستمرارية .
- قلة عدد المتخصصين في اعداد المواقع و ضبطها .
- قلة وعي الأساتذة و اهتمامهم بهذا النوع من التعليم.
- ضعف اهتمام الجامعة بهذا النوع من التعليم.
- عدم تفعيل التعليم الالكتروني من طرف الدول النامية و منها الجزائر.
- قلة الإمكانيات الخاصة بهذا النوع من التعليم .

- ضعف رغبة الطالب في هذا النوع من التعلم لأنه يرغب في المحاضرات الجاهزة، تفضيلهم الطريقة التقليدية لتوفير الجهد من طرف الطالب و الذي اعتاد على تلقي المعلومات فقط [14]. (زهية دباب ، و آخرون ، 2021)

خاتمة:

أصبح التعليم في عصرنا ضرورة حتمية تفرضها الطفرات والتحولات الالكترونية الراهنة خاصة على إثر اكتساح جائحة كورونا العالم، و على الرغم من تبني الجامعات و المدارس التعليم عن بعد في الألفية الثانية من القرن العشرين إلا أنه يعاني من بعض العوائق و العراقيل التي تعيق مساره في بعض الأحيان، مثل عدم توفر البنى التحتية اللازمة لبسط الدعائم و الأرضية الخاصة بالتعليم عن بعد، والعديد من المشاكل التقنية و المالية و الفنية الأخرى .

وللتعليم عن بعد عدة نماذج كالنموذج المنفرد، المساعد، و المختلط، حيث تتجلى أهمية التعليم عن بعد في تلك الفوائد و المكاسب التعليمية السريعة فهو يساهم في انشاء المعرفة و توسيع دوائر الاتصال بين المتعلم و المؤسسات التعليمية .

و للجزائر تجربة في مجال التعليم الالكتروني و ذلك منذ تبنت قواعد التعليم عن بعد، مثل : شبكة المحاضرات المرئية ، و منصات التعليم عن بعد، و غيرها من آليات و تطبيقات التعليم .

إلا أن هذه التجربة تخللتها عدة مشاكل و حواجز كانت تشوب مسار التعليم الالكتروني بها نذكر منها عل سبيل المثال لا على سبيل الحصر: نقص التدفق في سرعة الأنترنيت ، ضعف مواقع الجامعات و عدم تحيينها وتنظيمها باستمرارية ، قلة عدد المتخصصين في اعداد المواقع و ضبطها .

لذا بات من المتطلب إعادة النظر في مدى تبني و تأقلم مؤسسات التعليم لتقنيات و وسائل الدعم الخاصة بهذا النوع من التعليم لأنه أصبح ضرورة

حتمية لا يمكن الاستغناء عنها في عصر الثورة المعلوماتية و العولمة التكنولوجية الحاصلة .

والجامعة الجزائرية بحاجة ماسة إلى إيجاد الأرضية المناسبة لبسط أسس التعليم الالكتروني وذلك من خلال تكوين و تأهيل مواردها البشرية في ذات المجال، مع زيادة تحفيز و تدريب المتخصصين في مجال المعلوماتية وكذا انشاء المواقع و المنصات الالكترونية الأكثر نجاعة مع لحل أي مشكل فني أو تقني مرتبط بالتعليم عن بعد .

قائمة المراجع :

[1] أميمة سميح الزيبي،التحول لعصر التعلم الرقمي تقدم معرفي أم تقهقر منهجي ، أعمال المؤتمر الحادي عشر ، التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية ، طرابلس ، 22 ، 24 أبريل ، 2016 ، ص .13

[2] إسماعيل الغريب الزاهر، اتكنولوجيا المعلومات و تحديث التعليم و تحديث ، ط1 ، علم الكتب ، 2006.

[3] مصطفى يوسف ، http://mostafa5ysf.blogspot.com/2009/10/blog-post_19.html ، اطلع عليه بتاريخ : 2021/11/11.

[4] السمادوني إبراهيم عبد الرافع و أحمد سهام ياسين، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع .مجلة التربية، كلية التربية ، جامعة الأزهر، 2005 .

[5] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة أعضاء التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة، الجزائر ، 2012/2011 ، ص 14 .

[6] صلعة، سمية بيبي، وليد .حكيم نشاد ، التعليم الإلكترونى كآلية لتطوير التعليم العالي بالجزائر . مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، جامعة بني سويف ،اتحاد الجامعات العربية ، مج 8 ، ع (15 ديسمبر 2020 ، ص 23 .

[7] http://scienceeducator.jeeran.com/nafeza/archive/2006/9/998 أماني محمد ، محسن فراج : جودة منهج أم منهج من أجل الجودة62.html .

[9] سامي قريشي ، و آخرون ، جودة التعليم الالكتروني في التعليم الآلي كأحد متطلبات عصر المعرفة – مع الإشارة لجهود الجامعة الجزائرية ، مجلة العلوم الاجتماعي و الإنسانية ، العدد العاشر ، ص 8 .

[10] حسام سلمان ، التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية بين تحديات جائحة كورونا و رهان الاستمرارية- دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الجامعيين ، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط ، الجزائر3 ، مجلة السياسة العالمية، المجلد) 05 (، العدد) 02 ،2021 ، ص 6.

[11] أنظر زينب محمد أمين ، أثر استخدام الميديا على التحصيل الدراسي، كلية التربية، ألمنيا،1995 ، نقل عن حلمي دريدش .

[12] يوسف حوشين ، التجربة الجزائرية في مجال التعليم عن بعد ، المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية ، المجلد الرابع - العدد 15 أكتوبر 2020، ص17 .

[13] سلامي و آخرون ، التجربة الجزائرية في مجال التعليم الالكتروني و الجامعة الافتراضية ، دراسة نقدية ، مجلة التعليم عن بعد و التعليم المفتوح ، العدد 6 ، ماي 2016.

[14] زهية دباب ، برويس وردة ، معوقات التعليم الرقمي في المدرسة الجزائرية ، https://slideplayer.ae/slide/17297206/

دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية

The role of Al-Hosin University College in providing the students of the National Education course with national knowledge

رياض صالح عبدالقادر القاعود*

ملخص: هدفت هذه الدراسة الكشف عن دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية . ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ إعداد اختبار تكون من (خمسين) سؤال اختيار من متعدد، وتكونت عينة الدراسة من(ثلاثمئة) طالب وطالبة من كلية الحصن الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية ،الدارسين لمساق التربية الوطنية خلال الفصل الأول من العام الدراسي (2019 / 2020). وقد توصلت الدراسة إلى أن دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية، جاء بمتوسط حسابي مقداره (25,03) وهو يمثل درجة متوسطة . وجاء مجال المعارف الوطنية بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي مقداره (9,36) ومجال تاريخ وجغرافية الأردن بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي مقداره (9,02) وجاء مجال شخصيات وطنية بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي مقداره (6,05). وكذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (0,05 =&) بين الطلاب والطالبات لدور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية تعزى للجنس (طالب / طالبة)

الكلمات المفتاحية: مساق التربية الوطنية ، المعارف الوطنية ، كلية الحصن الجامعية

Abstract: This study aimed to reveal the role of Al-Hosin University College in providing the students of the National Education course with national knowledge, to achieve the objectives of the study, the researcher prepared a test. The study sample consisted of (300) male and female students from Al-Hosin University College of Al-Balqa Applied University who study the National Education course during the first semester of the academic year (2019/2020). the study concluded that the role of Al-Hosn University College in providing students studying the national education course with national knowledge came with an arithmetic average of (25.03), which represents a medium degree. The field of national knowledge ranked first, with an arithmetic average of (9.36) and the field of history And the geography of Jordan ranked second, with an average of (9.02), and the field of national personalities ranked third, with an average of 6.05). Also, there are no statistically significant differences (&= 0.05) between male and female students for the role of Al-Hosn University College in providing students studying the National Education course with national knowledge due to gender (male / female).

Keywords: National Education Course, National Knowledge, Al-Hosin University College.

* كلية الحصن الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط (الأردن)، ri.kaoud@gmail.com

مقدمة :

للتربية أهمية كبرى في جميع المجالات الإنسانية، وتبدو أهميتها على المستوى الوطني في الأردن باعتبارها البوتقة التي تصهر أبناء الوطن، وتجعل منهم نسيجًا واحدًا في اعتزازهم وولائهم وانتمائهم للوطن . وأهم ما تختص به التربية في الأردن هو إكساب الطلبة مفاهيم واتجاهات ، وقيم ومهارات المواطنة الصالحة واحترام سيادة الدستور، وإطاعة القانون وتنفيذه والوعي بالحقوق والانتماء والولاء للوطن (الشويحات، 2003). وفلسفة التربية في الأردن تنبثق من فلسفة المجتمع الكائنة فيه، والتي تعمل على تحقيق أهدافه ؛ فإن المنهج المدرسي يجب أن يبنى ، بحيث يساعد على تحقيق هذه الأهداف، وأن يكون ملبيًا لحاجات الطلبة ومنبعثًا من أنفسهم (الوكيل والمفتي ، 2011). وتعد المدرسة أهم الوسائط التي يعتمد عليها في مجال التربية الوطنية الصالحة؛ لأنها تأتي في أهم السنوات التي تتكون فيها الاتجاهات والقناعات الوطنية، فهي تقدم القدر المعرفي اللازم ليتعرف الشباب على المفاهيم والمؤسسات السياسية ونقل القيم والمثل الوطنية السائدة في المجتمع (الغنم والمرزوق والخاجة، 2002).وللمدرسة أهمية كبرى في عملية التنشئة الوطنية؛ لأن معظم المعارف الوطنية تنقل إلى الطلبة عبر المعلم الذي يقوم بتحويلها إلى قيم واتجاهات وسلوك، إذ يتطلب من المعلمين تنمية المشاعر الوطنية عند الطلبة، وذلك من خلال المواد الدراسية ، خاصة مادة التربية الوطنية والمدنية (الطاهات، 2008).وتعتبر التربية الوطنية البوتقة التي تنصهر فيها مشاعر الناشئة، وإحساسهم بانتمائهم إلى وطن له تراثه التاريخي وأعرافه وتقاليده ومأثوراته ونظمه، يرتبط فيها الفرد بمسؤوليات، وعليه تبعات للمجتمع والدولة، وله حقوق ومنافع .

ويعرف ريتبرغن ومكراكن (Rietbergen and Me Cracken ،2010) التربية الوطنية بأنها توفير المعلومات والخبرات التعليمية، لتمكن المواطنين من المشاركة في العمليات الديمقراطية، فيما تعرفها فريحات (2010) على أنها عملية التنشئة التي

تسعى إلى إيجاد المواطن الصالح المنتمي لوطنه معتزًا فخورًا به متمسكًا بترابه وهويته الحضارية، مؤمنًا بواجباته، وتقديم المصلحة الوطنية العليا على مصلحته الشخصية، متحليا بالأخلاق الصالحة وروح المسؤولية والاستعداد للتضحية بكل ما يملك من أجل الوطن .

وتهدف التربية الوطنية إلى تزويد الناشئة والشباب بالمفاهيم والاتجاهات والمهارات الضرورية والمرغوبة للحياة في المجتمع الديمقراطي، وذلك من أجل إيجاد المواطن القادر والمسؤول عن المشاركة الإيجابية في المجتمع والنهوض به، والعارف لواجباته وحقوقه منتميًا للوطن (العناقره، والبواعنه، والدمنهوري، 2008) .

وتسعى التربية الوطنية إلى تكيف الإنسان مع متطلبات عصره ومحيطه الاجتماعي، وممارسة دوره فيه، وتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وغرس حب النظام والأخوة والتفاهم والتعاون بين أفراد الوطن الواحد وتعريف الناشئة بمؤسسات وطنهم، والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات(خضر ،2006). وغرس الاتجاهات والقيم المشتركة، كمبدأ المسؤولية السياسية، التسامح والعدالة الاجتماعية واحترام المسؤولين والسلطات المسؤولة (قطاوي، 2007) .ولإنجاح التربية الوطنية وتكون ناجحة وقادرةً على تحقيق أهدافها، لا بد أن تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: المرتكز المعرفي، والذي يعمل على تزويد الطالب بالمعرفة الوطنية الأساسية (فريحات، 2020). والمرتكز الوجداني: وهو تنمية الاتجاهات نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية والعدالة وحرية الرأي (درويش، 2002). وغرس المواطنة لدى الطلبة والاعتزاز بالهوية الوطنية (ناصر، 2004). والمرتكز المهاري: وهو تقوية مهارات الطلبة في اكتساب المعرفة، وتخفيف المشكلات، والاتصال بمراكز صنع القرار (علي، 2003). والدور المكمل للمدرسة في التربية الوطنية هي الجامعات، حيث تعد عنصرًا أساسيًا وحيويًا في عملية التنشئة السياسية والوطنية نظرًا للدور الذي تقوم به، وذلك من خلال تزويد الإنسان الأردني بالمعرفة والقدرة

والمهارة، والدوافع للقيام بالأدوار الموكولة له كمواطن صالح (بركات ، 2007). ويأتي دور الجامعات الأردنية في التربية الوطنية من خلال إعدادها كوادر متميزة ترفد الوطن بها. وتظهر أهمية الجامعات من خلال تطوير إمكانات الطلبة العلمية المتخصصة، وإقرار مساق إجباري يتعلق بالتربية الوطنية في الأردن، والتعريف بدور الهاشميين في بناء الأردن وتعميق مفاهيم الديمقراطية والمساواة، وحقوق المواطنة وواجباتها (العفيف وصالح والزبون، 2008). ولقد حدد قانون الجامعات الأردنية رقم (42) لسنة (2001) أهداف التعليم الجامعي في الأردن، منها نشر المعرفة وتطويرها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني، وإتاحة فرص الدراسة الجامعية النظرية والتطبيقية، والقيام بالبحث العلمي وتشجعيه، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن، والعمل الجماعي وروح المسؤولية ، وتعميق العقيدة الإسلامية وقيمها، وخدمة المجتمع الأردني (وزارة التعليم العالي، 2001).

ونظرًا لأهمية التربية الوطنية ودورها في تعزيز الولاء والانتماء، فقد طالب الكثير من أساتذة الجامعات والمختصين في التربية في الأردن بطرح مساق للتربية الوطنية، يقدم متطلبًا إجباريًا في الجامعات الحكومية الرسمية والخاصة. وبناءً على الندوة المنعقدة في جامعة اليرموك بتاريخ (24 / كانون الثاني 2007) تم تحديد محاور التربية الوطنية، وفي تاريخ (27 / 5 / 2007) تمت الموافقة على المحاور الرئيسية لمساق التربية الوطنية، وفي تاريخ (19 / 3 /2008) تم إعداد منهاج موحد لمساق التربية الوطنية، ووضعه محوسبًا على الشبكة الإلكترونية في مواقع الجامعات، وأن يمنح الطالب علامة للمساق تدرج ضمن المعدل التراكمي وتدريس ما نسبته (40%) تعليمًا الكترونيًا(وزارة التعليم العالي، 2008).

أما الاهداف التربوية التي تسعى مادة التربية الوطنية في الجامعات الأردنية إلى تحقيقها؛ فهي تعزيز الولاء والانتماء، وتعريف الطلبة بأهمية التربية الوطنية، والمشاركة في تحقيق أهدافها والتعريف بحقوق المواطنة، ونشر القيم الوطنية بناءً على

ما يكتسبونه من مضمون المادة ترسيخ قيم المواطنة عند الطلبة سلوكيا، وترسيخ وتنمية الولاء للعرش الهاشمي، والتعرف بمراحل تطور الدولة الأردنية، والتعريف بطبيعة النظام السياسي في الأردن، والتعريف بمفهوم الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه (العفيف وصالح والزبون، 2008). ومن منطلق أهمية التربية الوطنية ودورها في صقل شخصية الطلبة، وعن دور الجامعات في إكساب الطلبة المعارف الوطنية، يقوم الباحث بإجراء دراسة تتناول دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية .

مشكلة الدراسة وسؤالاها:

كما هو معروف لدينا أن لتدريس مقرر التربية الوطنية أهمية كبرى في مختلف المراحل الدراسية والجامعية، حيث تساعد في إعداد أجيال قادرة على النهوض بوطنهم، وتزويدهم بكافة المعارف الوطنية التي تساعد على تعزيز المعاني والقيم الوطنية في نفوس الطلبة بالمفاهيم والاتجاهات والمهارات الضرورية والمرغوبة في المجتمع الديمقراطي، وذلك بإيجاد المواطن القادر والمسؤول على المشاركة الإيجابية في المجتمع، وتعزيز قيم المواطنة عند الطلبة تجاه وطنهم بمكوناته المختلفة، الأرض والشعب والقيادة. ولتحقيق أهداف التربية الوطنية في الأردن تحتاج إلى تكاثف الجهود ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بالمدرسة والجامعة ودور العبادة ووسائل الإعلام لإعداد جيل واعٍ منتمٍ لوطنه. وللتأكد من دور الجامعة في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية يقوم الباحث بهذه الدراسة .

وقد سعت هذه الدراسة للإجابة عن سؤالي الدراسة الآتيين:

- ما دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف لوطنية ؟
- هل يختلف دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية باختلاف الجنس (طالب / طالبة) ؟

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة ضمن محورين رئيسين هما :

1- الأهمية النظرية: تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوعها ، وهو دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية، حيث تكشف الدراسة عن المعارف الوطنية التي اكتسبها الطلبة عبر المراحل الدراسية والجامعة، حيث تساعد نتائج الدراسة في رسم الاستراتيجيات الإدارية والوطنية لدى المؤسسات التعليمية لإكساب الطلبة المعارف الوطنية ، ويمكن أن يستفيد منها الباحثون والطلبة والمسؤولون في الجامعات والقائمون على تصميم وتطوير المناهج ، وقد تكون هذه الدراسة انطلاقة لدراسات أخرى لتعزيز ما توصلت إليه من نتائج .

2- الأهمية العملية: تبرز أهميتها العملية من خلال ما تتوصل إليه من نتائج، يمكن أن تقدم للمسؤولين في التعليم العالي لتنظيم دراسة مساق التربية الوطنية والاستفادة من النتائج، وإذا تم الأخذ بنتائجها فإنها ستسهم في بناء البرامج التربوية التي تعمل على إكساب الطلبة للمعارف الوطنية .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى

- الكشف عن دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية .
- معرفة الفرق بين الطلاب والطالبات في إكسابهم المعارف الوطنية .
- خروج بعض التوصيات لزيادة المعارف الوطنية عند الطلبة.

التعريفات الإجرائية :

الدور: هو مجموعة الممارسات والمهام التي تقوم بها كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة للمعارف الوطنية، والتي تقاس بعدد الإجابات الصحيحة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الاختبار المعد لذلك .

الطلبة الدارسون لمساق التربية الوطنية: هم الطلبة الدارسون خلال الفصل الأول للعام الدراسي (2019 / 2020) للمساق الإجباري التربية الوطنية في كلية الحصن الجامعية في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية .

مساق التربية الوطنية: هي المادة التي تقدمها الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) متطلبًا إجباريًا الذي تم إقراره من قبل مجلس التعليم العالي في جلسته رقم (9 / 2007) المنعقدة في (27 / 5 / 2007) ورقمه (138).

المعارف الوطنية: وهي إكساب الطلبة للمعارف الوطنية المشار إليها في أداة الدراسة (الاختبار) ضمن المجالات الآتية: المعارف الوطنية، الشخصيات الوطنية، وتاريخ وجغرافية الأردن .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على المحددات الآتية :

- طلبة البكالوريوس بمختلف التخصصات الذين يدرسون مساق التربية الوطنية خلال الفصل الأول من العام الدراسي (2019 – 2020) في كلية الحصن الجامعية.
- إجراء اختبار (اختيار من متعدد) مكون من خمسين سؤالًا يقيس مدى اكتساب الطلبة للمعارف الوطنية ضمن مجالاتها المذكورة

الدراسات السابقة:

لقد أورد الأدب التربوي المتعلق بموضوع التربية الوطنية عدة دراسات عربية وأجنبية نسنعرض منها ما يرتبط بموضوع الدراسة :-

أجرى **علي (2017)** دراسة هدفت الكشف عن دور الجامعات في تنمية قيم المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة، دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعتي أسيوط ، وسوهاج ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد أداة الدراسة، والتي تكونت من (79) فقرة ، وطبقت على عينة مكونه من (1065) طالبًا وطالبةً خلال

الفصل الثاني في جامعتي أسيوط وسوهاج وتوصلت الدراسة إلى الآتي جامعتا أسيوط وسوهاج تساهمان بدرجة كبيرة في تنمية قيم المواطنة، ودرجة تمثل الطلبة للقيم الوطنية، وجاءت بدرجة مرتفعة . ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس ونوع الكلية .

وأجرت **القاضي (2016)** دراسة هدفت الكشف عن دور المدرسة في ترسيخ القيم الوطنية والقومية في ظل العولمة من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين، ومدى إلمام الطلبة بهذه القيم ، وتكونت عينة الدراسة من (21) مديرًا ومديرةً و(105) معلمًا ومعلمة ، و(300) طالبًا وطالبة. ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت القاضي أداتي الدراسة (استبانه، اختبار) وقد توصلت الدراسة إلى أن دور المدرسة في ترسيخ القيم الوطنية والقومية للطلبة في ظل العولمة جاء بمتوسط حسابي مقداره (3,14) وبدرجة متوسطة ، وجاء إلمام الطلبة للقيم الوطنية والقومية بدرجة متوسطة .

وأجرى **نصيرات والقادري (2015)** دراسة هدفت الكشف عن وعي طلبة الجامعة الأردنية لمفاهيم التربية الوطنية ودرجة تمثلها، وتكونت عينة الدراسة من (800) طالبًا وطالبة من جميع الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية في العام الدراسي (2012- 2013) وتوصلت الدراسة إلى الآتي جاء وعي الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي مقداره (70 و0). وجاء تمثل الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي مقداره (59 و3) . وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية تعزى للجنس ولصالح الطالبات . وكذا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تمثل الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية تعزى للجنس .

أجرى **عليان (2014)** دراسة هدفت إلى معرفة درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على (30) فقرة تقيس درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة في جامعة الأقصى

بقطاع غزه أما عينة الدراسة تكونت من (766) طالبًا وطالبة في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي (2013 / 2014) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة جاءت مرتفعة في جميع أبعادها . عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تمثل الطلبة لقيم المواطنة تعزى للجنس والسنة الدراسية وحالة المواطنة .

أجرت **فريحات وقطيشات (2014)** دراسة هدفت الكشف عن أهداف العولمة وتحدياتها التربوية الداخلية والخارجية وسبل مواجهتها في الأردن ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى أن العولمة التربوية تعني الهيمنة والسيطرة على المناهج وتذويبها للخصوصة والهوية وتستغل التكنولوجيا والتقدم لتعميم وسيادة القيم الغربية. والتحديات الخارجية للعولمة التربوية تتمثل في التدخلات في نظم التعليم والمناهج لتغييرها ، اضافة إلى الابتزاز التربوي بالمنح وغيرها من التحديات، أما التحديات الداخلية للعولمة التربوية فتمثل غياب المعلم القدوة، ومن سبل مواجهة العولمة التربوية التحصن الثقافي بتعزيز البناء العقدي ، والاهتمام باللغة العربية وإصلاح مناهج التعليم .

أجرت **المومني والربضي (2013)** دراسة هدفت الكشف عن دور منهاج التربية الوطنية في جامعة البلقاء التطبيقية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة من وجهة نظرهم . ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونه من (32) فقرة لقياس دور منهاج التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة ,وتم اختيار عينة تكونت من (1119) طالبًا وطالبة ، وقد أظهرت الدراسة الآتي وجود درجة مرتفعة لدور منهاج التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة ، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للجنس والمستوى الدراسي والمؤهل العلمي، بدور مناهج التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة وأجرى جرار والكساب (2012) دراسة

هدفت التعرف على مدى مساهمة التربية الوطنية في تعزيز المفاهيم السياسية والوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم ، وتكونت عينة الدراسة من (950) طالبًا وطالبة في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية (الأردنية، الزيتونة، البتراء، وكلية العلوم التربوية الأونروا) المسجلين خلال الفصل الدراسي الأول (2011 / 2012) ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد اختبار تكون من (63) فقرة. وأظهرت الدراسة أن مجال المفاهيم الوطنية احتل المرتبة الأولى، وجاء المجال الثاني تاريخ الأردن القديم والحديث بالمرتبة الثانية، وجاء المجال الثالث/ المتغيرات السياسية المعرفية والعالمية في المرتبة الثالثة. وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات أداة الدراسة تعزى للجنس ولصالح الإناث.

أجرت **خضيرات (2012)** دراسة هدفت إلى تقييم مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة واتجاهات الطلبة نحوه وتطويره، وتكونت عينة الدراسة من (980) طالبًا وطالبة و (30) مشاركًا من أعضاء هيئة التدريس ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية أفاد (30 و 65 %) من الطلبة على أن جوانب القوة في المساق تكمن في أنه ينمي الولاء والانتماء، ويزود بالمعلومات عن القيادة الهاشمية، ويرسخ الديمقراطية، ويعرف بالقوانين والحقوق والواجبات. أفاد (02و61 %) من الطلبة على نقاط الضعف الآتية في المساق ، كثرة المعلومات في المساق ، وكثرة التواريخ، وكثرة الحشو والتكرار في المعلومات وعدم توظيف التكنولوجيا في التدريس، اغفال دور الشباب .

أجرى **الغزاوي (2010)** دراسة هدفت الى التعرف على مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، و تكونت عينة الدراسة من (96) طالبًا وطالبة ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبانة تكونت من أربعة أبعاد لمفهوم المواطنة (الهوية، الانتماء، التعددية وقبول الأخر، الحرية، والمشاركة السياسية) أسفرت الدراسة عن ان مفهوم المواطنة لا يزال غير مدرك بشكل كافٍ عند أغلب الشباب العراقي وهناك تحايز في

إدراك بعض أبعاده وغياب البعض الآخر ، خاصة التعددية والحرية والمشاركة السياسية .

أجرى **أبو سنينه (2010)** دراسة هدفت الكشف عن مدى تمثل طلبة كلية العلوم التربوية (الأونروا) للمفاهيم الوطنية في الأردن، وقد تكونت عينة الدراسة من (277) طالبًا وطالبة، وتم تطوير استبانه تكونت من (69) فقرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة كبيرة على مجال علاقة المواطن بالدولة وبدرجة كبيرة جدًا جدًا على مجالي علاقة المواطن بالوطن، وعلاقة المواطن بالمواطن، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ومكان السكان .

أما دراسة **سنشاي (Sunchi, 2012)** حول المواطنة الصالحة، فقد توصلت الدراسة إلى أن المعلمين ليس لديهم منهجية تدريسية لتعليم المواطنة الصالحة ، وجاءت عند الطلبة في المدارس بدرجة متوسطة .

أما دراسة كل من **شامبلس وريتشاردسون وتورني ويلكينفلد (Chambliss Richarson , Torney and wilkenfeld, 2007)** فقد توصلت الدراسة الى نتائج منها هناك ضعف واضح في مستوى التربية الوطنية والسياسية لدى الطلبة في المراحل الدراسية المتوسطة والثانوية الخاصة، كما أشارت النتائج إلى أنه من الضروري تحسين جودة الكتب المقررة في مساقات التربية الوطنية والتربية المدنية في أمريكا لتعزيز المشاركة السياسية والمدنية لطلاب المراحل الدراسية والجامعية .

أما دراسة **هنري (Hanry , 2007)** والتي هدفت إلى تأثير الجامعة في تعليم الطلبة الأمريكيين لحقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات تساهم في غرس وتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب منها مشاركة الطلبة في الأنشطة داخل الجامعة، والمشاركة في المواد، والمناقشة مع المعلمين

ومشاركتهم في قضايا ومشكلات المجتمع، وفهم الموضوعات الاجتماعية داخل الجامعة وخارجها، وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي .

أما دراسة **جويس (joyse ,2005)** والتي هدفت للتعرف على دور الأساتذة في الجامعات ومعاهد المعلمين في إكساب الشباب قيم المواطنة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن البرامج والانشطة في الجامعة لها علاقة وتأثير إيجابي في مساعدة الشباب في اتخاذ القرار والإدراك الصحيح لاحتياجاتهم ومشكلاتهم، والمساهمة فيها وتدعيم قيم المواطنة لديهم .

يلاحظ مما تم عرضه من الدراسات السابقة ما يلي:

1- للمدرسة دور متوسط في ترسيخ القيم الوطنية لدى الطلبة، كما جاء في دراسة القاضي (2016) وسنشاي (sanchi ,2012) ودراسة شامبلس وآخرين
(2007) .

2- هناك دراسات تناولت دور الجامعات في تنمية القيم وتمثلها لدى الطلبة، كما جاء في دراسة علي (2017) وعليان (2014) وهنري (Hanry ,2007) وجويس (Joyce, 2005) .

3- ودراسات تناولت تقييم مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، كما جاء في دراسة المومني والمومني والربضي (2013) وجرار وكساب (2012) وخضيرات (2012) .

وتناولت بعض الدراسات مدى وعي تمثل الطلبة لمفاهيم التربية الوطنية، كدراسة علي(2017) ونصيرات والقادري (2015) وعليان (2014) وابو سنينه (2010) وهناك دراسات تناولت المواطنة , والمواطنة الصالحة، مثل دراسة الغزاوي (2010) وسنشاوي (sunchi,2012) .

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث طلبة الجامعات عينة الدراسة (علي 2017) نصيرات والقادري (2015) وعليان (2014) والمومني والمومني والربضي (2013) وجرار وكساب (2012) خضيرات (2012) أبو سنينه (2010) وهنري (Hanry,2007) وجويس (Joyce ,2005) .وتناولها مساق جامعي كدراسة المومني والمومني والربضي (2013) وجرار وكساب (2012) وخضيرات (2012) .

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث :-

1- اعتماد الدراسة الحالية على اختبار معرفي مكون من خمسين سؤالاً موزعة على ثلاثة مجالات هي: (المعارف الوطنية، تاريخ وجغرافية الأردن شخصيات وطنية) وباقي الدراسات اعتمدت الاستبانة .

2- انفردت هذه الدراسة بذكر شخصيات وطنية، وهذا غير متوافر بجميع الدراسات السابقة .

الاجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة :

لقد تم اعتماد المنهج المسحي التحليلي، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الاختبار.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة في كلية الحصن الجامعية المسجلين لدرجة البكالوريوس في التخصصات المختلفة في الفصل الأول من العام الدراسي (2019 / 2020)، ممن يدرسون مساق التربية الوطنية، والبالغ عددهم (680) طالبًا وطالبة .

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (300) طالبًا وطالبة في كلية الحصن الجامعية، ممن يدرسون مساق التربية الوطنية، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة حسب الشعب الدراسية .

أداة الدراسة (الاختبار المعرفي):

قام الباحث بإعداد اختبار معرفي بغرض تقييم مدى اكتساب الطلبة للمعارف الوطنية وفق الخطوات الآتية، تحديد الغرض من الاختبار، وأهدافه، وكتابة وإعداد أسئلته، وقد تكون الاختبار من (45) سؤالا اختيار من متعدد، وثلاثة أسئلة مفتوحة الإجابة، وسؤالين ارسم. وقد توزعت أسئلة الاختبار على ثلاثة محاور وهي: المعارف الوطنية، وتاريخ وجغرافية الأردن، والشخصيات الوطنية . و تم صياغة الأسئلة حسب المستويات المعرفية حسب تصنيف (الفهم ، والاستيعاب ، والتطبيق ، والتحليل والتركيب والتقويم).

صدق الاختبار:

لأغراض التحقيق من صدق الاختبار، تم عرضه بصورته الأولية والمؤلف من خمسين سؤالاً، (45) منها اختيار من متعدد، وثلاثة أسئلة مفتوحة الإجابة وسؤالين ارسم، على مجموعة من المحكمون من ذوي الاختصاص في جامعة اليرموك، وكلية الحصن الجامعية ، حيث قدم المحكمون آراء لتعديل الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة.

ثبات الاختبار:

للتأكد من ثبات الاختبار قام الباحث بتطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، وعددهم (25) طالبًا وطالبة. وتم حساب الخصائص السيكومترية للاختبار(معامل الصعوبة والتميز) حيث بلغ معامل الصعوبة للاختبار (68و0) ومعامل التميز (66و0).

تصحيح الاختبار:

لأغراض تصحيح الاختبار التحصيلي، فقد أعطت علامة لكل بديل صحيح تم اختباره، وعلامة (صفر) لكل بديل خاطئ .

تطبيق الاختبار:

بعد اختيار عينة الدراسة، فقد قام الباحث بتعريف الطلبة بموضوع الدراسة واستثارة حماسهم للتعاون في الإجابة عن فقراته الاختبار، مع التأكيد لهم بأن جميع المعلومات التي ترد تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وتبقى في إطار السرية وطلب منهم عدم كتابة الاسم على ورقة الاجابة؛ ليتمكنوا من الإجابة بحرية .

وتم تقسيم نموذج الاختبار إلى قسمين:

- القسم الأول: تكون من معلومات عامة ونموذج الإجابة

- القسم الثاني: تكون من أسئلة الاختبار ، حيث تم توضيح أن الاختبار يتكون من خمسين سؤالاً منها (45) سؤالاً اختيار من متعدد و (3) اسئلة مفتوحة الإجابة وسؤالين رسم ، وتم توزيع الاختبار بمساعدة مدرس مساق التربية الوطنية ونائب العميد ، وقد أعطى الباحث الوقت الكافي للإجابة عن أسئلة الاختبار.

إجراءات الدراسة :-

- تم تحديد مشكلة الدراسة، والمتمثلة بدور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية

- تحديد عينة الدراسة في كلية الحصن الجامعية وبالطريقة العشوائية من الدارسين لمساق التربية الوطنية وذلك حسب الشعب الدراسية.

- بناء أداة الدراسة، وهي الاختبار المعرفي، والتأكد من صدقه وثباته.

- تم تطبيق الاختبار مباشرة من قبل الباحث، ونائب العميد ومدرس المساق

- تم إجراء المعالجة الإحصائية لموضوع الدراسة.

المعالجة الإحصائية :

للإجابة عن السؤال الأول ؛ ما دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية .

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم احتساب عدد الإجابات الصحيحة لكل سؤال، واحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .

وللإجابة عن السؤال الثاني وهو: هل يختلف دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية باختلاف الجنس (طالب وطالبة)، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t) .

متغيرات الدراسة :

- المتغير المستقل له فئتان (ذكر، أنثى)

- المتغير التابع: دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية.

نتائج الدراسة ومناقشتها .

النتائج المتعلقة بالسؤال ومناقشتها :

ما دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الاختبار، والجدول (1) يوضح ذلك .

جدول (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات الاختبار، والاختبار ككل .

الرقم	المجـــــالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
-1	المجال الاول/ المعارف الوطنيــة	9,36	2,50	1
-2	المجال الثاني/ شخصيات وطنيــة	6,65	1,25	3
-3	المجال الثالث/ تاريخ وجغرافية الأردن	9,02	2,30	2
	الأداة ككـــل	25,03	3,64	

يلاحظ من الجدول (1) أن الاختبار ككل حصل على متوسط حسابي مقداره (25,03) وانحراف معياري (3,64) حسب تحصيل أفراد عينة الدراسة، أما بالنسبة لمجالات الاختبار فقد جاء المجال الأول / المعارف الوطنية بالمرتبة (الأولى) وبمتوسط حسابي مقداره (9,36) وجاء المجال الثالث/ تاريخ وجغرافية الأردن بالمرتبة (الثانية) وبمتوسط حسابي مقداره (9,02)، أما المجال الثاني/ شخصيات وطنية جاء بالمرتبة (الثالثة) بمتوسط حسابي مقداره (6,65) . ومن خلال المتوسط الحسابي للاختبار ككل، لوحظ أنه يمثل درجة متوسطة من إكساب الطلبة للمعارف الوطنية، ويعزى ذلك إلى الآتي :-

- ضعف دور المدارس في ترسيخ قيم الولاء والانتماء عند الطلبة، كما جاء في دراسة القاضي (2016) وسنشاي (Sanch، 2012).

- تقييم مساق التربية الوطنية يحتوي على نقاط ضعف، منها كثرة الحشو والتكرار في المعلومات، وكثرة التواريخ، وإغفال دور الشباب كما جاء في دراسة (خضيرات ، 2012) .

- سيطرة العولمة على المناهج ومحاولتها طمس الهوية الوطنية عند الطلبة، كما جاء في دراسة (فريحات وقطيشات،2014) .

وجاءت نتيجة هذا السؤال مختلفة عن نتائج الدراسات السابقة منها دراسة علي (2017) والتي جاء فيها: تساهم الجامعات في تنمية قيم المواطنة بدرجة كبيرة ودراسة نصيرات القادري (2015) التي تضمنت وعي وتمثل الطلبة للمفاهيم الوطنية، وجاء بدرجة كبيرة. ودراسة عليان (2014) التي جاء فيها تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة وجاءت مرتفعة. ودراسة المومني وآخرين (2013)، ودراسة جرار وكساب (2012) وأبو سنينه (2010) وهنري (Hanry , 2007) وجويس (Joyce ,2005) وجاءت نتيجة هذا السؤال متفقة مع دراسة جرار وكساب (2015) .إذ جاء مجال المفاهيم الوطنية في المرتبة الأولى ، وتاريخ الأردن القديم والحديث بالمرتبة الثانية .

أما بالنسبة إلى نتائج ومناقشة مجالات السؤال فهي على النحو الآتي:

المجال الأول / المعارف الوطنية :

تم حصر عدد الإجابات الصحيحة، واحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والرتب لإجابات أفراد عينة الدراسة كما هو موضح في جدول (2)

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لإجوبة أفراد عينة الدراسة على المجال الأول / المعارف الوطنية .

الرقم	المجال الأول / المعارف الوطنية	عدد الإجابات الصحيحة		أجوبة أفراد عينة الدراسة		الرتبة
		ذكور	إناث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	الانتماء يعني	102	108	0,70	0,88	5
2	تعرف الهوية الوطنية على انها.....	83	85	0,56	0,86	9
3	الأردن كلمة تعني	18	12	0,07	0,85	18
9	من الأسس الوطنية يكون	84	60	0,84	0,80	12
10	من حقوقك الإنسانية كمواطن.....	57	63	0,40	0,80	13
15	الدولة التي استعمرت الأردن هي ...	117	101	0,73	0,86	3
16	مرت مجريات الثورة العربية الكبرى	60	42	0,34	0,75	15
17	النجمة في العلم الأردني	75	78	0,51	0,88	10
19	ترتيب الالوان في المستطيلات الثلاث في العلم الاردني	123	129	0,84	0,90	1
20	من دلالات اللون الأسود في العلم الأردني	105	111	0,72	0,84	4
22	من سمات الدولة الأردنية أنها دولة.....	18	75	0,31	0,80	16
24	تحديد السلطات المكونة للنظام السياسي الأردني من	96	96	0,64	0,86	7

28	تم تخصيص كوتا نسائية تمثل المرأة في مجلس النواب	15	30	0,15	0,84	17
33	أول جامعة تم تشكيلها في الأردن هي جامعة	96	105	0,67	0,83	6
36	تتميز القيادة الأردنية أنها قيادة ...	87	90	0,51	0,90	8
44	يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس من عدد أعضاء	69	48	0,39	0,92	14
45	من التحديات السياسية التي تشكل خطرًا على الأردن	81	66	0,49	0,88	11
50	ارسم علم الاردن.....	111	120	0,77	0,87	2
	المجموع الكلي			9,36	2,55	

يلاحظ من الجدول (2) ان مجال المعارف الوطنية حصل على متوسط حسابي مقداره (9,36) حسب تقديرات الطلاب والطالبات، حيث جاءت الفقرة ذات الرقم (19) وهي(ترتيب الألوان في المستطيلات الثلاث في العلم الأردني) في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي مقداره(0,84) ويعزى ذلك الى اعتزاز الطلبة بالعلم الأردني ومشاهدتهم له يوميًا مرفوعًا في المؤسسات الحكومية، وكذلك الحال يتم رفع العلم مع النشيد الوطني في كل يوم دراسي. أما أقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,07) حسب تقديرات الطلبة هي الفقرة ذات الرقم (3) وهي(كلمة الأردن تعني ....) ويعزى حصولها على المرتبة الأخيرة لقصور المناهج الدراسية والمعلمين بتقديم هذه المعلومة الى الطلبة، وعدم تركيز المعلمين على هذه المعلومة أو إعطائها الاهمية اللازمة وعدم حفظها.

وجاءت دراسة هذا المجال متشابهة مع دراسة جرار و كساب(2012)حيث جاء مجال المفاهيم الوطنية في المرتبة (الأولى).أما بالنسبة للمجال ككل فقد جاءت نتيجته متشابهة مع دراسة القاضي (2016) التي جاء فيها أن المدرسة تقوم بدور متوسط في

ترسيخ القيم الوطنية و القومية . ومتشابهة مع دراسة الغزاوي (2010) والتي جاء فيها أن مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي غير كاف.

المجال الثاني / الشخصيات الوطنية الأردنية:

يوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لأجوبة أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني/شخصيات وطنية أردنية .

الرقم	فقرات المجال الثاني / شخصيات وطنية أردنية .	عدد الاجابات الصحيحة		أجوبة أفراد عينة الدراسة		الرتبة
		ذكور	إناث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
4	الذي أطلق على الأردن إمارة شرق الأردن	36	33	0,23	0,77	13
8	من الحكومات المحلية التي قامت في الأردن حكومة الكرك	60	36	32	0,80	10
14	ترتيب حكام الأردن عند تشكيل إمارة شرق الأردن	81	69	0,50	0,87	6
18	الذي أطلق رصاصة الثورة الكبرى....	120	117	0,79	0,88	2
23	من حقوق الملك التي نص عليها الدستور الأردني	39	36	0,25	0,84	12
30	طرح جلالة الملك حسين عام 1972 مشروع المملكة المتحدة	45	72	0,39	0,78	9
31	الإعمار الهاشمي للمقدسات الاسلامية الثانية كانت في عهد	66	60	0,42	0,80	8
38	أول رئيس حكومة في إمارة شرق الأردن كان ...	111	90	0,67	0,88	5
39	من المبادرات الوطنية التي طرحها الملك	51	24	0,25	0,77	11

	عبدالله الثاني في 30/4/ 2004..					
43	قامت المملكة العربية السورية بزعامة..	105	114	0,73	0,75	4
46	اذكر اسم فنان أو فنانه أردنية	102	132	0,78	0,87	3
47	اذكر اسم رياضي أو رياضيه أردنية....	117	141	0,86	0,84	1
48	اذكر اسم أديب أردني	66	72	0,46	0,82	7
	المجموع			6,65	2,20	

أظهرت نتائج المجال الثاني / شخصيات وطنية أن المتوسط الحسابي للمجال بلغ (6,65) وجاءت الفقرة ذات الرقم (47) في المرتبة الأولى وهي (اذكر اسم رياضي أو رياضية أردنية) حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,86) وتعزى هذه النتيجة لحب الطلبة للرياض ومتابعتهم لها من خلال التلفاز والإنترنت وحضورها بشكل جماهيري، لذلك نجد عندهم معلومات كافية عن جميع الرياضيين. وجاءت الفقرة ذات الرقم (18) في المرتبة الثانية، وهي(الذي أطلق رصاصة الثورة العربية الكبرى هو.....) إذ حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,79) وتعزى هذه النتيجة الى تناول موضوع الثورة العربية الكبرى في المناهج المدرسية على اختلاف مراحلها ،واهتمام الحكومة الأردنية في إحياء هذه الذكرى من خلال الاحتفالات الوطنية وانشطة وزارة التربية والتعليم.

أما أقل الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,23) فهي الفقرة ذات الرقم (4) وهي (الذي أطلق على الأردن إمارة الشرق العربي) تعزى نتيجة هذه الفقرة التي جاءت في المرتبة الاخيرة لعدم تركيز المناهج التربوية على هذا الموضوع في المدارس على الرغم من اهمية الموضوع .ولمناقشة نتائج هذا المجال من حيث الاختلاف والتشابه مع الدراسات السابقة لوحظ أن مجال الشخصيات الوطنية غير متوفر في جميع الدراسات السابقة .

المجال الثالث/ تاريخ وجغرافية الأردن:

يوضح الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والرتب لأجوبة افراد عينة الدراسة على المجال الثالث / تاريخ وجغرافية الأردن

الرقم	فقرات المجال الثالث / تاريخ وجغرافيا الأردن .	عدد الأجوبة الصحيحة		أجوبة أفراد عينة الدراسة		الرتبة
		ذكور	إناث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
5	من المدن الأردنية التي كانت ضمن حلف المدن العشرة مدينة الدبكايولس.....	84	84	0,56	0,80	6
6	تأسست الدولة الأردنية في عام	93	69	0,54	0,83	7
7	انطلقت الثورة العربية الكبرى عام	98	78	0,59	0,90	5
11	يحد الأردن من الجنوب	120	108	0,76	0,85	3
12	وقعت معركة مؤته سنة (625) في منطقة	117	132	0,83	0,84	1
13	من القصور الإسلامية في الأردن	63	63	0,42	75	12
21	مر تطور الدستور الأردني بثلاث مراحل.....	21	42	0,21	0,87	17
25	استلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية	45	99	0,48	0,90	9
26	انبثق الميثاق الوطني الأول عام	39	21	0,20	72	18
27	تم الغاء فك الارتباط الأردني الفلسطيني..	66	15	0,27	0,91	16
29	وقعت معركة الكرامة عام	51	57	0,36	0,88	13
32	عدد المحافظات في الأردن	105	123	0,76	0,84	4
34	المنطقة الأردنية التي خرجت فيها ثورة آل البيت.....	34	60	0,31	0,72	15

35	قامت الدولة الأردنية في الأردن بتشكيل نيابات	27	24	0,17	0,87	19
37	المؤتمر الذي عقد في 12/1 /1948.....	75	60	0,45	80	10
40	مقام معاذ بن جبل يوجد في منطقة	42	54	0,32	86	14
41	من المدن الأثرية تقع شمال الأردن هي .	99	145	0,81	0,92	2
42	تم تعريب قيادة الجيش الأردني عام	105	51	0,52	0,77	8
49	ارسم خريطة الأردن	60	78	0,46	0,92	10
المجال ككل				9,02	2,30	

يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (9,02) وهو يمثل درجة أقل من المتوسط، ويعزى ذلك لعدم رغبة الطلبة بحفظ التواريخ، وعدم دراسة جغرافية الأردن، وعدم تمكن الطلبة من معرفة المواقع التاريخية في الأردن . وتتفق نتيجة هذا المجال مع دراسة جرار وكساب (2012) والتي جاء فيها مجال تاريخ الأردن القديم والحديث بالمرتبة الثانية ، كما تتفق مع دراسة خضيرات (2012) والتي جاء فيها: من نقاط ضعف مساق التربية الوطنية كثرة التواريخ، مما يعيق حفظ التواريخ لدى الطلبة.

و لوحظ أن الفقرة ذات الرقم (12) وهي (وقعت معركة مؤته عام 625 في منطقة .....) قد حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,83) ويعزى حصولها على المرتبة الأولى إلى تركيز المعلمين والمعلمات على الجانب الديني لهذه الفقرة ، وجاءت مرتفعة بسبب مرورها في كتب التاريخ والتربية الإسلامية ومطالبة الطلبة بكتابة تقارير عن هذه المعركة. أما أقل الفقرات التي جاءت في المرتبة الأخيرة فهي الفقرة ذات الرقم (35) وهي (قامت الدولة الحكومية في الأردن بتشكيل نيابات .....) إذ حصلت على متوسط حسابي مقداره (0,17)، ويعزى ذلك لعدم مرور هذه المعلومة في المرحلة الدراسية والجامعية، وعدم تركيز المناهج على تاريخ الأردن في العصر المملوكي .

نتائج السؤال الثاني ومناقشته:

هل يختلف دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية باختلاف الجنس (طالب وطالبة).

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t) وذلك لتحديد الدلالة الإحصائية لتقديرات الطلبة حول دور كلية الحصن الجامعية في إكساب الطلبة الدارسين لمساق التربية الوطنية للمعارف الوطنية على أداة الدراسة ككل . والجدول (4) يوضح ذلك .

جدول (4) نتائج اختبار (t) على أداة الدراسية الكلية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
ذكور	150	25,6	4,51	2,405	0,25	0,06
إناث	150	24,97	4,40			

يلاحظ من الجدول رقم (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) تعزى للجنس (طالب ، طالبة)، أي لا فرق بين الطلاب والطالبات في إكسابهم المعارف الوطنية ، إذ أن كليهما يتعرضان إلى خبرات تربوية واحدة، والمناهج واحدة والبيئات المدرسية والجامعية واحدة متشابهة لحد كبير.

وجاءت هذه النتيجة متطابقة مع دراسة علي (2017) والمومني والمومني والربضي (2013) وعليان (2014)، ومختلفة عن الدراسات التي جاء فيها فروق تعزى للجنس كدراسة نصيرات والقادري (2015) وجرار وكساب (2012).

التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

- تفعيل دور المؤسسات التربوية في ترسيخ المعارف والقيم الوطنية عند الطلبة.
- تكامل أدوار مؤسسات التنشئة (الأسرة والمؤسسات التربوية والإعلام ودور العبادة) في ترسيخ المعارف والقيم الوطنية عند الطلبة.

- التركيز على الشخصيات الوطنية التي كان لها دور كبير في تأسيس الأردن والدفاع عنه .
- عمل اختبار وطني على مستوى الأردن، لقياس مدى اكتساب الطلبة المعارف الوطنية .

قائمة المراجع

1. أبو سنينه، عودة عبد الجواد (2010) درجة تمثل طلبة كلية العلوم التربوية (الأونروا) للمفاهيم الوطنية في المملكة الأردنية الهاشمية، **مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية**، م (18) ع (1) ص 337- 379 .
2. بركات، نظام محمود (2007) دور الجامعات الأردنية في تعزيز الانتماء الوطني، ورقة عمل قدمت ضمن ندوة: **دور الجامعات الأردنية في تحقيق الأمن** الشامل، مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية . عمان (12 – 13) آذار سنة(2007) .
3. جرار، أماني غازي و الكساب، علي عبد الكريم (2012) مدى مساهمة مساق التربية الوطنية في تعزيز المفاهيم السياسية والوحدة الوطنية لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، المجلد 39، العدد 2
4. خضيرات، مديحة محمود عبد الجليل (2012) **تقييم مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية من جهة أعضاء هيئة التدريس والطلبة واتجاهات الطلبة نحوه وتطويره**، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد ، الأردن.
5. درويش، منى (2002) **التطور العالمي للتربية الديمقراطية**، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر، **نحو مفهوم مربي التربية المدنية**، عمان، الأردن .
6. الشويحات، صفاء (2003) **درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، الأردن .
7. الطاهات، وداد خالد (2008) **نموذج مقترح قائم على مفاهيم الوحدة الوطنية لكتاب التربية الوطنية للصف العاشر الأساسي واختبار أثره في تحصيل الطلبة واتجاههم نحو مفاهيم الوحدة الوطنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن .

8. الغثم، نوره والمرزوق، أحمد والخاجة ، خالد (2002) نحو أفاق مستقبلية لتربية الوطنية، **ورقة عمل قدمت في مؤتمر التربية الوطنية**، إدارة المناهج، وزارة التربية والتعليم، (8-9) نيسان 2002

9. العناقره، محمد والبواعنه، لؤي والدمنهوري، محمد (2008) **التربية الوطنية** دار حنين للنشر والتوزيع، السلط، الأردن .

10. علي، عزه فتحي (2003) **نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية في المدرسة الثانوية والمحتوى، الأنشطة والأساليب والتقويم وطرق التدريس**، أيتراك، القاهره .

11. علي، حمد أحمد (2017) دور الجامعة في تنمية المواطنة وتمثلها لدى الطلاب في ظل تحديات العولمة ، دراسة ميدانية لعينه من طلبة جامعتي أسيوط وسوهاج ، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** مجلد (14) عدد (1) .

12. الغزاوي، سامي مهدي (2010) مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي ، **مركز أبحاث الطفولة والأمومة**، جامعة ديالي، بغداد ، العراق www.children.vodyala.ig

13. العفيف، أحمد خليف وصالح قاسم محمد والزبون، محمد سليم (2008) **التربية الوطنية** ط 2 دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .

14. عليان، عمران (2014) درجة تمثل طلبة جامعة الأقصى لقيم المواطنة في ظل العولمة، دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى بقطاع غزة، **مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية** (2) 18 ، 1-84.

15. فريحات، إيمان عزمي (2010) **التربية الوطنية**، عمان ، الأردن

16. فريحات، هناء وقطيشات أمل (2014) العولمة: مفهومها وتحدياتها التربوية الداخلية والخارجية وسبل مواجهتها، **المجلة التربوية المتخصصة**، 4 (2) 51 – 76 عمان، الأردن .

17. القاضي، قمره محمد (2016) **دور المدرسة في ترسيخ القيم والوطنية في ظل العولمة من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين ومدى إلمام الطلبة بهذه القيم**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، قسم المناهج ، جامعة اليرموك، إربد ، الأردن .

18. قطاوي ، محمد إبراهيم (2007) **طرائق تدريس الدراسات الاجتماعية**، دار الفكر، عمان، الأردن .

19. المومني، هيام عقله والمومني ، محمد خالد والربضي ، إنصاف جورج (2013) دور مناهج التربية الوطنية في جامعة البلقاء التطبيقية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة من وجهة نظر الطلبة **مجلة جامعة الأزهر**، كلية التربية، العدد (153) ابريل .

20. ناصر، إبراهيم (2004) **المواطنة**، دار مكتبة الرائد العلمية ، عمان .

21. نصيرات، نضال محمود والقادري، محمد علي (2015) واقع وعي الجامعة الأردنية لمفاهيم التربية الوطنية ودرجة تمثلها، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية الاجتماعية، مجلد 42 العدد (1)**

22. الوكيل، حلمي والمفتي ، محمد (2011) **أسس بناء المنهج وتنظيماتها**، دار المسيرة ، عمان .

23. وزارة التعليم العالي (2008) www. **Mohe . gov** . jo

24. وزارة التعليم العالي (2001) **قانون الجامعات الأردنية الرسمية**: قانون مؤقت رقم (24) لسنة (2001)، عمان ، وزارة التعليم العالي

25. Chambliss , M; Richardson . W . Torney – purta . J and -wilkenfeld , B (2007)I mproving textbook as away to foster civic understanding and engagem ent , Reports – Research ,**centor for Information and Rescarch** on civic learning and engagement (CIRCIE) CIRCIE working paper 54 (ED 497604)

26. Sanchi , B (2012) Teaching the " Heart and soul " of Citizenship service – perlearning AS Citizen Education , Pro-Quest (DAI) Phd Thises universrry of California , Berkeley

27. -Hanray , Magick . (2007) post 16 Citizen ship in colleges an Introduction to effectire practice . learning and skills **Net work** , united state (2007) .

28. -Joy ce, w . (2005) shaping Ethics youth workers matter . new directions for yoath development , **Journal Artticles Reports descriptive American**

29. -Rietergen and Mc Cracken (2010) **Civic Education .** http :// www. Civic education . Com .

واقع مخرجات التعليم العالي في ظل تطور إدارة المعرفة و موافقته لمتطلبات سوق العمل

The reality of higher education outputs in light of the development of knowledge management and its conformity to the requirements of the labor market

عبدالله بن حمو*، ياسين بن زيدان†

ملخص: تستوجب متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي التعرف أكثر إلى مدخلات و عمليات و مخرجات التعليم العالي، نظرا لدورها الأساسي في تحديد الكفاءة الداخلية و الخارجية في الوضع الحالي و التوجهات المستقبلية. وعليه ترتكز أهمية هذه البحث في معرفة الوضع الحالي لأداء التعليم العالي و آليات تطوير الأداء في المستقبل وإلقاء الضوء على واقع مخرجات التعليم العالي في ظل تزايد متطلبات سوق العمل بهدف إعطاء رؤية مضمونها يتمثل في تكوين فهم متكامل وتقييم دقيق وشامل للواقع من حيث اعتماد مبادئ إدارة المعرفة. وقد توصلنا إلى ضرورة الاهتمام أكثر بمؤسسات التعليم العالي باعتبارها مصدر المعرفة والاستثمار فيها من خلال الاستخدام الأمثل للمعرفة وإدارة المعرفة كمدخل ضروري لضمان جودة هذه المؤسسات في ظل تعدد المتطلبات والأولويات.

الكلمات المفتاحية: تعليم عالي، إدارة المعرفة، سوق العمل، مخرجات، متطلبات

Abstract: The requirements for upgrading higher education institutions require greater recognition of the inputs, processes and outputs of higher education, given their fundamental role in determining internal and external competence in the current situation and future directions. Thus, the importance of this research is based on knowledge of the current state of higher education performance and mechanisms for future performance development and on highlighting the reality of higher education output in the light of the growing demands of the labour market, with the aim of providing an integrated understanding and a thorough and comprehensive assessment of reality in terms of the adoption of knowledge management principles. We have come to the need to pay more attention to and invest in institutions of higher education as the source of knowledge through the optimal use of knowledge and knowledge management as a necessary input to ensure the quality of these institutions in the context of multiple requirements and priorities.

Keywords: higher education, knowledge management, labour market, inputs, requirements

* جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، abdellah.benhammou@univ-mosta.dz

† جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، yacine.benzidane@univ-mosta.dz

تمهيد:

يقترن وجود الجامعة بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، في ظل تطور إدارة المعرفة من جهة وجودة التعليم العالي من جهة أخرى، يجمعهما في ذلك رسالة وأهداف الجامعة أساسها التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع. وعليه تُعد الجامعات الحلقة المجتمعية الأكثر اهتماما لمتطلبات التطور باعتبارها منتجا للمعرفة بوسائلها المختلفة ومصدرا لمخرجات التعليم العالي بما يتطلبه سوق العمل

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في **الكشف عن وسائل الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي حتى تتوافق مخرجات هذه الأخيرة و متطلبات سوق العمل في ظل تطور إدارة المعرفة .**

و بغرض الإلمام الجيد بمعظم جوانب هذا الموضوع أدرجنا الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما واقع مدخلات التعليم العالي و آليات تحسينه في وجود إدارة المعرفة؟
- ما واقع أداء التعليم العالي و متطلبات تحسينه؟
- ماهي التحديات التي تواجه التعليم العالي ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الارتقاء بأداء التعليم العالي لتحقيق التنمية في المجتمع و مسايرة التقدم العلمي و التقني في العالم. كما ترتكز أهمية هده الدراسة في:

- معرفة الوضع الحالي لأداء التعليم العالي و آليات تطوير الأداء في المستقبل.
- مساعدة الجهات المخططة للتعليم العالي في تفادي أوجه القصور في مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم العالي.

- الاستفادة من نتائج الدراسة في الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي ضمن متطلبات إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي.
- تحقيق تنمية الموارد البشرية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

يمكن تعريف المصطلحات التالية:

متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي: السعي إلى وجود وسائل لتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالموارد البشرية للمساهمة في تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع.

كفاءة النظام التعليمي: يمكن تعريف كفاءة النظام التعليمي على أنه مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه، و تنقسم الكفاءة إلى قسمين أحدهما كفاءة داخلية أي مدى تحقيق مخرجات النظام لأهدافه، وكفاءة خارجية أي مدى تحقيق مخرجات النظام لاحتياجات المجتمع.

الأداء: يمكن تعريف الأداء بأنه جميع الأعمال التي يقوم بها التعليم العالي لتحقيق الأهداف من حيث التدريس و البحث العلمي و خدمة المجتمع، و الخدمات التي يقدمها للطلبة و الهيئة التعليمية و الممثلة في عمليات التعليم.

أولا: المعرفة وإدارة المعرفة

1- ماهية المعرفة:

يرى (Davenport et al) ديفنبورت وآخرون (1998) بأن المعرفة هي مجموعة من المعلومات مضافة إليها خبرة وفهم للسياق والتعبير عنه، وهي أكثر قيمة وفعالية من المعلومات إذ أنها جاهزة لاتخاذ القرار والقيام بأداء الأعمال.

عمليات المعرفة تتكون من العناصر الآتية: توليد المعرفة، ونشر المعرفة، والمشاركة بالمعرفة ومن ثم استخدامها في ظل تكامل (بيانات، معلومات، معرفة، حكمة). وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

شكل01: نموذج إدارة المعرفة

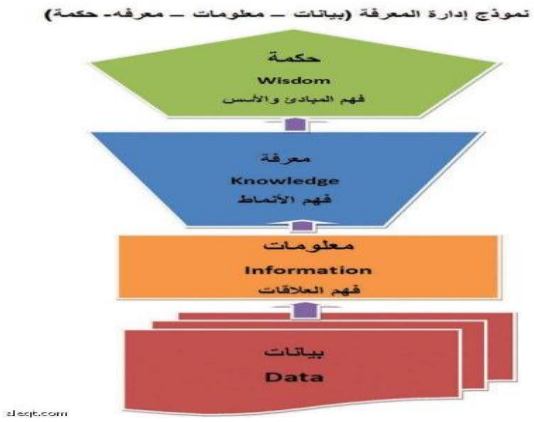

المصدر: https://www.google.com/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.aleqt.com

ويرى (RUGGLES) (Ruggles.R 1998) هناك ثمانية مستويات رئيسية للفعاليات التي ترتكز على المعرفة في المنظمات وهي :

1 – توليد المعرفة الجديدة .

2 – النفاذ والوصول إلى المعرفة ذات القيمة من المصادر الخارجية .

3 – استخدام المعرفة التي تم الوصول إليها وتداولها في عملية اتخاذ القرار.

4 – الحفاظ على المعرفة المؤسسية (الخاصة بالمؤسسة) المتداولة، الخاصة بالمنتجات أو الخدمات.

5 – تدوين المعرفة في وثائق، قواعد بيانات، وبرمجيات.

6 – تسهيل عملية نشر المعرفة من خلال إشاعة الثقافة الخاصة بذلك والحوافز المناسبة.

7 – نقل المعرفة القائمة والموجودة في الأقسام والمواقع بالأخرى للمنظمة إلى قاعدة أو نطاق موحد.

8 – قياس قيمة الأصل المعرفي كأصل رأسمالي .

2- ماهية إدارة المعرفة:

لقد تعددت التعريفات التي تشرح مفهوم إدارة المعرفة منها ما يلي:

يعرف بيرتلس (1996) Bertels إدارة المعرفة على أنها إدارة المنظمة وتوجيهها نحو التجديد المستمر في قاعدة المعرفة التنظيمية، وهذا يعني وعلى سبيل المثال توليد هياكل تنظيمية داعمة، تزويد الموظفين بالتسهيلات اللازمة، وطرح واستخدام تكنولوجيا المعلومات والأدوات والمعدات اللازمة لتشجيع العمل الجماعي ونشر وتبادل المعرفة.

في حين عرف كري Grey 1996- إدارة المعرفة بأنها مراجعة حسابات الأصول الفكريّة التي تبرز المصادر الفريدة و الوظائف الانتقاديّة و العقبات المحتملة التي تعيق المعرفة إلى حدّ الاستخدام . كما إنها تحمي الأصول الفكريّة من الاضمحلال وتبحث عن الفرص لتدعم القرارات و الخدمات و المنتجات من خلال إضافة الذّكاء, وزيادة القيمة و التحلي بالمرونة.

يعرف (Marshal and Others,1997) إدارة المعرفة بأنها محاولة التعرف على القدرات المنغرسة في عقول الأفراد والارتقاء بها لتكون نوعا من الأصول التنظيمية والتي يمكن الوصول إليها والاستفادة منها من جانب مجموعة من الأفراد التي تعتمد المنظمة على قراراتهم اعتماداً أساسيا ومن ثم فهي أيضا الالتزام من جانب المنظمة بإيجاد وخلق معرفة جديدة ذات علاقة بمهام تلك المنظمة ونشرها داخلها وتجسيدها في شكل سلع وخدمات ونظم محددة .

ويرى ستار (1999) Starr أن المقصود بإدارة المعرفة هو إدارة المعلومات والبيانات إضافة إلى اكتشاف وإشراك ممارسات وخبرات الأفراد في المنظمة وتعظيمها لديهم الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية في المنظمة.

عرف ليبويتز (1999) Liebowitz إدارة المعرفة بأنها العمليات التي تخلق وتعطي قيمة للأصول الغير ملموسة للمؤسسة.

وقد عرف كلا من Finneran (2007) Kaweevisultrakul and Chan(1999) إدارة المعرفة بأنها نظام دقيق يساعد على نشر المعرفة سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المؤسسة للتأثير تأثيرا مباشرة على رفع مستوى أداء العمل، وهي تتطلع إلى الحصول على المعلومات المناسبة في السياق الصحيح للشخص المناسب في الوقت المناسب للعمل المقصود المناسب.

ويعرفها (Quintans and Others, 1997) أنها عملية ضرورية للمعرفة المتاحة لمقابلة الاحتياجات المتاحة واستغلال تلك المعرفة وتطوير الفرص الجديدة .

في حين عرفها al.et,Turban 2004،بأنها "عملية تراكم المعرفة وتوليدها بكفاءة، وتسهيل المشاركة في المعرفة و إدارة قاعدتها، بحيث يمكن تطبيقيا بفاعلية في المنظمة.

وعرفها Ribiere & Park 2004 بأنها: " تمثل الحصول عمى الخبرات الجماعية أينما وجدت، وتوزيعها بالكيفية التي تساعد عمى تحقيق أعمى قدر من الإنتاجية، من خلال عملية إيداع واكتساب وتخزين المعرفة والاستفادة منعا للقيام بالأنشطة التنظيمية عمى أساس المعرفة الموجودة فعلًا، والعمل على تطويرها مستقبلًا، ونشرها بين أعضاء المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الفعالية التنظيمية واستخدامها لتحسين للأداء التنظيمي."

في حين يرى al. et, Bishop 2008 بأنها "عملية توليد المعرفة واكتسابيا، واستخدامها، والمشاركة فيها بفاعلية لتعزيز تعمم المنظمة وتحسين أدائيا".

كما يعرفها Manuel 2008 بأنها "طريقة يمكن للمنظمات من خلالها أن تحسن عملية جمع المعرفة، واستخدامها، ونشرها لتعزيز ذاكرة المنظمة وتحسين الطريقة التي تستخدم فيها داخل المنظمة وخارجها، وإيجاد الآيات المناسبة لربط العاملين بمصادر المعرفة .

ثانيا: أهمية وعناصر إدارة المعرفة

1- أهمية إدارة المعرفة :

- إدارة المعرفة هي العملية المنهجية لتوجيه و رصد المعرفة وتحقيق الاهتمام بها في الشركة (Laudon K.C. & Laudon J.P, 2003)
- إدارة المعرفة هي مدخل لإضافة أو إنشاء القيمة من خلال المزيج أو التركيب أو التداؤب بين عناصر المعرفة من أجل إيجاد توليفات معرفية أفضل مما هي علية كبيانات أو معلومات أو معارف منفردة (Hargadon A.B, 1998)
- إدارة المعرفة هي عملية السعي ضمن عمل منهجي منظم للاستخدام الخلاق والفاعل للمعرفة وخلقها (Nonaka I. and Takeuchi H, 1995)
- إدارة المعرفة توضح مدى قدرة المنظمة على اكتساب والاشتراك والانتفاع من المعرفة لكي يمكنها الديمومة والنجاح . (Mcshane S.L. and Glinow M.A.V, 2000)
- إدارة المعرفة هي تطبيقات تستخدم مجموعة أدوات لغرض تنظيم، معالجة أو المشاركة في الأنواع المختلفة لمعلومات الأعمال التي يخلقها الأفراد وفرق العمل في منظمة أو منشأة ما. (O'Brien J.A, 2002)
- إدارة المعرفة تتعلق بتجميع الفعاليات ذات الصلة بعملية الحصول على، خلق المشاركة واستخدام المعرفة ضمن منظمة أو منشأة أو مؤسسة .(Turner C, 2000)

2- عناصر إدارة المعرفة

يرى بعض الباحثين أن إدارة المعرفة تتضمن العناصر التالية : (Lee H. & Choi.B, 2003)

- **التعاون:** وهو المستوى الذي يستطيع فيه الأفراد (ضمن فريق عمل) مساعدة أحدهم الآخر في مجال عملهم من خلال زيادة مستوى تبادلها بين الأفراد والأقسام والوحدات .

- **الثقة:** هي الحفاظ على مستوى مميز ومتبادل من الإيمان بقدرات بعضنا البعض على مستوى النوايا والسلوك. الثقة يمكن أن تسهل عملية التبادل المفتوح الحقيقي والمؤثر للمعرفة .
- **التعلم:** هو عملية اكتساب المعرفة الجديدة من قبل الأفراد القادرين والمستعدين لاستخدام تلك المعرفة في اتخاذ القرارات أو بالتأثير على الآخرين، إن التركيز على التعلم يساعد المنظمات على تطوير الأفراد بما يؤهلهم للعب دور أكثر فاعلية في عملية خلق المعرفة .
- **المركزية:** تشير إلى تركيز صلاحيات اتخاذ القرار والرقابة بيد الهيئة التنظيمية العليا للمؤسسة. إن خلق المعرفة يحتاج إلى لامركزية عالية.
- **الرسمية:** هي المدى الذي تتحكم به القواعد الرسمية ، السياسات والإجراءات القياسية، بعملية اتخاذ القرارات وعلاقات العمل ضمن إطار المؤسسة . خلق المعرفة يحتاج إلى مستوى عالي من المرونة في تطبيق الإجراءات والسياسات مع تقليل التركيز على قواعد العمل .
- الخبرة الواسعة والعميقة: ويعني ذلك أن خبرة الأفراد العاملين في المؤسسة تكون واسعة أفقيا ومتنوعة وعميقة أي مركزة وتخصصيه .
- **تسهيلات ودعم نظام تكنولوجيا المعلومات:** أي مستوى التسهيلات التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات لدعم إدارة المعرفة. البعض يرى أن تكنولوجيا المعلومات عنصر حاسم في عملية خلق المعرفة .
- **الإبداع التنظيمي:** هو القدرة على خلق القيمة، المنتجات، الخدمات، الأفكار أو الإجراءات المفيدة عن طريق ما يبتكره الأفراد الذين يعملون معا في نظام اجتماعي حاذق ومعقد. تلعب المعرفة دورا مهما في بناء قدرة المؤسسة لتكون مبدعة وخلاقة. يمكن حصر دورة الحياة لعملية إدارة المعرفة في الشكل التالي.

شكل02: دورة الحياة لعملية إدارة المعرفة

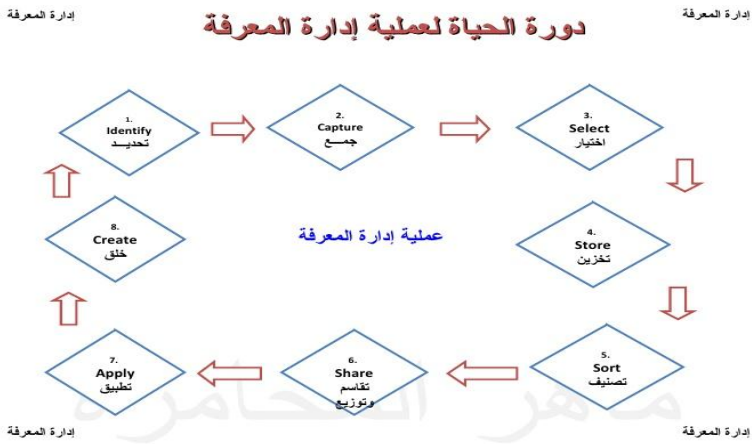

المصدر:

https://www.google.com/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fimage.slidesharecdn.com

ثالثا: إدارة المعرفة في الجامعات

إن تزايد الاهتمام بالثورة المعرفية من جهة وتطور مجتمع المعرفة وخاصة في الجامعات لما يتميز به من قوة في عدة قطاعات أساسية وعلى رأسها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المعرفية، وقواعد البيانات، جعل من إدارة المعرفة بمختلف مراحلها ضمن أولويات ميادين المعرفة بالجامعات في ظل تعدد العوامل المؤثرة فيها. (شكل03 وشكل04)

شكل03: إدارة المعرفة في الجامعة

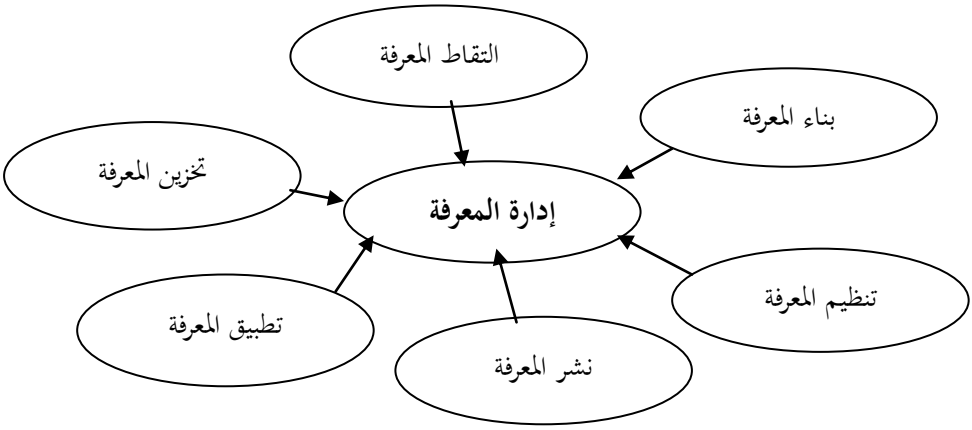

شكل04: العوامل المؤثرة في إدارة المعرفة بالجامعات

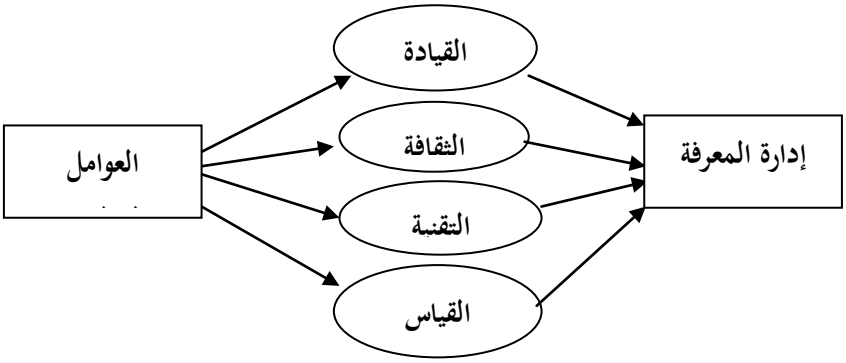

رابعا: خطوات إدارة المعرفة في الجامعات

يمكن حصر أهم خطوات إدارة المعرفة في الحياة الجامعية فيما يلي:

1- تكوين المعرفة في الجامعات: يمكن أن تتم تكوين المعرفة عن طريق المحاضرات، الدروس، التدريب، التعلم (أثناء العمل)

2- **نشر المعرفة:** يمكن نشر المعرفة عن طريق المحاضرات، الدروس، المقابلات، الاجتماعات، المكالمات، الشبكات، البوابة الإلكترونية، الكتيبات والمقالات، المسابقات، الندوات التثقيفية، التدريب أثناء العمل، تشكيل فرق عمل

3- **المشاركة بالمعرفة:** لابد من تبادل ومشاركة أفضل الأفكار مما يتيح استفادة أكبر من الموارد الذهنية المتاحة وإمكانية أحسن للابتكار و التطور في الإبداع. ويمكن أن تتم عن طريق المقابلات (غرفة لمقابلات وتجمع الموظفين)، الاجتماعات، الزيارات، قواعد البيانات، تكنولوجيا المعلومات(e-mail, internet. Intranet, networks, knowledge-base)

4- **استخدام المعرفة:** للمعرفة استخدامات كثيرة ومتنوعة في جميع المجالات سواء كانت هذه المجالات إدارية أو فنية ولا بد من الاستفادة منها سواء على المستوى الخاص كالشركات والمؤسسات أو العام كالقطاع الحكومي. ومن استخداماتها على سبيل المثال استخدامات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتطورة والتقنيات الحديثة.

خامسا: معايير الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي في ظل إدارة المعرفة

يعتمد الارتقاء بأداء التعليم العالي إلى حد كبير على مدى قدرته على القيام بالأدوار المتوقعة منه بأقل تكلفة في مدخلاته و عملياته و مخرجاته من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المادية و البشرية المتاحة، لذلك اعتمدنا في بحثنا هذا على أسلوب تحليل النظم كأداة لتقويم متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي، لأن أي عملية تقويمية لابد أن تستند على معيار محدد للتقويم، و أن أسلوب تحليل النظم يعتبر من أفضل الأساليب لأن التعليم العالي يمكن اعتباره كنظام له مدخلاته و عملياته و مخرجاته، كما هو مبين في الشكل الموالي.

شكل05: إدارة نظم المعرفة في الجامعات

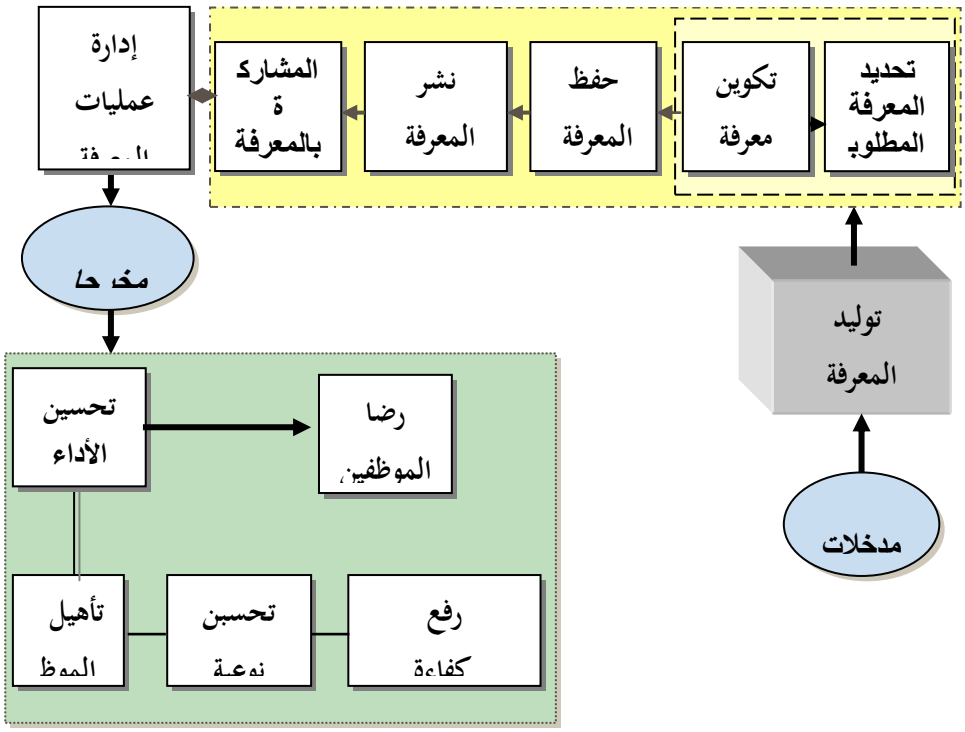

فجميع عناصر العملية التعليمية واحتياجاتها من القوى البشرية والمادية والتكنولوجية تكون مدخلاته، ومن خلال تنفيذ الخطط و البرامج وطرق التدريس المستخدمة والبحوث والدراسات و الإشراف و المتابعة تتحول هذه المدخلات إلى مخرجات لها القدرة على التفاعل مع المجتمع و تحقيق متطلباته. و أسلوب تحليل النظم يساعد في الكشف عن متطلبات الارتقاء بأداء التعليم العالي من خلال تحليل بعض المدخلات والعمليات للوصول إلى المخرجات. سوف يتم تحديد متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي حسب المعايير التالية:

1- مدخلات التعليم العالي وتشمل:

يدخل في تكوين التعليم العالي الأهداف و الخطط المستقبلية و عناصر بشرية مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس و الإداريين، و مواد تكنولوجية مثل الأجهزة و التجهيزات والأساليب والطرق، وجوانب إدارية مثل نوع الإدارة و الخطط و البرامج، اللوائح والأنظمة و تمويل و مباني و صيانة و خدمات...إلخ. و هذه المدخلات لها دور أساسي في تحديد متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية وقدرتها على الاستمرار في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمع. كما أن تحقيق النوعية في هذه المدخلات يساعد في تحقيق أداء فعال للتعليم العالي في توظيف خريجيه من قبل القطاع، وبحيث أن المدخلات تتكون من عناصر كثيرة:

1. المدخلات البشرية من طلبة و أعضاء الهيئة التدريسية.
2. مدخلات تقنية و تشمل الأجهزة و المعدات و الحاسبات الآلية.
3. مدخلات إدارية و تنظيمية و مالية.

وتشير التقارير إلى أن تكلفة الطالب الجامعي في الأقطار العربية تبلغ حوالي 2400 دولار أمريكي بمعدل سنة 1995م، و يشكل ذلك زيادة قدرها 37 بالمائة عن تكلفة تعليمه سنة 1992م، و تقدر تكلفة تعليم طالب المعاهد الفنية 1083 دولار أمريكي بزيادة قدرها 54بالمائة قياسا على تكلفة سنة 1992م. (داخل حسن جربو، 2000، ص2). كما أن مستوى التعليم و نوعيته أصبح متدنيا بمرور الزمن. و هذا يوضح عجز مصادر التمويل التقليدية في مواجهة متطلبات التعليم العالي، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في هيكلة إدارة الموارد المالية للجامعات من حيث الإيرادات و النفقات، و البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية و التي يمكن أن تؤدي إلى الزيادة في تمويل التعليم الجامعي. (محمد غانم، 2000، ص32)

2- عمليات التعليم العالي: و تشمل

1. الكفاءة الداخلية.
2. التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس.
3. الطاقة الاستيعابية.
4. الخلل في توزيع الطلبة على التخصصات.

1/2- التعليم المفتوح و التعليم عن بعد من أجل تطوير الكفاءات:

لقد أصبح التعليم المفتوح و التعليم عن بعد ضرورة ملحة تفرضها التطورات الاجتماعية والاقتصادية و التطورات العملية و التقنية التي تمر بها المجتمعات العربية. فمجتمع اليوم يختلف عن مجتمع الأمس من حيث التزايد السكاني و تطور الخدمات الصحية و تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم بجميع مراحله. و نتيجة لذلك برز التعليم المفتوح و التعليم عن بعد مستفيدا من التقنيات الحديثة في تحقيق الطلب الاجتماعي للتعليم العالي من أجل المساهمة في تنمية المجتمع
في ظل الظروف الاقتصادية التي لا تسمح بفتح جامعات تستوعب المتقدمين إليها. (م. ع. المنبع، 1422هـ، ص15)

و من مبررات الأخذ بنظام التعليم المفتوح و التعليم عن بعد ما يلي:

- عدم قدرة الجامعات و المعاهد العليا القائمة على استيعاب المزيد من الطلبة و الطالبات الراغبين في مواصلة التعليم العالي.
- عدم إشباع مناهج التعليم العالي تطلعات الطموحين. فمعظم مناهج الجامعات في الوطن العربي عتيقة، و تبحث في قضايا تجاوزها الزمن.
- تكرار الجامعات لأخطاء بعضها البعض بالتوسع في التخصصات النظيرة التي لا يحتاجها سوق العمل.

- الحاجة إلى إعادة تأهيل خريجي التعليم العالي في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- تقليل تكلفة التعليم العالي حيث أن التعليم عن بعد يقل بمقدار الثلث مقارنة مع التعليم في الجامعات المقيمة.

2/2- الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي:

يمكن الزيادة من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بإتباع الخطوات التالية:

أ- **تطبيق نظام التعليم المفتوح و التعليم عن بعد:** يعتبر التعليم المفتوح والتعليم عن بعد أحد الخيارات الأساسية لزيادة الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي، نظرا لأن ها النظام يتغلب على الظروف الاجتماعية والجغرافية التي قد تحول دون التحاق أعداد كبيرة في التعليم العالي، ويمكن تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي من خلال الآليات التالية:

- إنشاء إدارة خاصة للتعليم المفتوح و التعليم عن بعد في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الحكومية تكون مهمتها الأساسية توفير هذا النوع من التعليم في بعض التخصصات التي يوجد فيها نقص في الأعضاء هيئة التدريس أو التخصصات المماثلة في الأماكن النائية التابعة للمؤسسة التعليمية و الإشراف و المتابعة لتوفير الجودة و النوعية في التعليم العالي.
- إنشاء مراكز للتعليم المفتوح في التجمعات السكانية النائية تكون تابعة لمؤسسات التعليم العالي يتم نقل المحاضرات إليها من الجامعات و الكليات المتواجدة في المدن الكبرى للتخفيف من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي من ناحية، وإتاحة الفرصة لمواصلة التعليم العالي للفئات التي لا تستطيع السفر لظروف اقتصادية أو اجتماعية أو عدم وجود محارم للطالبات الراغبات في مواصلة الدراسة في التعليم العالي.

- توعية الطلبة و تدريبهم على التعلم الذاتي باستخدام الحاسب الآلي و الانترنت و تقنية الاتصالات الحديثة.
- توفير المساندة الطلابية و الدعم الفني و تدريب الهيئة الفنية على التدريس في نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

ب- تطبيق نظام التعليم التعاوني: يساعد تطبيق نظام التعليم التعاوني على تخفيف الضغط على الجامعات، لأن التعليم التعاوني عبارة عن نظام يتم بموجبه أن يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة و التطبيق في مؤسسات الإنتاج. وحتى يثبت هذا النظام نجاعته لابد أن يقوم الطالب بالتسجيل في الجامعة و بعد فصل أو فصلين يتم التحاقه بمؤسسة الإنتاج لمدة فصل دراسي ثم يعود للجامعة وهكذا...إلى أن يتخرج منها. ويتطلب تطبيق هذا النظام إنشاء مكتب خاص في الجامعة لهذا الغرض يتم تجديد مهامه و علاقته بمؤسسات الإنتاج وطريقة الإشراف و متابعة الطلاب و تقويمهم. وبتطبيق هذا النظام فإن حوالي ثلث الطلبة سوف يكونون متواجدين في مؤسسات الإنتاج، مما يزيد من الطاقة الاستيعابية للجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى ربط الدروس النظرية في الجامعة بالتطبيق في مؤسسات الإنتاج مع اكتساب مهارة التعامل في بيئة العمل.

ج- التوسع في افتتاح الكليات الجامعية: العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية للتوسع في افتتاح الكليات الجامعية مع التأكيد على الجودة والنوعية في البرامج و الخطط الأكاديمية، بدلا من التركيز على اكتمال المنشآت و التجهيزات كشرط أساسي للموافقة والبدء في الدراسة.

د- دمج جميع مؤسسات التعليم العالي في وزارة التعليم العالي: نظرا لوجود عدة جهات تشرف على التعليم العالي في الجزائر- مثلا توجد كليات تابعة لوزارة الصحة ومعاهد تابعة لوزارة التكوين المهني وكليات تابعة لوزارات أخرى...- فإن هذا التعداد في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي قد يؤدي إلى نوع من الازدواجية، و زيادة الأعباء

المالية، وتحقيقها في بعض الأحيان أهداف خاصة بهذه المؤسسات التي ربما تتشبع وظائفها من مخرجاتها، وقد يؤدي ذلك إلى فائض في خريجي هذه الكليات لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات مؤسسات الإنتاج.

ويمكن إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة قضية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي من خلال السياسات والإجراءات اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي و أهمها ما يلي:

- توسيع قاعدة التعليم العالي رأسيا و عموديا.
- إيجاد قنوات و أنماط عديدة للتعليم العالي مثل الجامعة المفتوحة و التعليم عن بعد.
- افتتاح المزيد من الكليات في مناطق الوطن المختلفة بحسب احتياجاتها التعليمية، وزيادة أعداد المقبولين فيها و دعمها بما تحتاجه من إمكانات مادية و بشرية.
- تحسين الكفاءة الداخلية لجامعات و لمؤسسات التعليم العالي الأخرى، وتقليل سنوات التخرج كما هو الحال بالنسبة لنظام LMD.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في توفير جامعات و كليات المجتمع.

هـ- علاقة التخصصات الجامعية باحتياجات المجتمع: نظرا لأن التخصصات الجامعية و مدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية تشكل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه العلاقة بين الجامعة وبين متطلبات التنمية في المجتمع، فقد اتضح أن الجامعات تعاني من وجود التخصصات التي لا تتوافق مع متطلبات التنمية، فقد أشار المنيع في دراسته التحليلية حول أعداد خريجي التخصصات الجامعية و ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج إلى ما يلي: (م. ع. المنيع، 1405هـ).

- عدم تماشي بعض التخصصات الجامعية مع التطورات الحديثة في المجالات العلمية والعلوم الإنسانية و خصوصا تلك التي مضى على إنشاءها

فترة طويلة دون إعادة النظر في مستواها في ضوء التطورات العلمية واحتياجات المجتمع.

- تقف بعض سياسات القبول في الجامعات عائقا في مواصلة خريجي ثانوية القسم العلمي في الاستمرار في التخصص العلمي في الجامعة، وبذلك يزداد خريجي التخصصات الإنسانية.

3- مخرجات التعليم العالي:

1. خريجي الجامعات و المعاهد و المدارس العليا.
2. الرسوب و التسرب.
3. بطالة الخريجين.

سادسا: مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل

يوجد عدد من العوامل تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، تكمن في عدم توزيع الطلاب في التخصصات حسب متطلبات السوق، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول و عدم تطوير المناهج حسب حاجة سوق العمل، وعدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة بالشكل المطلوب، وعدم جدوى الإرشاد الطلابي.

ونظرا لأنه توجد فجوة بين ما تقدمه الجامعات والمؤسسات التعليمية من تخصصات و برامج، فإنه يستدعي النظر جديا في دراسة احتياجات سوق العمل لأن القطاع الخاص سيكون الموظف الرئيسي لخريجي المؤسسات التعليمية، وأن هذا القطاع لا يمكن أن يقوم بهذا الدور ما لم يتوفر لدى الخريجين مهارات وعلوم محددة تتوافق مع احتياجات القطاع الخاص. (م. ع. المنبع، 1420هـ، ص31)

1- التحديات التي تواجه التعليم العالي:

يتأثر التعليم العالي بعدد من التحديات التي تؤثر في كفاءة أداءه، و من أبرزها ما يلي:

1/1- التحديات الدولية:

بدت الملامح الأساسية للتحديات الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين تظهر في التالي:

- تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين أجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامي حجم المبادلات التجارية في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية.
- استمرار الثورة التقنية في مجال المعلومات و الاتصالات و ما يتمخض عنها من تطور هائل و متصل في إمكانات معالجة البيانات و المعلومات و تخزينها و استرجاعها و نقلها و تدفقها محليا و عالميا بسرعة فائقة و تكلفة معقولة.
- بروز العلم و التقنية وسيلة ضرورية و حاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة على الصعيدين المحلي و الدولي.
- عدم استقرار الأسواق العالمية للأوراق المالية و الصرف الأجنبي و المواد الأولية وما اصطحب ذلك من تذبذبات في الأسعار و العوائد.

2/1- التحديات المحلية:

من التحديات المحلية تواصل النمو السكاني بوتيرة عالية، و يتنامى معه الطلب على خدمات التعليم و التدريب والصحة ومرافق التجهيزات الأساسية، كما يرافقه زيادة المواطنين الداخلين حديثا في سوق العمل.

ومن التحديات الداخلية التي تواجه التعليم العالي أيضا النمو المتسارع في التعليم العالي الذي صاحبه انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية المتمثلة في زيادة عدد السنوات التي يقضيها الطالب حتى يتخرج، وضعف توافق المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين و تلك التي يحتاج إليها سوق العمل.

ويتضح من التقديرات الإحصائية أن الزيادة المتوقعة في السكان سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها، مما يؤكد

ضرورة تطوير أساليب وأنماط جديدة للتعليم العام والعالي تستوعب الأعداد المتزايدة مع الحفاظ على النوعية و التوازن بين متطلبات التنمية من الاختصاصات العلمية والفنية، واكتساب الخريجين المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

2- جودة التعليم العالي ضمن متطلبات السوق

إن مسالة ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي أصبحت ضرورية وأمرا ملحا في معظم الجامعات سواء في الدول المتقدمة أو النامية، والتي أصبحت تولي اهتمام كبيرا في هذا الشأن من خلال العمل على ضمان جودة المستوى التعليمي الممنوح سواء من خلال إنشاء لجان ضمان الجودة والسهر على تسيرها أو من خلال التعاون مع جامعات عالمية لها الخبرة في ذلك من خلال هندسة نشر ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

يمكن تحديد الأهمية من اعتماد الجودة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية: (ع. ش. علي حسن، ص15)

- ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الدراسية المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي .
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى.
- الارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة وضمان مستوى أداء مرتفع لجميع الإداريين والمشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية.
- التمكن من توفير آليات يتم من خلالها مساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الدراسية في الجامعات.
- ضمان أن الأنشطة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية.

- هيكلة واضحة ومحددة وشاملة ومتكاملة وعلمية ومستقرة للمؤسسة التعليمية.
- معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعات سواء أكاديمية أو إدارية .

في حين تتمثل أهم الأسباب التي جعلت مؤسسات التعليم العالي تولي اهتماما كبيرا بعنصر الجودة في ما يلي: (ع. السلمي، 1995، ص40)

- تطور التقنيات التعليمية مما يجعل تطبيق عملية الجودة بالأساليب التقليدية صعبا.
- اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين المنظمات التعليمية لاستقطاب الطلاب المتميزين وأعضاء هيئات التدريس المتفوقين، يجعل الاهتمام بالجودة في المنظمات التعليمية من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح.
- يتوقف حصول المنظمات التعليمية على دعم من الحكومة في أغلب دول العالم المتقدم على درجة التزامها بمعايير الجودة.
- ارتباط عملية الاعتماد للمنظمات والبرامج التعليمية على مدى التزام تلك المنظمات بنظم ومفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقها في جميع مجالات العمل التعليمي والإداري.
- وضوح الآثار المترتبة عن افتقاد الجودة في المنظمات التعليمية، حيث يفقد خريجوها القدرة على المنافسة في أسواق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن خريجي المنظمات التعليمية المشهود لها بالخبرة.

شكل06: محاور جودة التعليم العالي ضمن المخرجات

المصدر: https://www.google.com/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fslideplayer.fr

إن إدارة الجودة الشاملة يمكن أن تساعد وبشكل منظم الإدارات والمؤسسات التعليمية على إحداث عملية التغير والتحديث في النظام التعليمي إذ يستلزم تطبيق إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية وخصوصا التعليم العالي العديد من المتطلبات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية: (ف. هـ. محمد، 2011-2012، ص33-44)

- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة في المؤسسة التعليمية .
- ترسيخ ثقافة الجودة لدى مختلف العاملين في مؤسسات التعليم العالي مما يسهل عملية تطبيقها والالتزام بها .
- توحيد العمليات وذلك من خلال توحيد أسلوب العمل مما يرفع من مستوى جودة الأداء ودرجة المهارة داخل مؤسسات التعليم العالي.

- المتابعة والتي يجب أن تكون شاملة ومستمرة من اجل التقييم ومعالجة الانحرافات.
- استخدام وتطوير أساليب ونماذج حل المشكلات وتدريب المديرين و العاملين.

- تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة وضمان الجودة داخل المؤسسة التعليمية .
- تحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد المطلوب من خلال تحديد المهام والمسؤوليات وتفعيلها .

شكل07: أهم متطلبات تطبيق إدارة

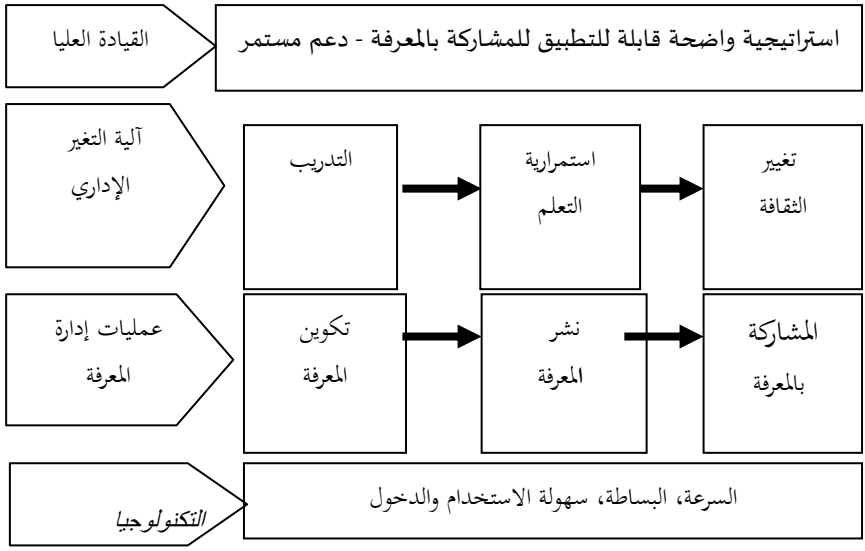

كما يحظى التعليم العالي باهتمام الحكومات والمؤسسات والأفراد، نظراً لأهميته في رسم المسارات المستقبلية للمجتمعات المعاصرة بفضل أسس جودة التعليم العالي وما نجم عنها من تحولات محورية باتجاه الملائمة مع مجتمع المعلومات والمعرفة العالمي.

شكل08: أساس الجودة في الجامعات

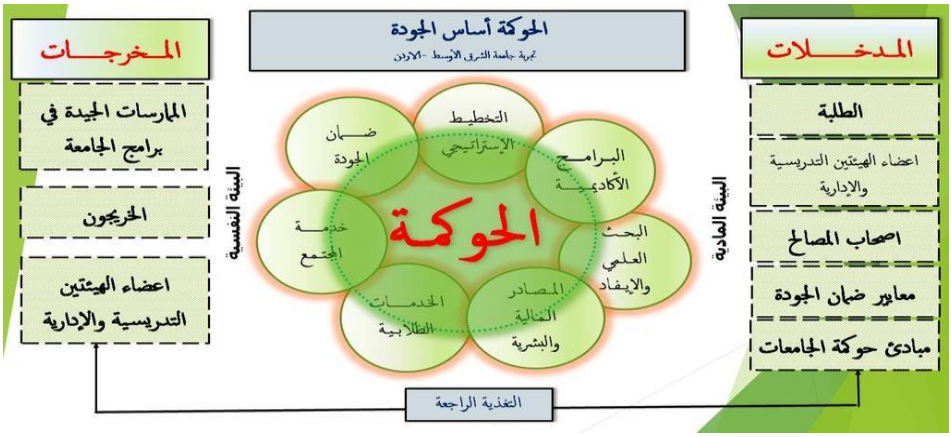

المصدر:

https://www.google.com/imgres?imgurl=https%3A%2F%2Fdocplayer.gr

في ظل تعدد متطلبات تطبيق إدارة المعرفة وتطور جودة التعليم العالي، يمكن اقتراح نموذج تطوير المخرجات الجامعية التي تتوافق مع الأهمية المتزايدة لإدارة المعرفة.

شكل09: نموذج مقترح لرفع قيمة المخرجات في ظل إدارة المعرفة وتطوير جودة التعليم العالي

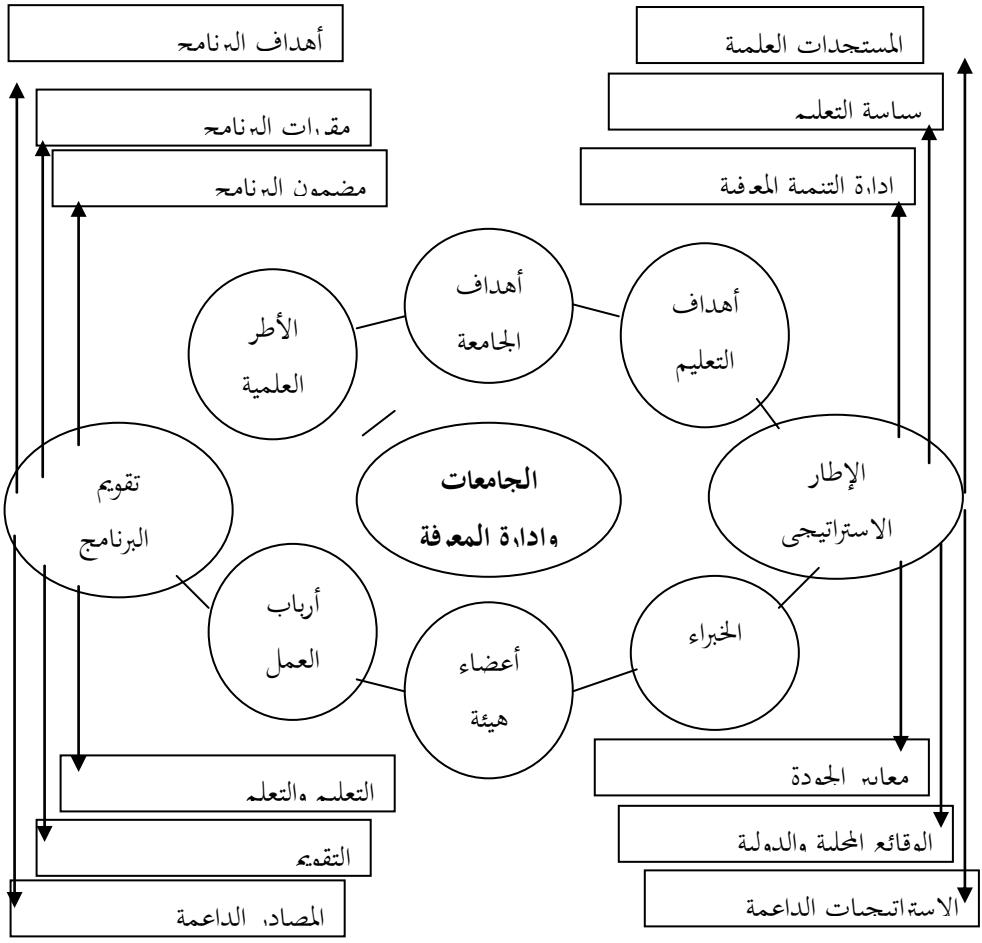

حيث انطلقت معظم الجامعات الكبرى في العالم نحو تبني مفهوم الملائمة مع مجتمع المعلومات والمعرفة العالمي والعمل على تطبيقه بغية التحسين المستمر في المنهج التعليمي و مخرجات العملية التعليمية وعليه فقد أصبح لابد من التحسين المستمر لنظام جودة الخدمة الجامعية (شكل09) تماشيا مع متطلبات إدارة المعرفة لضمان جودة التعليم العالي.

سابعا: خاتمة

إن إدراك منطق إدماج إدارة المعرفة في تطوير جودة التعليم العالي يستوجب صياغة استراتيجية التحوّل ذاتها والتي تتضمن توفير رؤية مضمونها يتمثل في تكوين فهم متكامل وتقييم دقيق وشامل للواقع من حيث اعتماد مبادئ إدارة المعرفة وتوفير البنى المناسبة إلى جانب الموارد البشرية المؤهلة للتعامل معها وإدارتها وفق طبيعة العمل وحجمه وآفاق تطوره. كما لابد من وضع آليات القيام بالأنشطة والفعاليات الجامعية باعتماد البرامج والوسائل الداعمة بالتوازي مع متطلبات إدارة المعرفة لضمان جودة التعليم العالي. وعليه وجب الاهتمام أكثر بمؤسسات التعليم العالي باعتبارها مصدر المعرفة والاستثمار فيها من خلال الاستخدام الأمثل للمعرفة وإدارة المعرفة كمدخل ضروري لضمان جودة هذه المؤسسات في ظل تعدد المتطلبات والأولويات.

ونظرا لأن متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي يتطلب التطرق إلى مدخلات وعمليات و مخرجات التعليم العالي، لما لها دور أساسي في تحديد الكفاءة الداخلية والخارجية في الوضع الحالي و التوجهات المستقبلية فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- قد أدى الطلب الاجتماعي على التعليم العالي المتزايد إلى تدني الكفاءة الداخلية ولخارجية بقبول بعض الطلبة في تخصصات ليس لها حاجة في المجتمع، و زيادة أعداد الطلبة في القاعات التدريسية...الخ.

2- تركيز مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسية و التجمعات السكانية، وقد يحرم عدد من فئات المجتمع فرص مواصلة التعليم لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية.

3- يوجد خلل في توزيع الطلبة على التخصصات العلمية و النظرية ، ويتزايد أعداد الطلبة في التخصصات النظرية بالرغم من أن حاجة المجتمع تتركز في التخصصات العلمية والتقنية.

4- تدني الإنفاق على البحوث العلمية، خصوصا البحوث التطبيقية والتطويرية التي تساعد مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التعليم العالي في التغلب على المشكلات التي تواجهها.

5- وجود العقبات الإدارية التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي على المتقدمين للحصول على برامج التدريب و الدراسات العليا، من خلال الشروط التي تشترطها مؤسسات التعليم العالي في الحصول على موافقة مسبقة من العمل عند التقدم في هذه البرامج بالرغم من استعداد الطالب و لديه القدرة على الحضور وتنطبق عليه الشروط العلمية المطلوبة.

6- ازدياد الفاقد العلمي المتمثل في الرسوب و التسرب و عدد السنوات التي يقضيها الطالب في مؤسسات التعليم العالي خلال خطط التنمية المتعاقبة.

7- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في سياسات القبول و تبادل أعضاء هيئة التدريس والمشاركة في الأبحاث العلمية و قلة التنسيق والتعاون بين الأقسام الأكاديمية داخل الكلية الواحدة، وقلة التنسيق و التعاون أيضا بين الكليات داخل الجامعة.

8- يتم التركيز في العملية التعليمية على عضو هيئة التدريس والكتب والمذكرات الدراسية و الاختبارات والأنظمة و اللوائح، و يقل التركيز على الطالب كمحور للعملية التعليمية.

9- تفتقر طرق التدريس إلى استخدام وسائل التدريس الحديثة لتوضيح الدرس وإيجاد الجو المناسب لتحقيق التفاعل بين الطلبة أنفسهم و التفاعل مع المحاضر، ويتضح ذلك من خلو معظم القاعات الدراسية من الأجهزة و الوسائل التعليمية.

10- وأخيرا قلة ارتباط مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية لعدم التكامل والتفاعل الفعال بين مؤسسات التعليم العالي و القطاع الخاص مما أثقل كاهل الجامعات نفسها ومؤسسات التدريب في إعادة تأهيل الخريجين، حيث يوجد فائضا كبيرا في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة المقنعة و السافرة في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الذي يوجد فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها مؤسسات المجتمع بفرعيها العام و الخاص.

قائمة المراجع:

1. السلمي علي (1995) ،**إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو** 9000،دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة ، مصر.
2. عماد الدين شعبان على حسن، **الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية.**
3. داخل حسن جربو (2000)، **التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب و مشكلات التمويل**، الدورة الثالثة و الثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت.
4. محمد غانم (2000)، **الدور التنموي للجامعات العربية و مصادر التمويل غير التقليدية**، الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت.
5. محمد عبد الله المنيع، **تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية و الأهلية في المملكة العربية السعودية، استخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد: الجامعة العربية المفتوحة كنموذج**، ندوة التعليم العالي الأهلي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 1422هـ.
6. محمد عبد الله المنيع، **دراسة تحليلية حول أعداد خريجي التخصصات الجامعية و ملاءمتها لاحتياجات التنمية في دول الخليج العربي**، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة السادسة، 1405هـ
7. محمد عبد الله المنيع ، **توضيح و تقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي و التنمية الشاملة في المملكة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الكبرى بجامعة الملك سعود، 1420هـ.
8. فرج هويدي محمد (2011-2012)، **تصور مقترح لتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي** ، جامعة عمر المختار ليبيا.

9. Laudon K.C. & Laudon J.P.(2003), **Essentials & Management Information Systems**, Prentice Hall, Inc., Upper Saddle River, New Jersey.

10. Nonaka I. & Takeuchi H., **The Knowledge-Creating Company: How Japanese Companies Create The Dynamics & Innovation**, Oxford University Press, New York, 1995.

11. Mcshane S.L. & Glinow M.A.V. (2000): **Organization Behavior**, Irwin McGraw-Hill, N.Y.

12. O'Brien J.A.(2002), **Management Information System, Managing Information Technology in The Business Enterprise**, McGraw-Hill/Irwin.

13. Turner C.(200), **The Information E-Conomy**, Kogan Page, UK.

14. Hargadon A.B (1998), **Firms as Knowledge Broke**r, California Management Review, Vol.(40), No.(3).

15. Lee H. & Choi.B.(2003), **Knowledge Management Enablers, Process and Organizational Performance: An Integrative View and Empirical Examination**, Journal of Management Information Systems, Vol.(20), No.(1).

16. Ruggles R. (1998), **The State of The Notion: Knowledge Management In Practice**, California Management Review, Vol.(40), No.(3).

واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

The reality of the relationship between higher education institutions and their economic and social environment

مراد بن سماعين*

ملخص: إن مستقبل الأمم والمجتمعات و تطورهم الاقتصادي والاجتماعي و قدرتهم على الاندماج في سيرورة العولمة ولاستفادة منها يعتمد بالدرجة الأولى على مستواهم العلمي والمعرفي، وهذا من خلال تبيان الدور الذي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي القيام به سواء على مستوى التدريس او البحث العلمي او خدمة المجتمع وذلك بعرض ملامح الواقع الذي تشهده الجامعات الجزائرية، وعرض المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في الجزائر كما يراه اعضاء هيئة التدريس وايضاح الأساليب والاستراتيجيات التي يرى اعضاء هيئة التدريس أنها مناسبة لمواجهة المشكلات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. كما يعتمد نجاح أي تعليم جامعي على مدى ما يتوفر من أساتذة جامعيين، لأنهم هم حجر الزاوية به، ومن هنا ومن خلال هذا البحث سنبين إن شاء الله الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في إعداد الكفاءات البشرية للمجتمع، فمن الضروري أن تنال الجامعات من العناية والاهتمام بالقدر الذي تتناسب مع الدور الكبير الذي تقوم به.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، المحيط الاقتصادي، المحيط الاجتماعي

Abstract: The future of nations and societies, their economic and social development, and their ability to integrate into the process of globalization and to benefit from it depends primarily on their scientific and knowledge level, and this is by clarifying the role that higher education institutions should play, whether at the level of teaching, scientific research or community service. This is by presenting the features of the reality witnessed by Algerian universities, presenting the problems facing university education in Algeria as seen by faculty members, and clarifying the methods and strategies that faculty members see as appropriate to confront problems, whether economic or social. The success of any university education also depends on the extent of what is available from university professors, because they are the cornerstone of it, and from here and through this research we will show, God willing, the role that higher education institutions play in preparing the human competencies of society, it is necessary that universities receive attention Pay attention to the extent that is commensurate with the great role you play.

Keywords: Higher education institutions, the economic environment, the social environment

* جامعة مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر)، bensmainemourad@gmail.com

المقدمة:

إن الجامعة الجزائرية تمثل قمة الهرم المعرفي والعمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والطريق الموصل إلى مجتمع راقي، متطور ومزدهر، حيث لا أحد يعارض حقيقة أننا نعيش في عصر أصبحت فيه المعرفة دالة للثروة ومصدرا اساسيا للنمو ومحركا فعالا لجميع الأنشطة الاقتصادية، فقد أضحى تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكثر فأكثر بدرجة امتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها على انتاجها بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها، كما يعتبر التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم ركائز اقتصاد ومجتمع المعرفة ، حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا من خلال ممارسة وظائفها من تدريس (نشر المعرفة)، وبحث علمي (إنتاج المعرفة)، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة).

ولهذا فإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مطالبة بربط ما تقدمه بمتطلبات التنمية الاقتصادية وتطلعات المجتمع وحاجاته لتكون في قلب التنمية الاجتماعية ومحركا لها، مع العلم أن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق الجامعة وحدها بل يتحملها شركاؤها، ولعل أهم شريك للجامعة هو سوق العمل ممثلا في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي تلقى على عاتقها مهمة استقبال مخرجات التعليم الجامعي من إطارات وكفاءات ومهارات، كما أنه و في بلادنا يعرف قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال العديد من الاصلاحات تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم والتحديات التي تواجه ه سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وذلك لج عل مؤسسات التعليم العالي منارة لإشعاع العلم والمعرفة وانفتاحها مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي ومساهمتها في تنمية البلاد والنهوض بالاقتصاد الوطني، ومن هنا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي

ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي؟ وكيف يمكن تطويرها بما يجعلها فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهداف لبحث:

- عرض ومناقشة المفاهيم والأفكار المرتبطة بمفهوم وإصلاح التعليم العالي الذي يعتبر مدخلا حديثا في أدبيات التعليم العالي؛

- إظهار وشرح مدى ارتباط مخرجات التعليم الجامعي بعالم الشغل ومن تم تحريك الدورة الاقتصادية؛

- تبيان الحاجة الماسة والكبيرة إلى تحسين جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛

- تحليل وتفسير واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، مع الإشارة إلى تطلعاتها المستقبلية.

أهمية البحث:

إن هذه الدراسة الموسومة بشرح وتبيان العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الأمر الذي يقتضي تتبع الأساليب التي يجب تفعيلها، والطرائق التي يجب تبنيها من أجل تعزيز حلقة الوصل ما بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وعرض سلوك الجزائر في هذا المجال، كما يجدر وبالدرجة الأولى الإشارة الى حقيقة العلاقة بين مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية وعالم الشغل.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المبني على الاسلوب النظري لتقديم خلفية عن حقيقة العلاقة التي تربط مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات والأبحاث والكتب والمجالات المتعلقة بموضوع البحث والخروج بالنتائج والاقتراحات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة دناقة أحمد(2015) بعنوان: واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي: تحليل السوسيولوجي، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما هو واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي؟ وكيف يمكن تطويرها بما يجعل الجامعة فاعلة في تنمية المجتمعية؟ كما هدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف بنوع من الوصف والتفسير على واقع الشراكة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن علاقة الجامعة مع المحيط علاقة تبادلية، يستفيد الشركاء من الخبرة والعلم وتتمكن الجامعة من خلق فرص شغل للخريجين، وكذا استفادة قطاع التعليم العالي من التمويل الذي قد يساهم به الشركاء، وهذا ما يقتضي اتخاذ قرارات استراتيجية تنظم هذه العلاقة بعيدا عن القرارات السطحية أو العشوائية.

2- دراسةحميدة جرو(2018) بعنوان: سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائري في ربط مخرجاته بعالم الشغل ولاية بسكرة نموذجا من 2010 الى 2015، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما هي سياسة قطاع التكوين المهني الجزائري في ربط مخرجات التكوين بعالم الشغل بولاية بسكرة نموذجا من 2010الى 2015؟ حيث جاء الهدف من هذه الدراسة التعرف على سياسة قطاع التكوين المهني بالجزائر لربط مخرجاته بعالم الشغل من 2010 الى 2015، الى جانب التعرف على واقع قطاع التكوين المهني بولاية بسكرة بين المدخلات والمخرجات، وعلى الأليات المستخدمة لربط مخرجات التكوين المهني بعالم الشغل بولاية بسكرة، ومن بين أهم نتائج المتحصل عليها هي: أن قطاع التكوين المهني بالجزائر سعى لربط مخرجاته بعالم الشغل من خلال تبني سياسة تتماشى مع الحاجات عالم الشغل، بواسطة أليات قانونية وتنظيمية لربط مخرجاته بعالم الشغل، إلى جانب تبني جملة من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثانية

3- دراسةمنصوري هواري وآخرون (2018) بعنوان: تطبيق التقييم الذاتي ودوره في تحسين تعاون الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي في ضوء معايير المرجع

الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2017-2018) دراسة تطبيقية جامعة أدرار. حيث تناولت الدراسة الوقوف على جودة تعاون جامعة أدرار مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال مقارنة التقريرين الصادرين عن خلية ضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لسنتي 2017 و2018، كما حاول الباحثين من خلال الدراسة معالجة إشكالية البحث المتمثلة في دراسة ميدانية تطبيقية لخلية ضمان الجودة بجامعة أدرار باعتبارها ضرورة ملحة لإحداث تقارب بين الجامعة ومحيطها، وكانت نتائج الدراسة أن التقييم في السنتين كان أقل من المتوسط وأوصت بضرورة تكاثف جميع الفاعلين للرفع من جودة التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي وضرورة انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطبيق متطلبات المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية لتدارك الفجوة في جامعة أدرار.

4- دراسةمحمد بن موسى(2020) بعنوان: سبل توطيد وتدعيم علاقةُ مؤسساتُ التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي (مع الإشارة إلى تجربة الجزائر)، حيث حاول الباحث من خلال الدراسة تقصي وتتبع الأساليب التي يجب تفعيلها والطرائق التي يجب تبنيها من أجل تعزيز حلقة الوصل ما بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط الاقتصادي، كما توصل الباحث إلى أن جعل الحلقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي متصلة ونشطة تعود بالفائدة على المجتمع، وكذلك الاهتمام بالبوابات الإلكترونية التي تهتم بخريجي وطلبة مؤسسات التعليم العالي وتفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات سوق العمل، تبني المناهج التعليمية التي تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل.

5- دراسة دموش وسيلة (2020) بعنوان: ربط الجامعة بالقطاع الصناعي في الجزائر-الواقع والمعوقات-(دراسة تحليلية)، حيث كان الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على مختلف الآليات لربط القطاع الصناعي في الجزائر وهذا من خلال التطرق إلى تطور

كل من القطاعين في الجزائر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين القطاعين في الجزائر لا تتعدى المستوى التقليدي، كما أوصى الباحث من خلال النتائج المحققة بضرورة تعديل مناهج التعليم الجامعي بما يسهل الربط بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر.

أولا- مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي

1- قطاع التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي مجتمع علمي يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع، ويستمد نشاطه من العنصر البشري الذي يملك كفاءات عالية الأداء الجيد، وذلك من خلال تقديم الخدمات المتنوعة باستعمال العلوم والتكنولوجيا، كما يمكن أن نقول إن التعليم العالي لم يعد تلك الخدمة التي تقدم مخرجات بشرية فقط، بل أضحى اقتصادا مبنيا على صناعة العلم والتعلم، وقطاعه الإنتاج الفكري، ووظيفته الرئيسية سد وتلبية احتياجات محيطه الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومتطلبات العالم الخارجي من جهة أخرى، وكذلك نشر الموجود من المعرفة.

من خلال ما ذكرناه يمكن إعطاء كمفهوم للتعليم العالي بأنه (بركة، 2016، ص 150): كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذي تم الشروع في تنفيذه ابتداء من إطلاق مخطط الثلاثي الأول سنة 1967 فرض على الدولة إعادة هيكلة عميقة لمنظومة التربية والتكوين بشكل عام ولمنظومة التعليم العالي بشكل خاص، وقد تمت إعادة الهيكلة هذه وفق المحاور التالية (وسيلة، 2020، صفحة 253):

- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي،

- تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة وتكثيف النماء في التعليم وتوالت بعدها العديد من القوانين والإصلاحات في التعليم العالي،

- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية، كما نشير هنا إلى أنه قد تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، وبهذا ظهرت الجامعة في الجزائر بمفهومها الفعلي.

وبالحديث عن مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي فحتى سنة 1999 سجلت أدنى المستويات، وفي سنة 2000 تم رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2 % إلى 1% وهذا بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، إضافة إلى ذلك فقد تم تقديم حوافز ضريبية للشركات التي لديها أنشطة بحث، وتم إلغاء الضريبة على القيمة المضافة عند شراء المعدات والأجهزة العلمية.

كما استفاد القطاع من برامج هامة، ففي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) خصص لقسم البحث العلمي حوالي 38,12 مليار دينار جزائري، وفي البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) خصص لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي 63,154 مليار دينار جزائري، في حين أن برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) خصص للبحث العلمي وحده 100 مليار دينار جزائري، الى جانب المبالغ المالية المخصصة للبحث العلمي فقد تم تدعيمه بمجموعة من المراسيم أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 178/98 المؤرخ في ماي 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وتسييرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 243/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتسييرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 259/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء وتسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتطور التكنولوجي.

أما عن الشبكة الجامعية فتتكون من 106 مؤسسة التعليم العالي موزعة على 48 ولاية، تضم 50 جامعة، 13 مركز جامعي،20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدارس عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة، ملحقتين جامعيتين.

وبالحديث عن العنصر البشري فقد تطور عدد الطلاب والأساتذة المؤطرين من 2725 طالب في الموسم الجامعي (1962-1963) يؤطرهم 298 أستاذ معظمهم أجانب إلى 18135 طالب يؤطرهم 14536 أستاذ سنة 1990، لترتفع إلى 407795 طالب يؤطرهم 17460 أستاذ سنة 2000، وحسب آخر الاحصائيات فقد بلغ عدد الطلبة 1611422 طالب في الموسم الجامعي (2017-2018) يؤطرهم 59113 أستاذ.

2- مبادئ التعليم العالي:

ارتكزت سياسة التعليم العالي في الجزائر على أربع مبادئ أساسية نوجزها في الآتي:(رقاد، 2013، صفحة 183)

أ- ديمقراطية التعليم العالي: سعت الدولة من خلال هذا المبدأ إلى إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا دراساتهم الثانوية، كل حسب كفاءته العقلية، بغض النظر عن مكانته الاجتماعية، ففي سنة 1954 كان بمقدور أقل من 07 طلبة في كل 100.000 نسمة الولوج إلى الجامعة في وطنهم، وبعد خمسين سنة تجاوز عدد الطلبة الجامعيين 300 طالب في كل نسمة 100.000.

ب- جزأرة سلك التعليم: يعد ذلك من أهم الانشغالات التي أولتها السلطات الجزائرية الاهتمام الواسع فور الإعلان عن الاستقلال. وتحمل عملية الجزأرة في طياتها ما يأتي:

- جزأرة نظام التعليم العالي، فقد سعت الدولة إلى تكوين نموذج تعليم عال خاص بها، سواء فيما يتعلق بالمناهج، الخطط أو الأسلوب؛
- الجزأرة الدائمة لسلك الإطارات؛

- ربط أهداف التعليم العالي بأهداف التنمية.

ولقد تم جزأرة هيئة التدريس في وقت مبكر نسبيا، إذ كان عدد الأساتذة الجزائريين سنة 1970 يمثلون 54 من مجموع الأساتذة، أما اليوم فهيئة التدريس تقريبا جزائرية كلها.

ج- **التعريب:** اللغة العربية هي عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، لذا عملت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال، من خلال إصلاح التعليم العالي، على وضع التعريب محل اهتمامها، فعمدت إلى اللجوء إلى عدد كبير من الاساتذة المتعاونين من العالم العربي لتكوين الأساتذة الذين لا يتحكمون في اللغة العربية، وهذا بالموازاة مع تحضير دورات رسكلة لاسيما في مراكز لتعليم المكثف للغات المفتوحة في المؤسسات الجامعية. هذا وإن سياسة تعريب التعليم العالي والتي تم الانطلاق فيها سنة 1971،بلغت نسبة 100 مع نهاية الثمانينيات في عدد من الشعب الكبيرة. وهي في تقدم مستمر بالنسبة إلى الشعب التكنولوجية والطبية.

د- **التوجه العلمي والتقني:** ساهمت الأهمية التي أولتها الدولة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياسات الاصلاح التي شرعت فيها غداة الاستقلال من خلال تبني نظام الاقتصاد الموجه، ابتداء من المخطط الثلاثي 1969/1967 والمخططين الرباعيين 1973/1970 و1977/1974 ثم المخططين الخماسيين التاليين في تعزيز التوجه العلمي والتقني وبروز الحاجة إلى إطارات تقنية مؤهلة. وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى وضع خريطة تعليم عالي تأخذ بعين الاعتبار حاجتها إلى المهارات التقنية العالية، وذلك عن طريق العناية بما يأتي:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه، وتشجيع الدراسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا؛

- المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة، الزراعة، الطب وغيرها.

3- وظائف وأهداف مؤسسات التعليم العالي:

لقيام مؤسسات التعليم العالي بمهامها ووظائفه الأساسية، ولتكون متكاملة يجب معرفة بعض المهام والتي يمكن إيجازها فيما يلي(بركة، 2016، صفحة 151):

- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.
- القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
- المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.
- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب وطموحات التنمية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة.
- تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم.

- انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

4- وظائف الجامعة:

أصبحت التحديات العالمية الشغل الشاغل لمختلف الشرائح الاجتماعية في المنظومة الدولية، وكان لدور التعليم والتعلم أهمية بالغة خاصة مع تطور دور الجامعة وسيرها نحو بناء محيط اجتماعي واقتصادي متين، والملاحظ عبر التاريخ أن وظيفة الجامعة قد تغيرت وتطورت بتطور المجتمع علميا وتكنولوجيا، أذن مهمة مؤسسات التعليم العالي كانت تتمثل في المحافظة على المعرفة القائمة ونقلها إلى الأجيال، دون البحث العلمي بمفهومه الحديث الذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها، كما الدولة الجزائرية تسعى دائما إلى تحديث منظومة التعليم العالي عبر تعديلات وقوانين جديدة كفيلة، وذلك بدمج الجامعة مع محيطها وتفعيل وظائفها والتي تتمحور حول مخرجات الجامعة التي تساند المجتمع من نقل للابتكارات والتقنيات وإجراء البحوث و تقديم الاستشارات حيث حصر تركي رابح وظائف الجامعة في ثلاث وظائف:

1- **نشر العلم:** يهدف التعليم العالي إلى نشر العلم الراقي بين الصفوة الممتازة من نوابغ الأمة، قصد إعدادهم لخدمتها.
2- **ترقية العلم:** لا يقتصر التعليم العالي على نشر العلم بين طلابه، وإنما يهدف أيضا إلى ترقيته والنهوض بالبحوث والدراسات العلمية التي يجريها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه في مختلف الحقول.
3- **تعليم المهن الرفيعة:** الوظيفة الثالثة هي تعليم المهن الرفيعة لنخبة ممتازة من الشباب، كي يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد.

5- أهداف الجامعة :

إن كل مجتمع يؤسس جامعته بناءا على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولقد حدد حامد عمار عشر خصائص للجامعة حتى تؤدي هذه الأخيرة رسالتها ومهمتها التي أنشئت من أجلها، وهي:

1- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب... واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهماتها في المنظومة التعليمية وفي السياق المجتمعي العام.

2- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.

3- جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية، وإنما تتلاقى وتتشابك في تكامل معرفي بعضها ببعض، من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة.

4- وفيها تلتقي الثقافة الوطنية بخصوصيتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني والمصائر الحياتية، ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.

5- وهي جامعة لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.

6- وهي ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعي المتعلم، وعيا بالنفس، ووعيا بهموم الحاضر وتحسبا لاحتمالات المستقبل وتغيراته.

7- وهي جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها، كما أنها المسؤولة في الوقت ذاته عن تأثير الإيجابي في مسيرته.

8- وفيها يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والإمكانيات الاجتماعية والإستطاعات الذاتية، ومهارات العمل وقيمه وعاداته.

9- والجامعة كذلك مجتمع بكل ما في المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية، من حيث توسيع مشاركة الطلبة في تنظيم الحياة الجامعية والتواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب، ومن خلال التنظيمات والاتحادات الطلابية، ومن خلال مصادر وقنوات التواصل مع الإدارات الجامعية فيما يتصل بهمومهم ومشاكلهم...

10- وفيها يتلقى جماعة الأساتذة، معلمين، موجهين يمثلون فريقا من فرسان العلم يتبارزون مع مجالات تخصصهم ومع الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي، وتتكامل أسلحتهم مع معارك المعرفة وتتألف مدارسهم الفكرية في خدمة طلابهم تعليما، محاضرة ومناقشة وحوارا، كما تتكامل في خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة ونشرا لها مشورة وعملا لحل مشكلاته.(دلال، 2010، صفحة 38،39)

حيث أن هذه الخصائص هي التي تجعل الجامعة بالفعل تلعب الدور الأساسي في خدمة العلم، وذلك من خلال ما يسعى إليه من تغيير أوضاع قائمة، وذلك بالتأثير وتحسين الجو الاقتصادي بصفة خاصة والجو الاجتماعي بصفة عامة، كما يمكن تبيان فيما يلي الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها(حفيظي، 2004، صفحة 35،36):

- نقل المعرفة وتطويرها، عن طريق البحوث المتصلة بالعلوم الإنسانية والتطبيقية، وهذا بهدف تثقيف المجتمع.
- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا، حيث إن البعض يقوم بمهام البحث والتدريس، والبعض الأخر يقوم بمهام البحث والعمل في مؤسسات أخرى.
- تزويد القطاع الاقتصادي العام منه والخاص بحاجاته من المهرة، وهذا من خلال إعداد المهرة المختصين الأكفاء اللازمين للتنمية والمتمسكين بالقيم الوطنية.
- إعداد التخصصات المستقبلية التي تمليها تطورات العلم واحتياجات العصر.

إن هذه الأهداف هي مبلغ كل الجامعات العربية، على الرغم من بقاء بعضها مجرد أمنيات وآمال تسعى لتحقيقها، لكن ذلك لن يتأت إلا بوجود مصادر مادية ضخمة لتمويلها، وقيادات كفؤة وفاعلة وواعية لتسييرها، وكذا جو أكاديمي ينعم بالحرية والاستقلالية بغية اللحاق بركب الدول المتطورة التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

ثانيا- العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي:

إن علاقة الجامعة مع المحيط علاقة تبادلية، يستفيد الشركاء من الخبرة والعلم وتتمكن الجامعة من خلق فرص شغل للخر يجين، وكذا استفادة قطاع التعليم العالي من التمويل الذي قد يساهم به الشركاء، وهذا ما يقتضي اتخاذ قرارات استراتيجية تنظم هذه العلاقة بعيدا عن القرارات السطحية أو العشوائية.

تجاوزا للفشل وتأكيدا على حيوية قطاع التعليم العالي في صناعة الإنسان وبناء المجتمع، ووضع أسس المستقبل ينبغي على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها تجاه هذا القطاع، لأنه من صميم مهامها ووظائفها الدستورية والسياسية، ولهذا بات من الضروري من أجل مساهمة الجامعة في التنمية(أحمد، 2015، صفحة 125،126):

- إنشاء وتدعيم خلية شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والصناعية وإعطائها دورا فعالا فيما يخص الإعلام والاتصال في ميدان البحث وتبادل الآراء حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.
- استحداث بنك معلومات يضم الأبحاث والنشاطات العلمية التي تقوم ا الجامعة وجعلها في متناول شركائها من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- إشراك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مشاريع البحث الوطنية، والعمل على إشراكها في تمويل نشاطات البحث العلمي وتوظيف نتائجه.
- ضرورة توفير الأدوات والاستراتيجيات اللازمة لخلق نوع من التكافؤ والتكامل بين مخرجات التعليم الجامعي وفرص العمل.
- توسيع قاعدة التعليم والتكوين بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة إشراك المؤسسات الاقتصادية في المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل التي تقيمها الجامعات وذلك دف الاستفادة من هذه البرامج وتفعيل النتائج المتواصل من خلال هذه الأعمال ميدانيا.

- ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.
- ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع.
- دعم الاستقلال المالي للجامعة وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه العملية لضمان شراكة حقيقية.
- التخفيف من حدة المركزية وتشجيع مبدأ اللامركزية عن طريق الاستقلال التام للكليات والسماح لها بالقيام بشراكات متعددة بما يخدم أهدافها وأهداف المجتمع من اجل التنمية.

ثالثا- تحسين نوعية التكوين الجامعي وأثره على المحيط الاقتصادي والاجتماعي:

لكي تتحقق النوعية الجيدة في المنتجات والخدمات يجب أن تقوم المؤسسة (الجامعة، مثلاً) التي تزود الناس بالمنتجات والخدمات باتخاذ إجراءات متعددة تضمن اتصاف المنتج أو الخدمة بالنوعية الجيدة. وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق النوعية الجيدة تسمى ضمان النوعية.إن النوعية مهما كانت الطريقة التي تعرف بها، عبارة عن خاصية cيمتلكها المنتج أو الخدمة بكمية قد تقل أو تكثر.

أما ضمان النوعية فهي عملية موجهة نحو الحصول على هذه الخاصية. وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الاحتمال كبيراً في أن المنتج أو الخدمة سيمتلك متطلبات محددة ومواصفات موضوعة مسبقاً. وقد عرفت Robinson 1994 ضمان النوعية بأنها " مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقاً لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات، ويرتكز مفهوم ضمان النوعية على عمليات تنفيذية وأنظمة، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي(دلال، 2010، صفحة 92،91):

- وضع معايير للمنتج أو الخدمة، والمعيار هو عبارة تصف خاصية مطلوبة في المنتج أو الخدمة، وتستعمل كأساس لقياس مستوى الجودة ومواصفات المنتج أو الخدمة قد تتضمن عدة معايير يراد الالتزام بها.

- تنفيذ الإنتاج أو تقديم الخدمة بحيث يتم الحصول على منتج أو خدمة وفق المعايير الموضوعة مسبقاً وبشكل منتظم.

- تكوين ثقة لدى الزبون أو مستعمل المنتجات والخدمات نتيجة للعنصرين السابقين في أن ما وعد به سيتحقق دائماً (أي كلما نفذ الإنتاج أو قدمت الخدمة). إن إدارة الجودة الشاملة هي مندخل تنظيمي لإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الإدارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للنوعية (الجودة)، كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك النشاطات. وضمن هذا المفهوم تركز نشاطات الإدارة والمراقبة باستمرار على ضمان اتصاف المنتجات والخدمات بمستويات الجودة التي تلبي حاجات الزبائن وتحوز على رضاهم. ويمكن القول إن إدارة الجودة الشاملة تراعي ما يلي وبصفة خاصة:

- التركيز على إرضاء الزبائن (المنتفعين أو العملاء).
- التفكير والتخطيط ووضع الأهداف المتوسطة والبعيدة.
- إشراك المتجمع من لهم علاقة بالمؤسسة في العمليات الإنتاجية والخدمية وإعطاءهم الأهمية والمكانة والاحترام.
- ضرورة تدريب العاملين وإعادة تدريبهم وإكسابهم مهارات جديدة ليؤدوا عملهم على أحسن وجه وضمن المستويات والمعايير النوعية المنشودة.
- الالتزام بالتحسين المستمر (التزام استراتيجي ثابت من قبل جميع العاملين في المؤسسة بتأمين الجودة).
- الحيلولة دون حدوث المشاكل وعدم الانتظار إلى حين وقوعها، فركز مفهوم الإدارة الشاملة على التفكير والتخطيط والالتزام بإدماج جميع العاملين على

رعاية النوعية كما ركز على تدريبهم واحترامهم، ويشكل هذا المفهوم ارتقاء بأنظمة النوعية نحو المزيد من الفاعلية والدقة.

كما أصبحت البوابات ضرورة ملحة في مجال التعليم والتعليم العالي حيث التواصل بين المشرفين الأكاديميين والدراسيين ليس متاحا وجها لوجه في كل الظروف، لذلك فمن الممكن للدارس أن يحصل على المادة العلمية ويطلع على سجالته الأكاديمية وهو في بيته بالإضافة إلى الكثير من المزايا بحيث **يمكن للطالب من:** (بن موسى، 2020، ص3،4)

- الاطلاع على القضايا والفعاليات التي تعلنها الجامعة والأمور المتعلقة بهم شخصيا والمتواجدة في صفحتهم.
- تقديم طلب للقبول وكذلك طلبات المساعدات المالية.
- استعراض صفوفهم الدراسية وجداول الامتحانات.
- طلب الوثائق الخاصة بهم.
- إدارة الحسابات الخاصة بهم.
- الاطلاع على تفاصيل المساعدات المالية.

يمكن للإداريين والمعلمين:

- إدخال الدرجات النصفية والنهائية لكل طالب.
- كتابة الملاحظات ليتم عرضها في ملف الطالب.
- عرض الجداول الخاصة بالفصول الدراسية.
- عرض قائمة الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات والذين لم يستطيعوا اجتياز الامتحان.
- إرسال رسالة خاصة إلى طالب واحد، أو مجموعة مختارة، أو جميع الطلاب في الصف "بنقرة واحدة فقط."

- المعلومات المتعلقة بالفصل الدراسي، مثل بداية ونهاية الفصل والأيام والأوقات، والمكان.
- كما أن أن الوزارة الوصية أولت أهمية كبرى لمجال ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي لضمان مشاركة مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار تلبية مختلف حاجاتهم ولتحسين جودة أداء المؤسسة الجامعية في إطار التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي يتم قياس مستوى أداء كل معيار من المعايير التالية: (هواري، ساوس، و شربي، 2018، صفحة 156،157)
- سياسة الانفتاح على العالم.
- وضعت المؤسسة استراتيجية في مجال البحث والتكوين تتضمن الإطار الأولي.
- امتلاك المؤسسة لسياسة اتصال.
- الشراكة والحركية.
- تشجع المؤسسة على الحركية العالمية.
- تبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من الموارد.
- توفر المؤسسة الوصول إلى المراجع الدولية.

رابعا- محاولة تحقيق التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي:

تعتبر العلاقة مع المحيط الاقتصادي، مسارا أساسيا وحتميا بالنسبة للجامعة الجزائرية، وذلك تحقيقا للأهداف العلمية والبيداغوجية والثقافية لمنظوريها. فالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية تهدف لتسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة وانخراطهم في الدورة التنموية للبلاد باعتبار أن هذه المؤسسات الاقتصادية تمثل فرصا طبيعية للتشغيل .

في هذا الإطار تسعى الجامعة الجزائرية إلى إشراك المهنيين في الأنشطة ذات العلاقة وذلك عن طريق:

- إعطاء دروس وإلقاء محاضرات،
- المساهمة في مشاريع البحث والإشراف على التربصات ومتابعة المتربصين،
- المشاركة في المناقشات وإعداد برامج جديدة كالبناء المشترك وتقييم مدى تأثير بعض المجالات التكوينية على التشغيلية.

ولتعزيز مساهمة الجامعة ومراكز البحث العلمي والباحثين والمبتكرين في القضايا التنموية قام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سنة 2015، بتشكيل لجان قطاعية لدراسة وتحديد قائمة البرامج الوطنية ذات الأولوية وفقا لمشروع قانون توجيهي(بن موسى، 2020، صفحة 39).

كما أنه قد تزايد الدور للجامعات في سد الحاجة إلى الابتكارات التكنولوجية ولإزالة الحواجز بين مختلف القطاعات على النحو التالي(سعيدة، 2018، صفحة 150):

- تعد الجامعة أهم عناصر النظام الوطني للإبداع باعتبارها مولد للفكر الإبداعي،
- تؤدي الجامعات الرائدة في البحث والتطوير دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي للبيئة التي تنشط فيها،
- تتجه الجامعات إلى تعزيز تلاقي مصالحها مع القطاع الصناعي، باستحداث واكتساب ثقافة الابتكار في الجامعات واعتماد نموذج تكنولوجي أكاديمي يعتبر طيقا موحدا لخلق القاعدة المعرفية الوطنية وتعزيز المنظومة الوطنية للإبداع والابتكار،
- بدأت الجامعات تتجه إلى التفاعل مع القطاع الصناعي لتحل محل مراكز الأبحاث التابعة لشركاته في إطار الابتكار المفتوح بفعل ابتكارها لطرق جديدة

هذا أولا، ومن منظور أن بعض الصناعات والمنتجات المتكاملة لا تنمو ولا تتطور إلا بتدخل تخصصات لا تتوفر إلا في الجامعات.

ويمكن تحديد أهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في الحرم الجامعي الجزائري حتى يكون مؤهلا لإقامة علاقة شراكة أو تحالف مع المؤسسات الاقتصادية فيما يلي: (بن موسى، 2020، صفحة 40)

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفي تصورها لأهدافها.
- متابعته المشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
- العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعي.
- تمديد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.
- تشارك كمقاول في قضايا البحث والتطوير.
- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
- العمل على المشاركة بشكل منتظم من وكالات التنمية الاقتصادية.
- تشجيع خدمات التعليم العالي والارتقاء بها.

إذن إقامة هذه الشراكة يستوجب تعزيز التكوينات الجامعية ذات الطابع المهني وذلك تماشيا مع المستجدات الحاصلة في سوق العمل، كون الجامعة الجزائرية تواجه اليوم تحد مزدوج بين ضرورة ضمان تكوين أكاديمي نوعي يرتكز على اكتساب المعرفة والتأهيل العلمي وبين ضرورة التكيف مع المتطلبات التي يفرضها سوق العمل سيما ما تعلق بالمهارات العلمية الجديدة.

خاتمة:

الجامعة منظومة تعليمية متكاملة تؤثر بعضها ببعض، وتتميز بدورها الفعال في المجتمع، والجامعة الجزائرية لابد وأن تواكب هذا المفهوم بالتركيز على الكيف والنوع لا على الكم والشكل، فالتعليم العالي في الجزائر أصبح ذو طابع سطحي لا يعمل على

تفعيل وظائف الجامعة وعلاقاتها مع محيطها سواء الاقتصادي أو الاجتماعي وهذا راجع إلى ضعف المستوى الطلابي وتدني المناهج التعليمية وارتباطها بالطرق والوسائل والمادة العلمية الكلاسيكية، وعدم التدريب والارتقاء بمستوى البرامج والأنشطة التعليمية، والارتقاء بالمستوى الجامعي و تخريج طلبة أكفاء قادرين على خلق تلك الرابطة المفقودة بين الجامعة ومحيطها.

لهذا يمكن القول إننجاح العلاقة التي تربط مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، وهذا لمواجهة مختلف التحديات سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.كما يتوقف نجاح هذه العلاقة بالدرجة الأولى وكخطوة أولية وأساسية وتمهيدية على ضرورة إحداث تغييرات هامة وشاملة في مختلف مجالات نظام التعليم العالي، ونذكر على رأسها: مجال التوجه الاستراتيجي، تكنولوجيا التعليم، الهياكل التنظيمية، القيم المشتركة والأنماط القيادية الفاعلة، كما يجب البحث عن سياسة تعليمية فيما يخص علاقة مؤسسات التعليم العالي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، والتي من شأنها تراهن على المقاولة باعتبارها أداة لاستثمار الكفاءات وتشغيلها، وهذا قصد تخلص الدولة من بطالة حملة الشهادات العليا.

لذا يشترط أن ينظر لمشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي على أنه مشرع تغيير تنظيمي يتطلب تسييرا محكما أي السعي والعمل على التحضير الجيد لقيادة هذا التغيير. لذا بات من الضروري ومن اجل مساهمة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخليا وخارجيا:

- تشجيع ما يسمى بالابتكار المفتوح، وذلك من خلال وضع تحفيزات على شرف شركات الأعمال العمومية والخاصة وحتى الأجنبية، وهذا بتخصيص نسبة من رقم أعمالها لتمويل نشاط التعليم العالي والبحث العلمي.

- العمل على تدعيم إنشاء الحاضنات الجامعية لما لها من دور في الحد من هجرة العقول المتميزة ولما تضمنه من دعم تقني فعلي لحاملي المشاريع والأفكار الكبرى.
- تفعيل استخدام الاتصال بالجامعة خاصة على المستوى الخارجي لربطها بمحيطها الخارجي، وهذا من أجل الصالح العام من خلال دفع عجلة التطور والتنمية الشاملة والمستدامة والمواكبة العالمية.
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تنمية ودعم مؤسسات التعليم العالي، وهذا من خلال استعراض هذه التجارب بالدراسة والتحليل، ومحاولة تكييفها مع واقع مؤسساتنا في محاولة للخروج بأفضل الأساليب التي تتناسب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تشكيل خلية خاصة بالربط بين مؤسسة التعليم العالي والمنظمات لزيادة المشاريع التعاونية بينهما وتنظيم تكوينات مستمرة واشراك مؤسسة التعليم العالي في التنمية الوطنية.
- ضرورة الإدماج الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطوير استخداماتها في المؤسسات الجزائرية، حيث يتطلب ذلك استراتيجية وطنية شاملة لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومحيطها الخارجي بصفة عامة وعالم الشغل بصفة خاصة.
- القيام بدراسات حول الكفاءات اللازمة لخريجي مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر سوق العمل.
- إشراك المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في مشاريع البحث الوطنية، والعمل على إشراكها في تمويل نشاطات البحث العلمي وتوظيف مخرجاته ونتائجه.

- على الخبراء أصحاب مكاتب الدراسات والمخابر والبحوث معرفة التفاصيل الدقيقة حول المؤسسة ومحيطها الاقتصادي والأداة المناسبة المستخدمة في التحليل، وكذلك معرفة مكانة المؤسسة في التسلسل الهرمي للاقتصاد.
- الاعتماد على النماذج الجديدة في تكوين المكونين، وذلك بالاستفادة من تجارب الجامعات المتقدمة في هذا المجال وتماشيا مع متطلبات المحيط الخارجي كالتكوين عن بعد والتكوين عبر شبكة الإنترنت.
- ضرورة تعديل مناهج التعليم العالي واستراتيجياتها والذي يسهل العلاقة بينها ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي ومنه معرفة متطلبات العالم الخارجي وتجسيده واقعيا.
- توسيع قاعدة التعليم والتكوين بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

قائمة المراجع:

1- بوسعدة سعيدة. (2018). دور البحث العلمي في ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي من خلال المرافقة التكنولوجية االأفكار المبدعة. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، 2، 145-159.

2- دموش وسيلة. (ديسمبر, 2020). ربط الجامعة بالقطاع الصناعي في الجزائر- الواقع والمعوقات-(دراسة تحليلية). مجلة الباحث الاقتصادي، 8(2)، 250-260.

3- دناقة أحمد. (2015). واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي :تحليل السوسيولوجي. الساورة للدراسات الانسانية الاجتماعية، 111-127.

4- سليمة حفيظي. (2004). التكوين الجامعي واحتياجات الوظيفة. الجزائر: جامعة بسكرة.

5- سولامي دلال. (2010). محاولة لبناء ملمح للتكوين البيداغوج يللأستاذ الجامعي. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

6- صليحة رقاد. (2013). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاتهدراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري. جامعة سطيف1: الجزائر.

7- محمد بن موسى. (2020). سبل توطيد وتدعيم علاقةالمؤسسات التعليم العالي بمحيطها الاقتصادي (مع الاشارة إلى تجربةالجزائر). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 8(2)، 30-42.

8- مشنان بركة. (2016). دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. باتنة: جامعة باتنة.

9- منصوري هواري، الشيخ ساوس، و محمد الأمين شربي. (2018). تطبيق التقييم الذاتي ودوره في تحسين تعاون الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي في ضوء معايير المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2017-2018) دراسة تطبيقية جامعة أدرار. مجلة رؤى اقتصادية، 8(2)، 151-168.

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة المعرفة و الكفاءات بالمؤسسة

The impact of information and communication technology on knowledge and competency management in the organization

حنان مزياني*، حسينة بلعوجة†، فضيلة بن شهيدة‡

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات، من خلال ابراز دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المنظمات المعاصرة (المؤسسة الرقمية)، وكذلك اثرها على هيكل و أداء الموارد البشرية .وكيف تساعد هذه التكنولوجيا في إدارة المعارف و تطوير الكفاءات بالمؤسسات ،وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي كأداة لإثراء البحث، حيث تبين من خلال الدراسة بان تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هي احدى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي لأي مؤسسة

الكلمات المفتاحية: مؤسسة الرقمية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ إدارة المعرفة؛ تطوير الكفاءات

Abstract: This research paper aims to examine the impact of ICT on enterprises by highlighting the role of ICT in contemporary organizations, also how ICT helps to manage knowledge and develop competencies in institutions, and the descriptive approach has been used as a tool to enrich our research. The study found that ICT is one of the fundamental components of economic, social and cultural growth of any institution

Keywords: Digital Corporation; Information and communication technology; knowledge; Development of competencies

* المركز الجامعي مغنية، تلمسان (الجزائر)، henen_bm@hotmail.com

† جامعة غليزان، (الجزائر)، hassina.belaoudja@univ-relizane.dz

‡ جامعة غليزان، (الجزائر)، fadhila.benchehida@univ-relizane.dz

مقدمة:

يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة حيث تمثل شبكة المعلومات و الاتصال أحد أهم مظاهر هذه الثورة، فهي تؤدي دورًا أساسيًا في صياغة الأنشطة الرئيسية للإنسان في شتى نواحي الحياة، حيث تم من خلالها إزالة حواجز الزمان والمكان، وبذلك أصبح الاتصال الإلكتروني وتبادل الأخبار ونقل المعلومات في أقصر وقت و بأقل التكاليف من الحقائق الملموسة التي تمثل إحدى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع، و خاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، الألياف الضوئية، و الهاتف النقال، كل هذا وضع المؤسسات أمام تحد جديد ألا و هو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم فيها. لذا تحاول هذه الدراسة استعراض إرساء نظري للمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، المؤسسة الرقمية، وتسيير المعارف والكفاءات بالمؤسسة. من هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية بالتساؤل الرئيسي التالي: ما **هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة المعارف وتطوير الكفاءات بالمؤسسة؟** وسيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحديد أهمية الاتصال في المنظمات المعاصرة، ثم عرض دور هذه التكنولوجيا في المؤسسة الرقمية وأثرها على هيكل وأداء المؤسسة من خلال تطوير الكفاءات ونشر المعارف.

أولا- تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الاستعمال المتزايد لهذه التكنولوجيات في المؤسسة يعطي ميلادا لطرق جديدة للعمل فهي تساهم فعليا بتحسين دقة العمل و تعطي امتيازات عديدة، و تسارع مصدر أخذ القرار، و تقليص أدوار وظيفة المؤسسة التي تقلل من فضاء المكاتب و التزامات داخلية، و تسيير مختلف الموارد البشرية، فمعظم المهام التي تقوم بها المؤسسة قد تتحقق خارج حدودها سواء من طرف الموظفين أو من خلال المتعاملين , و مستعملي هذه التكنولوجيا يسمحون بوضع مجموعات عمل يمكنها تجاوز إطار المؤسسة وتصبح نظام مفتوح لخلق الثروات التي لا تقتنع ببنيات وظيفية أو منقسمة . ويجب أن تصبح

"مؤسسة-شبكة" أو "مؤسسة رقمية" تسمح بتشكيل مجموعات عمل فصلية حسب احتياجات الوظيفة (**Jean** و **Guy**، 1998).

1- المنظمات المعاصرة و تزايد أهمية الاتصال بها:

الحاجة إلى الاتصالات الإدارية تسبق ظهور المنظمات حيث تبدأ عملية الاتصال مع وجود الرغبة في إنشاء مؤسسة أو تأسيس منظمة، و يتسع نطاق عملية الاتصال مع التقدم نحو بدأ ممارسة المؤسسة لأنشطتها و تقديم منتجاتها، و إذا كانت الحاجة إلى للاتصال قرينة بوجود المنظمة، إلى أن أهمية تلك الاتصالات زادت بصورة واضحة في المنظمات المعاصرة و يرجع ذلك لأسباب عديدة منها ما يلي (ابو بكر و البريدي، 2007-2008):

- **استخدام المنظمات لدرجة عالية من التقنية الحديثة لتمكينها من التفاعل السريع مع بيئة الأعمال المتغيرة المركبة المعقدة:** ودلك من خلال تحديث المعلومات بصورة مستمرة، وكل ذلك يستحيل تحقيقه دون أنظمة اتصال على درجة عالية من الكفاءة والفعالية.

- **توسيع نطاق الأعمال**: سواء كان ذلك بتوسيع وتنويع الأسواق وفئات العملاء، وما يرتبط به من زيادة وتعدد المنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة ويؤدي ذلك عادة إلى نمو حجم المنظمة سواء بزيادة عدد ونوعيات العاملين، أو تعدد المواقع والفروع ومن ثم كبر حجم التنظيم الإداري وتعدد وحداته ومستوياته وزيادة تركيب هو تعقيده، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة معدل تدفق البيانات والمعلومات واتساع وتعقد شبكة الاتصالات داخل المنظمة وخارجها.

- **تنمية الدور الاجتماعي والمساهمة البيئية للمنظمات**: حيث لم يعد مقبولا أن يكون دور وهدف المؤسسات فقط تعظيم المنافع المادية والمالية لأصحاب الأموال وموظفي المنظمات، بل تعاظمت توقعات المواطن من مساهمات المنظمات والشركات في عملية التنمية بكافة جوانبها، ويؤدي ذلك عادة إلى اتساع وتعدد جوانب الاتصالات والتواصل

والتفاعل بين المنظمة وجميع أطراف المجتمع، مما يتطلب أنظمة اتصالات إدارية أعلى كفاءة وفعالية.

- **الشفافية والمشاركة**: وكل ذلك يتطلب أنظمة دقيقة وأساليب أكثر مرونة في عملية الاتصال، وتؤكد الدراسات التطبيقية والممارسات العملية أن فعالية تلك الاتجاهات الحديثة من الشفافية والحكومة تتوقف بدرجة أساسية على كفاءة أنظمة الاتصال وإمكانية تبادل وتداول البيانات والمعلومات والأفكار والمقترحات، وكذلك بتيسير الوقوف على الإنجازات وتحقيق التواصل بين كافة الأطراف داخل المنظمات وخارجها.

- **التركيز على منتج واحد:** ويعني هذا تزايد اعتماد المنظمات على بعضها البعض إلى درجة أن منتج المنظمة الواحدة قد لا يكون له قيمة من وجهة نظر المستهلك ما لم يقترن هذا المنتج بمنتجات منظمات أخرى كل ذلك يزيد من نطاق وأهمية الاتصال بين المنظمات وبعضها البعض، وبين الأفراد والوظائف والإدارات والمستويات الإدارية داخل المنظمة الواحدة.

فمن اجل استمرار واستقرار المؤسسة والتأقلم مع المتغيرات الخارجية والداخلية، لابد على المؤسسة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتبني للأشكال الجديدة من المنظمات من خلال تحسيس وتحفيز جمهورها الداخلي في العمل، فالتكنولوجيا من دون العامل البشري المسير لها لا شيء. فالتغيرات الحاصلة بمحيط المؤسسة تفرض وتتطلب منهج من الاتصالات المدروسة والمنظمة والمتطورة من اجل تحفيز ومشاركة وتطوير كفاءات الأفراد وخلق شعور الانتماء لديهم. فمشاكل الاتصال هي التي تخلق جو من الإحباط عند الأفراد.

وبالتالي دور الاتصال يتمثل في خلق جو من التماسك والتناسق الداخلي، وتسوية الأوضاع في حالة اختلاف المعايير والقيم بين الأفراد، وتشجيع نشوء ثقافة موحدة للمنظمة وجعل هده الأخيرة مكانا للتعلم والتطور الثقافي والمعرفي للأفراد.

2- مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات و الاتصالTIC :

قبل التطرق إلى تعريفTIC، نبدأ بتحديد مفهوم ثورة تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لنخلص في الأخير إلى تعريف هذه التكنولوجيات التي يصعب إيجاد تعريف موحد لها بسبب تنوعها وتعقدها.

أ- ثورة تكنولوجيا الاتصالات: يقصد بها تلك التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاث مجالات (جابر و عثمان، 2000).

- ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.

- ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

- ثورة الحسابات الإلكترونية التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها والانترنت أحسن مثال على ذلك.

ب- تكنولوجيا المعلومات: فيشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات (حيضر، 2002).

ومن خلال كلّ هذا نلاحظ بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات قد سارت مع ثورة تكنولوجيا الاتصال بالتوازي، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات (اللبان، 2000).

ويمكن أن نعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها حسب Herbert Simon تساعد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على جعل كل المعلومات مسموعة أو رمزية أو مرئية ، تقرأ على حاسوب أو كتب أو مذكرات تخزن في الذاكرات الإلكترونية" **(Bouhena, 2004)**. ورغم الاختلاف الكبير في تحديد الإطار الخاص بهده التكنولوجيا، إلا أن هناك تأكيد كبير على ضرورة تناولها بشكل مجمل، من خلال تعريف شامل وواسع يضم المعدات والبرمجيات والخدمات أو المعطيات اللامادية. وتظهر هده التكنولوجيا من خلال ظاهرتين أساسيتين هما اعتماد الأسلوب الرقمي Digital للقيام بكل هده العمليات، والجمع بين الكلمة المنطوقة والمكتوبة، والصورة الساكنة والمتحركة، وبين الاتصالات السلكية واللاسلكية، أرضية أو فضائية، ثم تحليل المعطيات وتخزين مضامينها، وإتاحتها بالشكل المرغوب، وفي الوقت المناسب والسرعة اللازمة.

3- خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

تتميز هده التكنولوجيا بمجموعة من الخصائص تجعلها تتمتع بقدرات عالية وتأثيرات متزايدة في مختلف المجالات ويمكن استنتاج هذه الخصائص انطلاقا مما سبق (بومعيل و فارس، 2004):

أ- التفاعلية: أي إن المستعمل لهذه التكنولوجيات يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما سمح بخلق نوع من التفاعل بين الأشخاص والمؤسسات وباقي الجماعات وبإدخال مصطلحات جديدة في عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية، التبادل...

ب- الشيوع والانتشار :هو قابلية هذه الشبكة التوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنظامها المرن. كما إنها تتميز بالعالمية والكونية أي المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيات، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس

المال أن يتدفق الكترونيا أي أن الطابع اللامركزي جعل محيط عملها هو البيئة العالمية الدولية، فيسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.

ج- **قابلية التحويل**: أي إمكانية نقل المعلومة من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مقروءة أو ما يسمى بالمقروء الالكتروني.

د- **قابلية التوصيل** :أي الربط بين الأجهزة الاتصالية المختلفة، بغض النظر عن البلد أو الشركة التي تم فيها الصنع .كما أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتميز بخاصية قابلية التحرك أو الحركية حيث يمكن لمستخدميها الاستفادة منها أثناء تنقله في أي مكان، عن طريق وسائل اتصال كثيرة :كالحاسب الآلي النقال، الانترنت اللاسلكية...

هـ- **اللاتزامنية** :وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشارك يتغير مطالبين باستخدام النظام في الوقت نفسه، ففي البريد الالكتروني: نجد الرسالة ترسل مباشرة من المنتج إلى المستقبل دونما حاجة لتواجد هذا الأخير أثناء العملية، وقد يسترجعها فيما بعد.

و- **اللاجماهرية** :إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك أي بإمكانها توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد، أو إلى جماعة معينة كما أنها تسمح بالجمع بين أنواع مختلفة للاتصالات سواء كان ذلك من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من مجموعة إلى مجموعة.

ز- **اللامركزية** :وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فالإنترنت مثلا لا يمكن لأي جهة أن تعطله على مستوى العالم، أي أنه يتمتع باستمرارية عمله، وليس هناك كمبيوتر واحد يتحكم فيها، ويمكن أن تتعطل عقدة واحدة أو أكثر دون تعريض الانترنت بمجملها للخطر، ودون أن تتوقف الاتصالات عبرها.

ثانيا- المؤسسة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن المؤسسات الاقتصادية المعتمدة على مختلف تكنولوجيا الاتصال والإعلام، أصبحت لا تعدوا أن تكون مجرد علبة الكترونية أو خلية مجهرية صغيرة رغم

أن مساحتها قد تتجاوز عشرات الهكتارات أحيانا. فحتى مع وجود الهاتف استغنى مختلف الفاعلين في المنظمة عن التنقل الفيزيائي بين مختلف الوحدات (الإدارة، ورشة العمل، المخزن...) إلا في الحالات النادرة والملحة، فكيف هو الحال مع اختراع وزيادة دقة التقنيات الاتصالية المعلوماتية الالكترونية.

1- المنظمة الرقمية:

تعتبر بأنها: المنظمة التي تستخدم تكنولوجيات شبكة الإنترنت العالمية لتحسين أداء مهامها وعملياتها المختلفة ونقلها لمن يحتاج إليها في داخلها أو خارجها (الهادي، 2014)،وهي بناء أو هيكل تنظيمي للأفراد وما يقومون به من أدوار، وما يحكمهم من قواعد، وما يتعامل ونفيه من موارد أو معلومات تم هيكلته بصورة يكون الاتصال الرئيسي عبر الكمبيوتر و الانترنت ,ويتم تبادل المعلومات في صورة رقمية ,حيث يرتبط الأفراد داخل المنظمة مع بعضهم البعض في صورة شبكات داخلية intranet,أو مع الأفراد في فروع أخرى extranet,أو مع منظمات أخرى عبر الانترنت.. (مصطفى و الفولي، 2014) وتتميز بأنها:

أ- لها تنظيمات داخلية، وتختصر بمركز ربط شامل لمجموع العلاقات العقدية ذات طبيعة وأهمية متنوعة.

ب- يتسم نظام الاتصال الرقمي بالنشاط والقوة التي تجعله مصانا ومؤسسا كوحدة متكاملة عالية الجودة ,إضافة إلى انه يتفوق في نقل المعلومات إلى مسافات بعيدة من خلال استخدام وصلات الألياف الضوئية التي تحافظ على قوة الاتصال من انطلاقه إلى نهايته مع مقاومة التشويش وتصحيح الأخطاء الكترونيا (مكاوي، 2002).

ج- يعتمد نظام الاتصالات الرقمية داخل المؤسسة على أسلوب جديد في إرسال نبضات كهربية بطريقة التشغيل والإيقاف مع اتخاذ جميع الحروف والرموز، الكلمات والصور وكل المعطيات كودا رقميا في شكل 1 أو 0 الذين ينعت كل واحد منهما بما يعرف بالبايت الذي يمكن تخزينه ومعالجته عن طريق الحاسب الالكتروني (مكاوي،

2002). ويسمح هذا النظام بتناقل المعلومات بسرعة فائقة جدا داخل النظام الاقتصادي مع توفير أمن أكثر وضمان لهذه المعطيات.

د- من خصائصها أنها تساهم في خفض التكاليف الوظيفية والمؤسسة تستطيع توفير على مستوى هذه الفضاءات المكاتب ومهامها الداخلية.

هـ- تستغل المؤسسات الرقمية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتجعلها أكثر فاعلية، وتسلسل القيم تظهر خصوصا من خلال اللامركزية للمهام والسلطات ,وتعطي ميلاد الطرق جديدة للعمل(Cabin, 1998) .

و- المؤسسة الرقمية يمكن تعريفها "كشبكة مؤقتة "لا يكون لها لا مجلس ولا مدرج ولا أي تصنيف وظيفي ودون اندماج عمودي(Jouas, 1991) .

ز- المؤسسات تتحول، وتنتقل من بنية من نوع هرمي وبنيات ذات شبكات، وأكثر قربا لبنيات رقمية (عواج، 2020).

ح- عمل المؤسسة الرقمية يقتصر على العمل التشاركي والتعامل بسرعة لمواجهة المشاكل.

التسيير الجيد للموارد البشرية والمساهمون يمكنهم المشاركة في أي وقت وإن لم يكونوا في محطات المؤسسة.

ط- بنية المؤسسة يمكن أن تصبح أكثر فاعلية من خلال الاحتياجات، ومجموعات العمل يمكنها الخروج من المؤسسة، ولكن أيضا التعديل داخل بنياتها الداخلية.

ي- أعضاء المؤسسة الرقمية يمكنهم الاجتماع واقعيا لكن بصفة نادرة مقارنة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمالها القوي يمكنها أن تحقق مهام مختلفة، وتحقيق اتصالات دائمة الشركاء الموردون والزبائن يمكنهم الدخول إلى بنك المعلومات للمؤسسة(Gian Piero, 2002) .

ك- استغلال المعلومات الجديدة المنتقاة، وأكثر من هذا تسهل دخول بنك المعلومات.

ل- إحداث تغيير جذري في طريقة ونوعية التفاعل الحاصل بين الإدارة العامة للمؤسسة وجمهور مستخدميها عن طريق إحداث تقارب أكبر في الاتصالات من خلال جعل المعلومة ذات حضور أوفر وأسرع وسهلة التناول عند الحاجة .إضافة إلى تطوير التكتل بين مختلف الأقسام انطلاقا من تسيير أحسن للسيولات المعلوماتية الضرورية، فجمهور الفاعلين داخل المنظمة باتوا وكأنهم مجتمعون في قاعة واحدة رغم أنهم متباعدون فيزيائيا في أماكن شتى(Michel & Scott, 1995) .

م- إقحام التكنولوجيات الاتصالية الإعلامية الرقمية في نشاط المؤسسات المختلفة أدى إلى ظهور بعض المفاهيم الناتجة عن التغيرات الجذرية مثل الإدارة الالكترونية (François, 2001)، والتي تشير إلى طريقة معالجة، تبادل وتوزيع المعلومات بشكل رقمي لتحل محل المواد الكلاسيكية كالأوراق.

شكل رقم (01): يبين نظام الاتصال الالكتروني

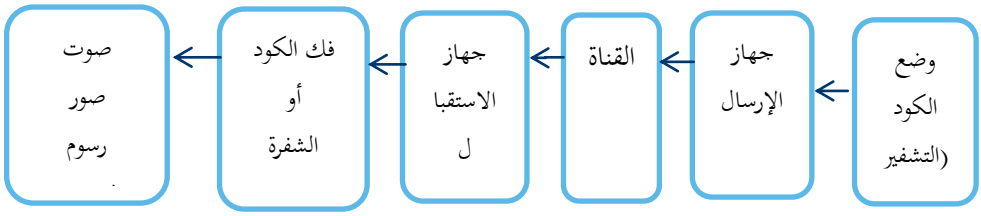

المصدر: حسن عماد مكاوي، مرجع سابق. ص144

وعليه فان المنظمة الاقتصادية باتت عبارة عن خلية الكترونية بكل المواصفات وبخاصة المؤسسات ذات الصناعات الدقيقة الحساسة التي تتطلب أنظمة اتصال فائقة الذكاء وقوية البرامج فالتكنولوجيا الرقمية قلصت المسافات الفيزيائية بين المصالح المختلفة للمؤسسات بشكل لا مثيل له.

2- المنظمة المتعلمة:

حسب Senge هي (Senge, 2006) : "المنظمات التي يعمل فيها الأفراد باستمرار على زيادة قدراتهم في تحقيق النتائج التي يرغبون فيها، والتي يتم فيها مساندة وتشجيع

وجود نماذج جديدة وشاملة للتفكير، كما يطلق فيها المجال لطموحات الجماعة والتعلم من بعضهم كمجموعات ". وهي التي تضع الخطط والأطر التنظيمية والاستراتيجيات والآليات بهدف زيادة قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة ومواجهة التحديات، وتحقيق أهدافها بنجاح من خلال تدعيم وتشجيع عمليات التعلم المستمر والتطوير الذاتي و تبادل التجارب والخبرات داخلياً وخارجياً والتعلم الجماعي والإدارة الفعالة للمعرفة واستخدام التقنية في التعلم وتبادل المعرفة (سعود، 2007). وتعرف بأنها:" المنظمة الماهرة في خلق وحيازة ونقل المعرفة وتعديل سلوكها لتعكس المعارف والأفكار الجديدة (Wheelen & Hunger, 2006) . وهي: المكان الذي يتفوق فيه الموظفون في خلق واقتناء ونقل المعرفة" (Garvin, Edmondson, & Gino, 2008).

كما تتميز المنظمة التي تتعلم باستمرار وذلك من خلال تبني استراتيجية للتعلم المستمر تتكامل وتسير جنباً إلى جنب مع الأنشطة والأعمال التي تقوم بها المنظمة لتحقيق التطوير المستمر (Marsick & Watkins, 1999) .

ويجمع معظم علماء الإدارة والباحثين في التنظيم على أن السرعة في التعلم من السمات الرئيسة التي تتصف بها المنظمة المتعلمة، وهي السمة الأساسية للتنافس بين المنظمات المعاصرة في عصر المعرفة وهى المنظمة التي تعلم وتشجع التعليم بين أعضائها، وتروج تبادل المعلومات بين العاملين، ومن ثم تخلق قوة عمل أكثر معرفة، مما يؤدى إلى خلق منظمة مرنة للغاية، حيث يقبل العاملين على الأفكار الجديدة ويتكيفون معها ويتبادلونها من خلال رؤية مشتركة (صقر، 2002).

ويؤكد بعض الباحثين على ضرورة أن تمتلك المنظمة المتعلمة الخصائص الآتية (زايد، بوبشيت، و المطيري، 1-2009/11/4):

- ربط المنظمة مع المحيط الخارجي
- توفير فرص التعلم المستمر.

- تمكين الأفراد اتجاه تحقيق الرؤية المشتركة.
- تشجيع الحوار والمناقشة والاتصال بين الأفراد
- تشجيع التعاون والتعلم من خلال فرق العمل.
- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتبادل المعرفة والتعلم والمهارات.
- إدارة المعرفة واكتسابها وتحديثها ونشرها وتبادلها واستخدامها من خلال آليات تنظيمية وقنوات اتصال وتغذية عكسية وتعاون جماعي.

3- الذاكرة التنظيمية:

هي المستودع الذي يخزن فيه معرفة الشركة بهدف الاستخدام المستقبلي, وكلما كانت الشركة فعالة في استخدام (تذكر) هذا المستودع فأن ذلك مؤشر دال على التعلم التنظيمي، وعلى الفاعلية العالية أيضا, فهي ثقافة الشركة, و المعرفة الصريحة المسجلة في الشركة بشكل وثائق وقواعد بيانات وبرمجيات وفي استراتيجيات وسياسات الشركة, لذا من المهم تعظيم الاستفادة من الذاكرة التنظيمية من خلال التوثيق الفعال لتجارب وخبرات الشركة والمحافظة على أفرادها الأساسيين بما يضمن استمرارية الذاكرة الحية للشركة، وتحسين عملية الوصول لمعرفة الشركة باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة. فهي عبارة عن أحداث ماضية، افتراضات، وسلوكيات... ونموذج من المعلومات المخزونة عن تاريخ المنظمة والذي يمكن أن يستعمل لدعم القرارات الحالية. تستند إلى تسجيل المعرفة لغرض جعلها معرفة مفيدة للأشخاص والمشاريع من خلال التطبيقات الاجتماعية مستقبلاً.

وهي عملية معرفية واسعة تجري في إطار عام متفاعل فيما بين أجزاءه، مكونة خليط من الموجودات الملموسة وغير الملموسة تعمل على انتزاع المعرفة الجديدة من مصادرها بهدف خزنها وصيانتها ونشرها واسترجاعها لا يجردها من سياقها التنظيمي حين الحاجة إليها.

4- المنظمة الافتراضية:

المنظمة الافتراضية لا توجد في مكان ثابت، تمثل منظمة الحاضر المعاصر والمستقبل المنظور. وتعبر عن شبكة من المنظمات المستقلة والمتصلة معا بواسطة تكنولوجيا ونظم المعلومات، وتهدف المنظمة الافتراضية لاكتشاف الفرص التي يوفرها السوق بواسطة المشاركة في المهارات والتكاليف والوصول إلى الأسواق الممتدة. وتشغل كثير من المنظمات الإلكترونية الافتراضية على أساس مؤقت أو مشروع معين فقط، كما تنشأ لتلبية احتياجات مجموعة من العملاء المعرفة جيدا.

وتفسر المنظمة الافتراضية بأن عملياتها لا مكانية، وحياتها محدودة، وتعتمد على مصادر خارجية، على المشاركة الكاملة في تشغيلها. وتمتلك المنظمة الافتراضية أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بها. وتعمل المنظمة الافتراضية على تقديم خدمات مبتكرة وإبداعية لعملائها على سبيل المثال في مجالات الإعلان والتسويق وإنشاء بيئة إلكترونية بالكامل، كما أنها تستخدم وسائل وأساليب مؤتمرات الفيديو وبرمجيات دعم مجموعات العمل التفاعلية.

لذا يمكن أن نعرف المنظمات الرقمية الافتراضية بأنها :"مجموعة من الأشخاص ومن إجراءات العمل منطلقة من وحدات أعمال مختلفة ,تتفاعل فيما بينها بشكل مكثف، بغرض أن تؤدي و تنتج عملا يعود بالمنفعة للجميع" (علي، القندليجي، و العمري، 2012).

مع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، فرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصال نفسها على واقع المؤسسات، كإحدى الممكنات الأساسية التي تسمح بالتغلب على مشاكل الوقت والمكان، بالإضافة إلى توفير بيئة مناسبة لتسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين الأفراد، وذلك من خلال ما تتيحه هذه التكنولوجيا من تطبيقات. كما تسعى المؤسسات للحصول على معلومات ذات قيمة ومصداقية وفي الوقت المناسب والاستفادة من قيمتها، لذا صار

من الضروري على المؤسسة الاطلاع على التطورات التي حدثت في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآونة الأخيرة.

ثالثا- آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات:

نظرا للتأثير الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاتصال والمؤسسة ككل، فإن العديد من المؤسسات تسعى إلى مواكبة واقتناء هذه التكنولوجيات، حيث زاد وعي المؤسسات بأهميتها ودورها في بناءها وتطويرها. حيث أن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى بانتقال الاقتصاد من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على المعلومة كمورد تنافسي يحقق مكانة وبعد استراتيجي.

1- آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على هيكل المؤسسة:

- المؤسسات لديها واجب التأقلم وأحيانا المبادرة عند التغيرات, فحسب Zarifian :" فريق عمل لا يستطيع أن يكون ذاتي العمل ولكن يجب أن يتوفر على سلطة تسمح له بحرية نسبية.(ZARIFIAN, 1998) "إذا العمل الموحد وظف في إطار اتصالات مبنية على عدد من الفاعلين.

- الملتقيات المرئية مثلا تختصر المسافة في العمل الجماعي وتسمح بالاتصال في الوقت المناسب وتفادي العراقيل البنيوية والشبكات خصوصا البعد الجغرافي للأفراد.

-عدم أهمية الحجم الكبير في تحديد كفاءة أو قدرة المؤسسات؛ إذ تستطيع المؤسسة الصغيرة أداء الخدمات بنفس كفاءة المؤسسة الكبيرة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال، وفي حقيقة الأمر كثير من أهم وأنجح المؤسسات المعاصرة لا يزيد حجمها عن بضعة أفرادٍ مع بنيةٍ تحتية تقنية مُتطورة.

- توزيع متسارع للمعرفة أي أنها تساهم في الوصول الفوري المباشر لمصادر المعلومات في مجالات حيوية كأعمال، العلوم، القانون، والحكومة (العلاق، 2007) .

- تكاليف التعامل منخفضة، ترى العديد من المنظمات أن التعاملات الالكترونية ليست فقط أسرع وأكثر كفاءة من التعاملات على الورق، وإنما اقل تكلفة.
- تكاليف اتصال منخفضة بحيث يمكن للمنظمات تنسيق جهود العاملين لديها، بسهولة، وبتكلفة منخفضة خصوصا في حالات فتح أسواق جديدة أو العمل في مناطق نائية.
- التفاعلية والمرونة حيث تتفاعل مع الأفراد بتوفير لهم المعلومات كما أنها ديناميكية.
- الارتباطية والوصول العالمي أي قدرتها على ربط عدد كبير من الناس في مختلف بقاع العالم بعضهم ببعض وبأقل التكاليف الممكنة.
- سرعة وكفاءة التواصل بين المؤسسات والعاملين فيها والعملاء والُموردين، بغض النظر عن المسافات واختلاف التوقيت.
- زيادة الُقدرة على الحركة والانتقال باستثمار التقنيات المحمولة.
- التطور إلى أنماط الإدارة المرنة وهياكل التنظيم الُمتكيفة، وظهور المؤسسات التي تربطها تقنيات الاتصالات أكثر من القواعد والنظم الجامدة.
- تضاؤل أهمية المكان في نشاط المؤسسات، إذ يكفي أن تتحقَّق للمؤسسة أيًا كان موقعها آليات الاتصال حتى يمكنها أداء عملياتها بنفس الكفاءة.
- تداخل البيت والمكتب كأماكن للعمل نتيجة ازدياد أعداد البشر الذين يعملون من منازلهم مستثمرين إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة للجميع،
- التحول من أنماط وأساليب الرقابة الخارجية على البشر إلى أنماط الرقابة الذاتية.
- اختفاء المسافات وتضاؤل تأثيرها في حركة الأعمال، وانعدام تأثيرها في العالم بوسائل الاتصال الحديثة.
- الاتجاه الواضح لاختفاء فئة الإدارة الوسطى الُمتخصصة في أعمال الوساطة بين الإدارة العليا وفئات التنفيذيين على اختلاف مواقعهم التنظيمية.

- الاتجاه الواضح لتقليص حجم القوى العاملة نتيجة الاحتياج إلى أعدادٍ أقل من العاملين لأداء ذات الأعمال بكفاءةٍ أعلى.

- التحول من التخصص وتقسيم العمل إلى نمط تنظيمي يقوم على التكامل، التعاون والمشاركة بالمعلومات.

- استطاعت المؤسسة أن تتحرر من قيد الزمان والمكان لتحقيق المنافسة واقتناص الفرص.

- الاستراتيجية المعلوماتية للمؤسسة هي معرفة كيفية توحيد الأفكار المختلفة مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

- جعل الاتصال أكثر سرعة وكفاءة وأقل كلفة بين المؤسسات ومحيطها.

2- تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال غيرت طريقة التفكير والتعامل، والحياة الخاصة والعملية للأفراد، فهذه التكنولوجيا أصبحت الطريقة المثلى في العمل على مستوى الأفراد مقارنة بالمستوى البنيوي الذي يشغلهم.

- سلوك المتصلون بالأفراد في المؤسسة تتحول وفق تطور أنظمة الانترنت **(Zarifian, 1999)**.

- فمن خلال تنظيم الموارد البشرية يظهر أثرها في: استقلالية الموظفين، لا مركزية القرارات، هيكلة المؤسسة، تنمية التكوين الذاتي.Auto-formation

- تبادل المعلومات مع الشركاء خارج المؤسسة ,سمح بزيادة الثروة المعرفية وعطاء فكرة حول مستجدات المحيط الخارجي (بومعيل و فارس، 2004).

- توفير سبل فعالة لتسيير الموارد البشرية المتوفرة لدى المؤسسات.

- تعد عنصرا أساسيا لإنتاجية المؤسسة، خاصة تلك التي تعتمد التدفق الحر للمعلومات بين العمال، مما يسمح برفع إنتاجية العمل وتحقيق الفعالية.

- تغير كبير في التنظيم الهيكلي للمؤسسة، حيث أصبح أكثر حركية، والنظم الجامدة والساكنة أصبحت نظما مرنة ومتغيرة.
- التغيرات المرتبطة بالتوظيف، حيث أصبحت المؤسسة تعتمد على مجموعات صغيرة تنشط بشكل مرن وتستفيد من التدفق السريع للمعلومات غي رفع كفاءتها، خاصة وان الموارد البشرية أصبحت تمثل قلب المؤسسة.
- الاتجاه نحو المزيد من الاستقلالية للعمال، حيث أصبحت المعلومات وسيلة تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب أدى استدعى الأمر ودلك لخدمة الصالح العام.
- ازدادت أهمية العمالة وقيمتها (رأس المال الفكري) (عماري، 2017).

- المؤتمرات الالكترونية توفر التفاعلات بين المشاركين .وأعضاء المؤسسة يمكنهم بفضل البريد الالكتروني والمؤتمرات المرئية، العمل في مقر سكناهم، ومواقع زبائنهم أو وكلائهم (موردیهم).(Zarifian, 1999)
- عدم الاحتياج إلى العاملين الذين كانوا يشغلون أعمالا تتطلب قدراتٍ عضلية دون الاحتياج إلى مهارات ذهنية، حيث حلَّت التقنيات الجديدة محلَّهم بكفاءةٍ أعلى.
- تنامي الاحتياج إلى فئاتٍ جديدة من العاملين ذوي المعرفة المُتخصصين في أعمال البرمجة للحاسوب، وغيرهم من أصحاب المهارات الفكرية والمُقدرات الذهنية القادرين على استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيقاتها في أعمال الإدارة وأنشطة المؤسسات المختلفة.
- تتمكن التقنيات من خلق مواد جديدة وتتغلب على نقص الخدمات والموارد الطبيعية، ومن ثم يكون الإنسان هو المورد النادر الحقيقي.
- انخفاض وقت العمل للفرد، وزيادة أوقات الفراغ، في نفس الوقت الذي يستمر العمل بالمؤسسات على مدار الساعة.

- ارتفاع معدلات رواتب ودخول العاملين ذوي المعرفة، وتقارب مستوياتها في أسواق العمل المختلفة، وانخفاض مستويات الرواتب للعاملين العاديين الذين يعملون في الأعمال الروتينية، وبالتالي إعادة توزيع الرواتب.
- الاتجاه إلى اختفاء الوسطاء بين المؤسسة وزبائنها أو مورديها، حيث تحلّ محلَّهم تقنيات المعلومات، مثل التوريد في الوقت أو التعامل عبر الإنترنت.

في النهاية، إدخال الانترنت، يعني أن نظام الإنترانت يسمح بمعالجة مختلف مصادر المعلومات .العمل المشترك يصبح واقعيا متبادل فيما يخص المعلومة، اتصالات وتكوين. إذن الموظفون ينتقلون من حالة استقبال إلى مصدر معلومات.

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير الكفاءات:

إن التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التحول إلى عصر المعلومات، التي مست كافة المستويات خصوصا العنصر البشري الذي أصبح موردا اقتصاديا هاما للمؤسسة. فنتيجة لتلك التغيرات ,ظهر الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات التي كان لها تأثير كبير في تطوير الكفاءات و دلك عن طريق استخدامها في مجال التكوين ,باستعمال و سائل الإعلام الآلي و الانترنت, لاكتساب المعارف عن طريق انتقالها في شكل دروس عبر الانترنت و بالتالي إنتاج كفاءات, حيث يجمع التكوين بين الخبرة والمعرفة الرسمية لاكتساب الكفاءة و الاستمرارية(Autissier, Bensbaa, & Boudier, 2009) , فهي تعتبر أداة مهمة للتكوين بحيث توفر التكوين الذاتي عبر الانترنت والانترانت و تعطي مقاييس جديد لتحديد الكفاءة و بالتالي يستطيع العامل في الاستمرار بتكوين نفسه كلما استدعى الأمر ,كما أن العامل يصبح يشعر باستقلالية متزايدة و استفادته من تقاسم المعلومات ,ينمي لديه الإحساس بالانتماء (بومعيل وفارس، 2004).

وأدى أيضا تنمية وسائل الاتصال إلى السهولة في اكتساب المعلومات وانتشارها وتدفقها المستمر ومعالجتها بالمؤسسة، وأيضا في تسيير المعارف بطرق حديثة ومتطورة،

فكل من التدريب والتكوين والتحفيز والاتصال يلعب دورا هاما في تنمية وتطوير الكفاءات بالمؤسسة.

وأصبحت هده التقنية أهم أداة في تحسين مستوى أداء الأفراد. ولدلك يجب الأخذ بعين الاعتبار في عملية إدارة الكفاءات، الاختلافات بين الأفراد في جهودهم وأدائهم، وتخصصهم والقدرة على المساهمة في التطور، وأيضا من حيث ثقافتهم ومصادر تكوينهم التي تنتج عنها معارف وأفكار تنمي فرص التنافس وبالتالي ترفع من مستوى الإنتاجية. وهده الاختلافات قد تكون لها مزايا ترفع روح المنافسة داخل المؤسسة، وعيوب تدمر جو التعاون بينهم.

كما تؤثر هده التكنولوجيا على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، فالطرق الجديدة للإنتاج وتشغيل المؤسسة تتطلب مهارات شخصية ومعارف خاصة بالكمبيوتر تساعد في المرونة والإبداع في العمل وسهولة إيجاد حلول للمشاكل. فهي تسمح للوصول إلى المعلومات التي تؤدي بالفرد إلى الاجتماعية المعرفية التي تمكن في الإثراء الشخصي، فهده التقنية تسمح بالتفاعلات والعلاقات الإنسانية سواء داخل أو خارج المؤسسة التي تؤثر على الرأس المال الفكري للفرد، ودلك من خلال الاتصال المتزامن (أي في نفس الوقت مثل الرسائل الفورية، مؤتمرات الفيديو...) أو الغير متزامن (أي ليس في نفس الوقت مثل الشبكات الاجتماعية، البريد الالكتروني، المنتديات ...).

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على نشاط الأفراد و المؤسسة من خلال ثلاث نقاط (Chaker, 2013) :

- **أدوات الموارد**: فهي في خدمة رأس المال المعرفي للمستخدم, فهي تسمح للوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب. فالمعلومات لها أثر كبير على المعارف (les savoirs et les connaissances)، والتحول الاقتصادي والاجتماعي فرض على المؤسسات الانتقال إلى اقتصاد المعلومات.

- **الأدوات التكنولوجية**: تساعد في تطوير الكفاءات التشغيلية مع أداة العمل وبالتالي لها تأثير على الإنتاجية, فهده الأدوات تساعد على التعلم و التدريب الرسمي أو الغير رسمي من خلال مجموعة متنوعة من الموارد التعليمية الوثائقية (المكتبية)، التكنولوجية (الانترنت)، العلائقية (خبراء, زملاء في نفس المجال).
- **أدوات التبادل**: تؤثر على تنمية رأس المال البشري الاجتماعي و كفاءات العلاقات من خلال تسهيل التبادلات و التفاعلات المتزامنة أو غير متزامنة بين الأفراد والمؤسسات. فهده الأدوات تساعد على تحسين وخلق علاقات جديدة للإفراد وتزيد من المجال التواصلي للفرد.

شكل رقم (02): يبين أثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءات المستخدم في تنظيم العمل

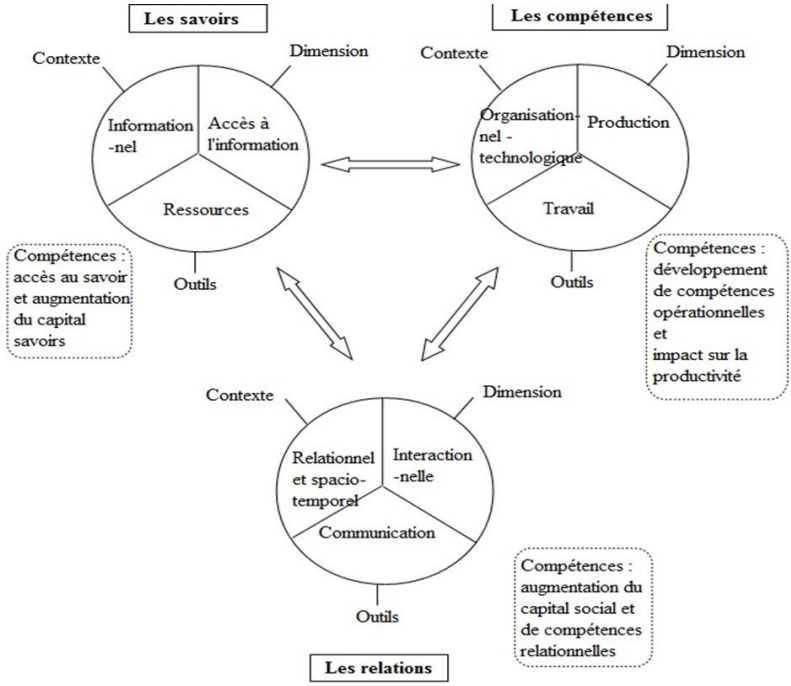

Source: Rawad Chaker, opcit, p 5.

الأسهم تسلط الضوء غلى الترابط بين المجالات الثلاثة من الكفاءات (les bulles d'activité)، وتنقسم هده الأخيرة إلى: أدوات تكنولوجية, إطار المستخدم, أبعاد الاستخدام

من الشكل السابق نستخلص أن:

- **مصادر المعلومات** (المعارف والعلاقات الإنسانية): ممكن أن تطور على المستوى الشخصي أو في العمل من خلال البحث عن المعلومات والاتصال مع الآخرين...
- **أما الكفاءات** فتشمل جميع les savoirs faireالناتجة عن استخدام تكنولوجيا TIC (مثل الإتقان الفني للآلات والبرامج...) أي من حيث الكفاءات التشغيلية.

إذا المنظمات الجديدة تحتاج إلى تطوير معايير اجتماعية ومنهجية جديدة في مجال التكنولوجيا، اللازمة للاندماج الاجتماعي والمهني. ولكن العيب الوحيد لهده التكنولوجيا أنها تفتقر إلى سبل لتقييم هده الكفاءات الخاصة ب TICسواء من صاحب العمل أو المؤسسة التدريبية.

رابعا- تكنولوجيا المعلومات والاتصال ونظام المعرفة:

إن استخدام التكنولوجيا في إدارة المعرفة ليس بالأمر الجديد، فالمنظمات قد نشرت شبكات الانترنت والتي عملت على تحسين الوصول إلى المعرفة اعتمادا على أسلوب الخط المباشر، كما قد اعتمدت حلول التعاون والمشاركة بالمعرفة من خلال تطوير مؤتمرات ومنتديات الخط المباشر باستثمار إمكانيات تكنولوجيا الحواسب، وقد أصبح باستطاعة أي شخص مستخدم لهذه المعلومات والمعارف أن يستخدمها بشكل فعال ودلك باستخدام الأدوات المتاحة.

1- أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المساعدة في توزيع المعرفة:

أ. **نظام تصوير الوثائق (زلماط، 2009-2010):** يساعد في معالجة المشاكل الناجمة عن انسيابية العمل الورقي ,حيث يقوم بتحويل الوثائق الورقية والصور إلى أشكال رقمية، حتى نتمكن من تخزينها والوصول إليها بواسطة نظام الحاسوب.

ب. **النشر الإلكتروني للوثائق والانترانت:** إن الإنترانت منصة متاحة عالميا وبتكلفة قليلة لتأمين نشر الوثائق، والكثير من المنظمات تستخدم هذه الوسيلة، فالعاملون يستطيعون أن ينشروا المعلومات عن طريق صفحة الويب وإرسال المعلومات.

ت. **مخزن المعرفة:** يتم تجميع المعرفة الداخلية والخارجية في موقع واحد، بغرض إدارتها بشكل فعال واستثمارها من قبل المنظمة كما يساعد المنظمة في تعزيز وتوحيد المعرفة المتوفرة لديها، وجعلها أكثر فاعلية وقوة، وذلك باستعمال أدوات تؤمن الوصول إلى معلومات من قواعد بيانات المؤسسة (زلماط، 2009-2010).

ث. **التسيير الالكتروني للمكاتب والوثائق:** إن البحث اليدوي للوثائق يستغرق وقت. والتسيير الالكتروني للمكاتب والوثائق يمتلك أدوات مساعدة ذات قدرات عالية جاءت لتكمل برامج المكاتب وأخرى لمعالجة الوثائق الالكترونية، مثل تكنولوجيا الشبكات و الاتصالات، كما يسهل عملية التعاون والمشاركة الجماعية، والتنسيق بين الأفراد وإلغاء ضغوطات الوقت و المسافات، حيث تسمح لنا بتوزيع الوثائق دون عناء الانتقال **(Yves Prax, 2000)**.

2- تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمشاركة بالمعرفة:

أ. **التعاون والتنسيق الجماعي:** هناك العديد من الوسائل الحديثة التي تساعد في المشاركة وتبادل المعرفة بين المجموعات منها:

- **البرمجيات الجماعية** : تسمح هده التقنية بالعمل على شكل جماعات من الأشخاص الذين يبتعدون عن بعضهم بالمسافات أو بالوقت. مثل: البريد الإلكتروني، المنتديات الإلكترونية، المؤتمرات الفيديو. وظلت هده التقنية كأداة تستعمل في تطبيق التنسيق وتحديث الوثائق ومتابعتها، ولها مستوى عالي من السرية، وباستطاعتها الاندماج والتكامل مع الإنترنت والانترانت، مثل Groove Net Works حيث هي عبارة عن منصة تعاون حيث تمكن العاملين من التعاون والمشاركة بالبيانات، من المرور بحاسوب خادم الويب المركزي.

- **برمجيات الفريق:** من أمثلتها: lotus quick place,room technology's ,وهي أدوات برمجية تجارية تجعل من الشبكة الداخلية، الانترانت أكثر نفعا في العمل كفريق، فبرمجيات الفريق تشمل على تطبيقات من خلال الانترانت لغرض بناء عمل فريقي، المشاركة بالأفكار والوثائق، وbrainstorming ،حفظ وثائق القرارات المتخذة أو المرفوضة من قبل أعضاء الفريق لغرض الاستخدامات المستقبلية، وهي شبيهة ببرمجيات جماعية، ورغم ذلك فهي تسمح للمنظمات بتنفيذ تطبيقات تعاونية بسهولة، التي يمكن أن تؤمن الاتصال باستخدام الويب (Claude, Andréassian, & Augrey, 2008).
- **الانترنت:** تعرض بدائل بتكلفة منخفضة، مثل: مناقشات مجموعة الأخبار، جدولة المجموعة، نشر الويب..
- **مؤتمرات الويب:** العديد من المنظمات تستخدم هده التقنية لتؤمن اللقاءات والمؤتمرات، عروض على الخط المباشر، وهي عبارة عن برمجيات تعاونية، يتمكن المشاركون من خلالها عرض ومراجعة، تعديل الوثائق والمشاركة بأفكارهم وملاحظاتهم باستخدام وسيلة الدردشة، الهاتف أو الفيديو (علي، القندليجي، و العمري، 2012).

ب. **مجتمع الممارسة :** مع رواج استخدام التعليم بالشبكات الاجتماعية، واندماج تقنية التواصل التعليمي الاجتماعي في الممارسات الاجتماعية عبر الويب، ظهر ما يعرف بالتعليم من خلال مجتمع الممارسة.

والجدير بالذكر أن مفهوم مجتمع الممارسة ليس بالشيء الجديد لكنه موجود مند وجود الإنسان على وجه الأرض ,لكن مع زيادة استخدام نظام التعليم الاجتماعي الالكتروني برزت أهمية العامل الإنساني في التعليم و التعلم و التحول من الفردية إلى التشاركية أثناء التعليم ,ومن خلال نظرية مجتمع الممارسة ظهرت عدة تسميات منها شبكات التعليم, التعليم المجتمعي, مجتمعات التعلم.ونظرا لاحتياجات المنظمات التي أصبحت متزايدة لدعم الأفراد الذين يعملون ضمن مجموعات، وقد تطور هذا المفهوم

خلال سنوات 1990 من خلالJohn Seely Brown,، Etienne Wenger، Jane Lave ودراسة المعرفة الضمنية والتعلم حيث قاموا بتسليط الضوء على التعلم الموضعي L'"apprentissage Situé " وأهميته في اكتساب المعرفة المرتبطة بالممارسات المهنية

وتعرف **مجتمعات الممارسة** بأنها " جماعات من البشر يشتركون في غاية واحدة ,ويقومون بتعمق معرفتهم و خبراتهم في هده الناحية عن طريق التفاعل بصورة مستمرة ,ولقد اظهر تحليل تأثير تقنيات الاتصال على الحياة اليومية أن المجتمعات المحلية لا تتشكل فقط في المساحات الجغرافية المحددة بل أيضا في الفضاء الالكتروني ,وتسمى المجتمعات الافتراضية (جابر م.، 2014).

وقد أثبتت أعمال **Davenport Et Prusak** أن المنظمة تكون أكثر ذكاء عندما تكون قادرة على جعل الأفراد داخل جماعات الممارسة، بعد الانتهاء من توليد المعلومات والمعارف التي تسهل وتساعد في حل المشاكل، ولذلك إن التفاعل بين أفراد الشبكة (مجتمع الممارسة) يلعب دور أساسي في خلق المعرفة والأفكار من التعلم.

ويرى **Wegner** أن مجتمع الممارسة هو مجموعة من الأفراد التي تتقاسم المشاكل والهموم أو المواهب في مواضيع معينة، والتي تتعمق في معارفها وخبراتها وتتكامل بطريقة مستمرة وممتدة (زلماط، 2009-2010).

ومن مميزات مجتمع الممارسة بأنه:

- مجموعة من الأشخاص (غير رسمية) يمكن أن تكون ذات تنظيم ذاتي، تظهر بطريقة عفوية بالمبادرة الفردية، ويمكن أن تكون ممولة ودولية تخلق من طرف مؤسسات راعية لأهداف واضحة.
- العلاقات التبادلية والتفاعل بين الأفراد: تبادل وتقاسم المعارف والأفكار، التعلم...
- المشاركة المجتمعية: أي الاندماج في المجتمع أو المؤسسة أو المجموعة.
- تشارك وتطوير قاعدة معرفية مشتركة بهدف التواصل إلى حلول جماعية للمشكلات في المؤسسة (التعاون على العمل)، وتحقيق أهداف مشتركة (الممارسة المتقاسمة).

- **تحويل أنواع المعرفة عن طريق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات:**

تتم من خلال أربعة عمليات حسب الشكل التالي وهي:

شكل رقم (3): يبين دورة أنماط المعرفة le cycle de création de connaissance proposé par Nonaka et Takeuchi

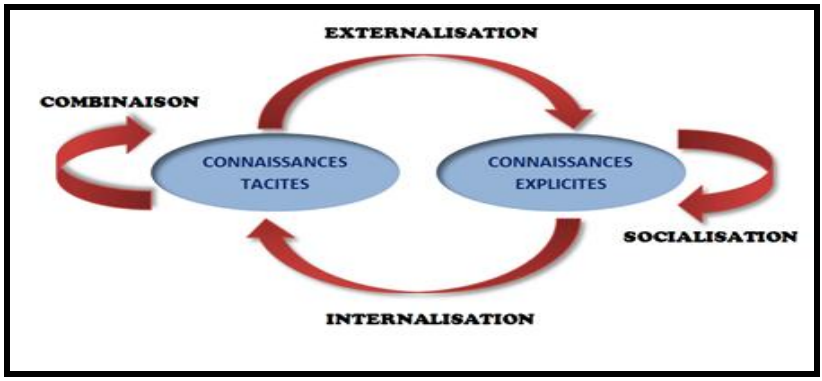

Source : nonaka et takeuchi,opcit.

أ. **تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية** (بين الأفراد): عن طريق اللقاءات وجها لوجه والتشارك بالخبرة وتكون في الغالب لقاءات غير رسمية، البرمجيات الجماعية (اللقاءات المتزامنة في الزمن الحقيقي وعلى الخط المباشر وتشتمل على مؤتمرات فيدوية ونصوص والدردشة).

ب. **تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة** (ضمنية إلى ظاهرة أي اتصال الفرد مع المجموعة): عن طريق الحوار وأيضا نظم المشاركة والتعاون والبرمجيات الجماعية.

ت. **تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة معلنة**: (ظاهرة إلى ظاهرة) بين المجموعات ضمن المنظمة: تتعامل مع المعلومات والمعارف المنشورة المتداولة لتكون متاحة لبقية الأفراد والمنظمات ودلك من اجل المشاركة والتحويل في المعرفة، واهم الوسائل المساعدة التسجيلات الصوتية، وتسجيلات الفيديو...

ث. **تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة ضمنية:** (ظاهرة إلى ضمنية) فهم الفرد لقوانين المنظمة: مثل تعلم الفرد عن طريق المواقع الالكترونية والتعلم على الخط المباشر، التعليم عن بعد.

3- تأثير TIC على التدريب والتكوين:

في ضوء الطلب الكبير من مجتمع المعلومات والمعرفة على التطبيقات التكنولوجية الحديثة التي تتصف بالمرونة والكفاءة والتصميم الجيد. ظهر نمط جديد من التدريب و التكوين ، يطَلق عليه نمط التدريب و التكوين الإلكتروني والتعلم الالكتروني الذي يستخدم التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال في عملية التدريب ولقد أثرت هده التقنية على العديد من المجالات، إلا أن مجال التدريب والتكوين والتنمية البشرية قد حظِي بنصيب اكبر, نظرًا لأهميته وخطورته وقد أثرت هده التقنيات بأدواتها المختلفة على كافة مراحل العملية التدريبية كما يلي (السلمي، 2001):

- التأثير على مرحلة التخطيط للتدريب والتكوين.
- التأثير على مرحلة تنفيذ العملية التدريبية والتكوينية.
- التأثير على مرحلة قياس كفاءة العملية التدريبية والتكوينية.

أ. **التأثير على مرحلة التخطيط للتدريب والتكوين:** لقد أثرت TIC على تخطيط التدريب والتكوين كمايلي:

- **في قياس الاحتياجات التدريبية والتكوينية:** من خلال

- معرفة أهداف وسياسات المؤسسة.

- تحليل نقاط القوة والضعف فيها من اجل تحديد الاحتياجات التدريبية والتكوينية المطلوبة للمؤسسة.

- الإنترانت تتيح إمكانية معرفة مديري التدريب والتكوين لكافة عناصر التحليل الاستراتيجي للمؤسسة، بصورةٍ تمكنهم من تحديد الاحتياجات التدريبية والتكوينية لزيادة نقاط القوة، ومواجهة نقاط الضعف، وتلبية التوجهات الجديدة للمؤسسة.

- بما ان من إمكانية الإنترانت تتبع إجراءات العمل المختلفة، وتحديد نطاق الضعف، وأسبابها، أي هل هي ناتجة عن نقص في المعرفة أو المهارة أو الخبرة؟ بما يمكن مديري التدريب والتكوين من تحديد المتطلبات التفصيلية للعاملين.

- تتيح الإكسترانت من إمكانية تحديد التغيرات الخارجية المؤثرة على المؤسسة، والتعرف على الفرص والتهديدات التي تتعرض لها، وبالتالي تحديد الاحتياجات التدريبية والتكوينية اللازمة لاقتناص الُفرص ومواجهة التهديدات.

- **في تخطيط البرامج التدريبية والتكوينية:**

- تتيح الإنترانت في تعريف مديري التدريب والتكوين ببرامج وخطط العمل والإنتاج لكافة الإدارات الأخرى، ومعرفة التوقيتات المؤثرة على تنفيذ هذه البرامج والخطط، وبالتالي فإنه يمكن أن يضع خططا واقعية لتنفيذ هذه البرامج.

- برامج الحاسوب الخاصة بالتخطيط تتيح الإمكانياتٍ لوضع خطط للتدريب والتكوين.

- **تحديد أسلوب ومتطلَّبات تنفيذ برنامج التدريب والتكوين:**

- إمكانية التعرف على البرامج التدريبية المتاحة عالميا عبر الانترنت، وخطط تنفيذ هذه البرامج، وأسلوب تنفيذها وتكلفتها، بحيث يتمكن مدير التدريب والتكوين من تحديد الأسلوب الأمثل للتنفيذ (داخلي أم خارجي)، ومتطلبات تنفيذ هذه البرامج.

- **إعداد المحتوى التدريبي والتكويني:**

- تتيح الإنترنت إمكانية إعداد المحتوى التدريبي والتكويني بالاستفادة من النماذج المتاحة على هذه الشبكة.

- كما تتيح كل المعلومات والتجارب السابقة التي تمَ تنفيذها، وأيضا عناصر الخبرة ومؤهلاتهم بما يحقق سرعة بناء المحتوى.

- **توفير الوسائل التدريبية والتكوينية:**

- إمكانية إتاحة وسائل تدريبية وتكوينية رخيصة الثمن ومناسبة للاستخدام في العديد من المجالات التدريبية والتكوينية، سواء الإداري منها أو الفني.

- يمكن لكل مؤسسةٍ تدريبية أو تكوينية أن تطور وسائل خاصة بها، أو تستخدم وسائل سعرها مناسب كبديلٍ عن استخدام الوسائل المُتطورة ذات الأسعار الكبيرة.

ب. التأثير على مرحلة تنفيذ عملية التكوين والتدريب: تؤثر ثورة المعلومات على مرحلة تنفيذ العملية التدريبية والتكوينية عن طريق:

- **التكوين والتدريب عن بعد:**

تمثل المؤسسات الافتراضية أحد أوجه النجاح الأساسية في مجال تنفيذ التدريب أو التكوين الإداري والفني، حيث يمكن فعلا إتاحة البرامج التدريبية والتكوينية للمشاركين من خلال الإنترنت والانترانت.

- **التدريب والتكوين المنزلي:**

حيث يتاح للمتكون من خلال استخدام الوسائط المتعددة إمكانية إتاحة التكوين في المنزل، حتى دون الحاجة للاتصال بشبكة معلوماتٍ داخلية أو خارجية. ونظرًا لما تتحه الوسائط المتعددة من إمكانية التفاعل بين المتكون وإعادة تكوينه.

- **التدريب أو التكوين المستمر (التدريب في كل وقت، وفى أي وقت):**

حيث يتاح التدريب لكافة الراغبين في جميع الأوقات، حيث يمثل إتاحة البرامج التدريبية على الشبكات (العالمية والداخلية) فصلا تدريبيا مفتوحًا لمدة 24 ساعة في اليوم جميع الأيام وبلا عطلات.

- **التدريب والتكوين أثناء العمل:**

تتيح تكنولوجيا المعلومات إمكانية تنفيذ برامج التدريب والتكوين الإداري بالتوازي مع العمل ودون شعور المتدرب بالفارق بين ما يقوم بتنفيذه فعلا للوظيفة وما يقوم بتنفيذه للتدريب، حيث يتم التفاعل بين المستخدِم وقاعدة بيانات حقيقية في حالة العمل، وبين المستخدِم وقاعدة بيانات هيكلية عند التدريب والتكوين.

- **برامج التكوين المصممة طبقًا لمستوى المستخدم:**

ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات إمكانية تقديم برامج تدريبية وتكوينية محددة بأكثر من مستوى، طبقا لطبيعة قدرات المتكون، حيث يقوم البرنامج بتحديد مستوى المتكون ونقاط القوة والضعف، وتقديم المادة التكوينية بطريقة تتناسب مع مستواه الفعلي.

ج. التأثير على مرحلة تقييم كفاءة العملية التكوينية.

- البرنامج التكويني الذكي يتيح تتبع المتكون في جميع حالات التكوين، ويقوم بتجميع البيانات أثناء تنفيذ العملية التكوينية، وليس مجرد أثناء مرحلة التقييم من خلال التفاعل بين المستخدِم والبرنامج التكويني بصورةٍ كاملة يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف.

- الإنترانت وأساليب تدفق العمل تتيح إمكانية قياس تدفق العمل قبل العملية التكوينية وبعدها، لمعرفة القيمة الفعلية للعملية التكوينية، وليس القيمة النظرية لهذه العملية.

د. اثر التدريب والتكوين الالكتروني على العنصر البشري بالمؤسسة[1]

- يعتمد التدريب والتكوين الالكتروني على الإنترنت في توصيل المعلومات والمعرفة إلى الأفراد المتكونين أو المتدربين.

- يساهم التعليم الإلكتروني في تخفيض تكاليف التدريب والتكوين للموارد البشرية مقارنة مع أساليب التعليم والتكوين التقليدية.

- هناك العديد من البرامج التدريبية والتكوينية على الإنترنت تتيح للمؤسسات والأفراد إمكانية التدريب والتكوين وفق اختياراتهم الشخصية، وحسب الجدول الزمني الذي يناسبهم، توفرها كل من الجامعات العالمية ومراكز التدريب والتكوين. وبالتالي فرص كبيرة لضمان التدريب والتكوين المستمر للموارد البشرية، خاصة مع الانخفاض المستمر في تكاليف الدخول إلى الشبكة، بالإضافة إلى التكاليف المعقولة لهذا النوع من التعليم مقارنة بتكاليف طرق التعليم والتدريب والتكوين التقليدية.

- ضمان الاحتفاظ بنفس حجم العمالة خلال مراحل التعليم، وتجنب الخسارة التي كانت تنتج عن غياب الأفراد المراد تدريبهم وتكوينهم عن المؤسسة.

- تمنح مرونة كبيرة في عملية تعليم، تكوين وتدريب العمال.

- تلبية كل من حاجات المتعلم العامل (والعمل) المؤسسة، وذلك بفضل الحرية الكبيرة في اختيار أوقات التعليم والتدريب والتكوين، مما يمكِّن المؤسسة من استغلال مواردها البشرية دون انقطاع.

- تعليم وتكوين الموارد البشرية للمؤسسة يهدف إلى رفع كفاءتها الإنتاجية في المستقبل، وهذا الإجراء سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الإيرادات للمؤسسة.

- تطوير نظم للتكوين والتدريب والتعلم تتصف بالسرعة والديناميكية، وتوفير فرص التزويد المتجدد والمستمر بالمعلومات والمهارات.

- تشجيع الموظفين على تحمل المسؤولية في ميدان التدريب و التكوين والتعلم الذاتي، بالإضافة إلى تنظيم أوقات تعلمهم بالشكل الذي يناسبهم، مما يجعلهم أكثر دافعية للتعلم (Suleiman, Jaradat, & Maaradj, 08-09 Mars 2005) .

- تتيح تكنولوجيا التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت للأفراد المراد تكوينهم وتدريبهم إمكانية التعلُم من منازلهم في أوقات الفراغ.

- اعتماد المؤسسة على استخدام TIC مرتبط بتوفر الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع هده التقنيات.

- استعمال الإنترنت في تعليم الموارد البشرية للمؤسسة من شأنه نشر ثقافة المعلوماتية وسط العمال والموظفين، ودمجهم مباشرة في فضاء تكنولوجيا الإنترنت، مما يساعدهم على التكيف السري مع بيئة الأعمال الجديدة، ويحتم عليهم بذل المزيد من الجهد لكسب المهارات المطلوبة والمعارف الجديدة.

مما سبق نجد أن التكنولوجيا الحديثة تمكن من العمل عبر الشبكة فرديا أو جماعيا، فقد حولت جذريا طريقة العمل، على المستوى الداخلي عن طريق انتشار العمل الجماعي، وخارجيا بالعمل مع المزودين الاستراتيجيين. أي العمل في مجتمع تتدفق فيه المعلومات بشكل واسع و ببرنامج مشترك(Mairesse, Rallet, & Molet) .

فتنمية و تطوير الاتصالات في المؤسسة الاقتصادية هو نتيجة لثلاث معطيات (بومعيل و فارس، 2004):

1. ينظر إلى تكنولوجيا الانترنت بأنها فرص لتشكيل شراكة قوية مع الزبون، المزودين والموزعين، ودلك عن طريق تبادل المعلومات كميا وكيفيا، وتبسيط المنتج المعلوماتي للسماح بانتشاره واستيعابه من قبل المستهلك، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الزبون النهائي وتقاسم المعلومات في الوقت الحقيقي.

2. إن القدرة على الاتصال المباشر بالشركاء، واعتماد اتصالات مستمرة بالأسواق، يسمح بإقامة نوع جديد من العلاقات، القائمة على أساس الثقة والتقارب.

3. الاتصال المباشر بالمستهلك النهائي، يشكل محور رئيسي لهدا التطور، حيث يسمح بتطوير الخدمات التفاعلية المدعمة للمنتوج والمكملة له، لتقديم أفضل المعلومات عنه والكشف عن القيمة المضافة، مما يساعد على ربح وفاء الزبون، وتدعيم النشاط الذي أصبح يعتمد أكثر وأكثر على بيع خدمات القيمة خاصة عن طريق الانترنت.

اذن التكنولوجيا الحديثة أصبحت أمرا واقعا، من خلال اندماجها في المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وأصبحت تمثل قلب استثماراتها.

خلاصة:

إن المؤسسة الاقتصادية أصبحت تدرك أن الاتصال لم يعد عبارة عن مجرد ملاحق أو زخارف إضافية لتحسين الصورة العمومية، بل عنصرا أساسيا في تخطيطها الاستراتيجي. ونظرا لتعقد المحيط ومتطلبات السوق، وجب على المؤسسة أن تعطي أجوبة سريعة ودقيقة للإحداث المفروضة عليها، لاسيما في ظروف اقتصاد السوق والقوانين المفروضة عليها.

في هده الظروف الموجودة بها المؤسسة التي تتميز بمحيط انتقالي سريع، فوجودها وبقائها مرهون بالقدرة الفعالة لمسيريها الذي يشرفون على تسييرها ومواجهتهم لمتطلبات السوق والتغير المستمر والسريع الموجود على مستوى محيطها والتأقلم معه. ولهذا لا يمكن اعتبار العنصر البشري مجرد أداة تنفيذ بسيطة، بل هو العنصر المهم والفعال على مستوى تنظيم المؤسسة. ولها يجب وضع ميكانيزمات لنظام الاتصال يكون فعالا على جميع المستويات في المؤسسة.

قائمة المراجع:

1- شريف درويش اللبان. (2000). تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

2- عبد الستار علي، ابراهيم القندليجي، وغسان العمري. (2012). المدخل إلى إدارة المعرفة. عمان: دار المسيرة.

3- مصطفى محمود ابو بكر، وعبد الله عبد الرحمن البريدي. (2007-2008). الاتصال الفعال: مدخل استراتيجي سلوكي لجودة العلاقات في الحياة والأعمال. الاسكندرية: الدار الجامعية.

4- معالي فهمي حيضر. (2002). نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

5- سامية محمد جابر، ونعمات احمد عثمان. (2000). الاتصال والإعلام (تكنولوجيا المعلومات). الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

6- علي السليمي. (2001). الإدارة الموارد البشرية الإستراتيجية. القاهرة. دار غري للطباعة والنشر

7- عراج سامية. (2020). الاتصال في المؤسسة :المفاهيم-المحددات -الاستراتيجيات.الاردن. مركز الكتاب الاكاديمي للنشر

8- بشير عباس العلاق. (2007). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مجال التجارة والنقالة. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

9- حسن عماد مكاوي. (2002). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية البنانية

10- ابو خضير ايمان سعود. (2007). التعلم التنظيمي والمنظمة المتعلمة – اتجاهات إدارية حديثة لتطوير منظمات القرن21. الرياض: دار المؤيد.

11- حسن عماد مكاوي. (2002). الاتصال ونظرياته المعاصرة. القاهرة: الدار المصرية البنانية.

12- مريم زلماط. (2009-2010). دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية (رسالة ماجستير). 78. تخصص: تسيير موارد بشرية: جامعة تلمسان.

13- علي عماري. (ديسمبر, 2017). مساهمة تكنولوجيات المعلومات في تنمية الكفاءات. مجلة الاقتصاد الصناعي (13)، صفحة 281.

14- سعاد بومعيل، و بوباكور فارس. (مارس, 2004). أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والمناجمنت (3)، صفحة 205.

15- محمد خلف الله جابر. (جانفي, 2014). إستراتيجية التعليم من خلال مجتمع الممارسة الافتراضية. مجلة التعليم الالكتروني (13).

16- هدى صقر. (2002). المنظمة المتعلمة في عصر تكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العلمي السابع والعشرون حول: الاحصاء وتطبيقات علوم الحاسب والاستثمار في مجالات وتقنيات الادارة الحديثة، (صفحة 2). القاهرة.

17- حسين رياض عبد الناصر زايد، خالد احمد بوبشيت، و ذعار شجاع ضيف الله المطيري. (1-2009/11/4):. المنظمة المتعلمة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية دراسة حالة: القطاعات الرئيسية في الهيئة الملكية بالجبيل. المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، (صفحة 7). الرياض.

18- عبد السميع محمد مصطفى، وعبد الفتاح محمد الفولي. (02 04, 2014). نحو نموذج تطويري للجامعات العربية من منظور التنظيم الرقمي للمؤسسات ، المؤتمر العربي الاول لتكنولوجيا المعلومات والادارة. تم الاسترداد من: https://www.uop.edu.jo/acit/td/acit%2010%20years%20final.pdf

19- محمد الهادي. (02 05, 2014). المنظمة الرقمية في عالم متغير، المؤتمر العربي الاول لتكنولوجيا المعلومات والادارة. تم الاسترداد من https://www.google.com/#q=المنظمة+الرقمية+في+عالم+متغير

20- Cabin, P. (1998). La Communication Etat Des Savoirs. Paris: édition Science Humaines.

21- Autissier, D., Bensbaa, F., & Boudier, F. (2009). L'atlas Du Management. Paris: Groupe Eyrolles.

22- Claude Soulages Jean ،Lochard Guy .(1998) .La communication télévisuelle .Paris :édition Armand Gain.

23- Claude, b. a., Andréassian, A. E., & Augrey, S. (2008). gestion des ressources humaines valeur de l'immatériel. Bruxxelles: Groupe de Boeck

24- François, O. (2001). les nouvelles technologies de l'information enjeux pour l'Afrique subsaharienne. Paris: édition l'harmattan.

25- Marsick, V., & Watkins, K. (1999). Facilitating Learning Organizations: Making Learning Count. Brookfield: VT: Gower.

26- Michel, S., & Scott, M. (1995). L'entreprise Compétitive Au Futur, Technologie De L'information Et Transformation De L'organisation. Paris: Les édition D'organisation.

27- Senge, P. (2006). The Fifth Discipline: The Art and Practice of the Learning Organization. New York: Doubleday

28- ZARIFIAN, P. (1998). ,« Travail Et Communication », Essai Sociologique Sur Le Travail Dans La Grande Entreprise Industrielle. édition PUF.

29- Zarifian, p. (1999). « Objectif compétence ». édition Liaisons.

30- Wheelen, L., & Hunger, J. (2006). Strategic Management and Business Policy. New Jersey: Pearson Prentice Hall.

31- Yves Prax, J. (2000). Le Guide Du Knowledge Management Concept Et Pratiques Du Management De La Connaissances. Paris: DUNOD

32- Garvin, D., Edmondson, A., & Gino, F. (2008). Is Yours a Learning Organization? arvad Business Review , 86 (3), pp. 109-116.

33- Gian Piero, L. (2002). L'apport Des NTIC Aux Relations Entre Industriels Et Distributeurs. Revue Franise Du Merketing , 90 (189), pp. 93-103.

34- Bouhena, A. (2004, Mars). Les Enjeux Des NTIC Dans L'entreprise. Revue Economie et Management , 3, p. 66.

35- Suleiman, M., Jaradat, M., & Maaradj, H. (08-09 Mars 2005). Intégration Of E-Learning And Knowledge Management. Congrès Scientifique International sur La Performance Des Organisations et Gouvernements. Ouargla: Université De Ouargla.

36- Chaker, R. (2013, Mai). Les effets des usages des TIC sur les compétences et l'insertion socioprofessionnelle. Enquete sur les pratiques des jeunes Libanais(es) , 2-5.

37- Jouas, M. (1991). Réunions A Distance : De Plus En Plus Facile. L'essentiel Du Management.

38- Mairesse, J., Rallet, A., & Molet, H. (s.d.). L' Impact Des NTIC Sur La Compétitivité Des Entreprises Industrielles. Etude Présentée à la CPCI par GMV Conseil , 57.

مشروع نموذج شراكة اجتماعية اقتصادية بين مختلف الكليات الجامعية في المجال الرياضي وتكوين رياضي النخبة الجامعية

A model project for a socio-economic partnership between various university faculties in the field of sports and the formation of elite university athletes

بافة عبد الله *

ملخص : من خلال التجارب المقدمة والأفكار المتناقلة بين مجموع شرائح الوسط الجامعي ومختلف تخصصاته ارتئينا ان نقدم مشروع لفكرتنا المتمثلة في اقتراح مشروع نموذج شراكة اجتماعية اقتصادية بين مختلف الكليات الجامعية في المجال الرياضي وتكوين رياضي النخبة الجامعية. عارضينا عناصره من خلال مداخل تصل بنا كلها لفهم المشروع ككل. حيث تم تفكيك جل المتغيرات والمفاهيم والمصطلحات الى تعاريف فلسفية وإجرائية مبسطة يليها المرور الى عرض بعض النماذج الناجحة على المستوى الدولي في ذات المجال. ولننهي بتقديم ثمرة المشروع من خلال عرض بيداغوجي أكاديمي تطبيقي قابل للمناقشة والاثراء والتطبيق.

الكلمات المفتاحية: شراكة؛ كليات جامعية؛ مجال رياضي؛ رياضي نخبة.

Abstract: Through the experiences presented and ideas transferred between the total segments of the university community and its various disciplines, we decided to present a project for our idea of proposing a project for a model of social and economic partnership between the various university faculties in the field of sports and the formation of elite university athletes. We presented its elements through entrances that connect us all to understand the project as a whole

Where most of the variables, concepts and terminology were dismantled into simplified philosophical and procedural definitions, followed by a presentation of some successful models at the international level in the same field. We will finish by presenting the fruit of the project through an applied academic pedagogical presentation that can be discussed, enriched and applied.

Keywords: Partnership; university colleges; university colleges; Elite athlete.

* جامعة عمار ثليجي، الاغواط (الجزائر) a.baffa@lagh-univ.dz

1- مقدمة

تعتبر التربية الرياضية في المؤسسات الجامعية من خلال مختلف الأنشطة الإعلامية والاتصالية وسيلة هامة للتربية عن طريق نواحي النشاط الجسمانية التي توجه فيها مصلحة الطالب من ناحية النمو والتطور والسلوك الإنساني، فالرياضة الجامعية بمكنها الرفع من شأن المجتمع تربويا، من خلال بناء وإعداد الشباب في الوسط الجامعي، فإضافة إلى مسؤولية المؤسسات الجامعية في توفير مستلزمات مادية وبشرية ذات كفاءة لتشجيع الطلبة على ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة، فإنه من الضروري تدعيم ذلك بالأنشطة الإعلامية والاتصالية بمختلف وسائلها وأساليبها لنشر الوعي الرياضي لدى كافة الطلبة لدفعهم إلى ممارسة الرياضات المختلفة في الوسط الجامعي من جهة، وإقناع المسؤولين في الجامعات الجزائرية لاتخاذ التدابير اللازمة للاهتمام بالتربية الرياضية ومعالجة مختلف مشكلاتها المطروحة، من أجل إعداد الطلبة للمواطنة الصالحة وتنشئتهم على قيم التضامن والتعاون والعمل المشترك، ومساعدتهم على تنمية شخصياتهم والاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه واحترام قيمه وأخلاقه، بهدف تحقيق تنمية شاملة متكاملة مشتركة عقليا وبدنيا واجتماعيا، خاصة في ظل انتشار سلوكيات العنف والتعصب الرياضي التي تهدد السلم المجتمعي في الجزائر.

حيث توصلت دراسة العرجان وذيب (2010) إلى "أن درجة مساهمة الرياضة الجامعية في الحد من عوامل ومولدات العنف الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية كانت عالية بنسبة مئوية 84.23 ٪، وإلى أن أكثر العوامل والمولدات التي تساهم فيها الرياضة الجامعية كانت في مساهمتها بتفريغ الدوافع والنوازع المكبوتة وتخفيف مشاعر بنسبة 92.81 ٪، ومساهمتها في التخلص من مشاعر العدوانية لدى الطلبة بنسبة 91.55 ٪، ومساهمتها في إكساب الطلبة ثقافة السلام والعمل بموجبها بنسبة 91.18 ٪، فمن خلال الرياضة الجامعية بمكنها تعزيز

مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي وزيادة مستوى الانتماء والولاء لديهم بنسبة 81.76 ٪، ولها دور في مواجهة الانحراف بنسبة 81.53 ٪، وتمارس دورا صحيا وبدنيا ووقائيا بنسبة 79.50 ٪، ولها ودور في . (78 ٪" (العرجان،2010) ترسيخ قيم الدفاع عن الوطن بنسبة 83 .

ولهذا فتفعيل التربية الرياضية في الجامعة الجزائرية من شأنه تعزيز الوطنية وترسيخ المبادئ والقيم الإيجابية والتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية،."ففي الدول المتقدمة تعتبر الرياضة في النظام التربوي الأمريكي سواء بالنسبة للمدارس أو الجامعات، جزء لا يتجزأ من المنهج التربوي، لاعتبارات كثيرة، منها استثمار وقت الفراغ لدى الطلاب، بما يعود عليهم بالنفع والصحة واللياقة. كما أن الانتصارات في المسابقات الرياضية بالجامعة أصبحت تفسر على أنها انتصار للنظام الأكاديمي والإداري اللذين يقودان الجامعة، وفي ذات الإطار يؤكد الخولي انتشار الرياضة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حتى أصبح هناك تنظيم خاص بها، له اتحاداته، وهيئاته المستقلة. كما تنال الرياضة الجامعية اهتماما كبيرا من "Intercollegiate Sports " اسم الرياضة بين الكليات طرف المسؤولين في الدول المتقدمة. (الخاجة وأحمد، (2003.

في حين تشهد الرياضة في الجامعة الجزائرية واقعا مختلفا يشير إلى "أن الرياضة في الجامعة الجزائرية تعرف عزوفا من طرف الطلبة وتراجعا في تواجدها على مستوى النخبة الوطنية بعد أن كانت خلال سنوات مضت، مصدرا وخزانا لمختلف الطاقات التنافسية. التي رفعت علم الجزائر عاليا في مختلف التجمعات الإقليمية وحتى العالمية، بسبب تغليب الجانب البيداغوجي على النشاط المفتوح وتنقل الطلبة من مكان إلى آخر، ما أدى إلى حدوث قطيعة بين الجانب البيداغوجي والرياضي. خاصة بعد توقف الفيدرالية الجزائرية للرياضة الجامعية والمدرسية عن النشاط، إضافة إلى

اهتمام الطالب بالجانب البيداغوجي مخافة من الرسوب أو التعرض للإقصاء، في حال مشاركته في أي نشاط رياضي.

لهذا فإن نقص الإمكانيات والتأطير من طرف الأساتذة، أدى إلى عدم وجود رياضيين جامعيين على مستوى الأندية والنخبة الرياضية على الصعيد الوطني، لذا لابد من تفعيل الهياكل الرياضية من طرف المسؤولين، من خلال تنظيم دورات واجتماعات دورية، مع ضرورة تخصيص أمسيات وأيام رياضية للطلبة، وإيجاد سبل ووسائل لإقناع الطالب بممارسة النشاط الرياضي، باعتبار أن الطالب إذا لم يجد من يتكفل به، فمن الأكيد(أن يتشكل لديه عزوف عن ممارسة الرياضة" (لقمان، 20وفي هذا الإطار تأكد دراسة العرجان وذيب (2010) على "وجود قصور نسبي في الاهتمام بدور الرياضة الجامعية من قبل مصادر صنع القرار الجامعي، إضافة إلى وجود مؤشرات لارتفاع نسب سلوك العنف بين الطلبة مقابل وجود ضعف في الإقبال على ممارسة الأنشطة الرياضية من قبل الطلبة". (العرجان، (2010 ولذلك تظهر الحاجة الملحة لتطوير الوسائل والأساليب الاتصالية والإعلامية في الجامعة العربية عموما والجزائرية على وجه الخصوص، انطلاقا من أهميتها في تسليط الضوء على العديد من المشكلات التي يعاني منها الطلبة، والتي تحد من ممارستهم للرياضة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال خلق قنوات تواصل ببنهم وبين المؤسسة الجامعية والأنشطة التي تنظمها، لتلبية حاجاتهم الأكاديمية والعلمية والرياضية، بما يخدم الأهداف التربوية للجامعة والمجتمع.

في الواقع أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة فيما يخص المنشأة والتكوين، وإنفاق الأموال الباهظة. الا أنني أعتقد أننا في الجزائر دخلنا الرياضة من الباب الخاطئ» ومن القمة بدلا من القاعدة» فالرياضة تفهم عل أنها فائز ومنهزم ولكنها في الواقع تتكون من مستفيد -منشأة -ميزانية -قائد -برنامج» والأساس في الرياضة هي الممارسة وليس التنافس. رياضتنا تفتقر لكثير من المقومات الأساسية مثل التخطيط

السليم والاستقرار في القيادات الكوادر العلمية المؤهلة» الفرق بين الهواية والاحتراف. الرياضة في الجزائر تفتقر إلى المفهوم الحقيقي للرياضة المبني على أساس المنافسة الشريفة» فهي مقياس حضاري وثقافي لتقدم الشعوب. هذا التقدم الذي لا يقاس بعدد الميداليات والكؤوس بل يقاس بعدد السكان الذين يمارسون الرياضة.

التشريعات الغير ملائمة وتدخل المنظمات الدولية المتخصصة في شؤون الرياضة في الجزائر.

ضعف الاهتمام بالممارسة الرياضية المدرسية والجامعية من الحضانة إلى الجامعة وانعدام المنشآت الرياضية في كثير من الأحيان» خاصة في الطور الأول والثاني.

2- فلسفة الرياضة والعولمة

إن فلسفة الرياضة في الغرب تقوم على ثلاث مقولات تفسيرية: الإنسان الخارق الذي يبحث لانهائيا عن تحطيم الأرقام القياسية record man ، وأساس هذا النموذج الإدراكي هو الفقر الروحي العميق للشخصية الغربية، والحاجة إلى الاعتراف وعدم القدرة على الإحساس بالمتعة الطبيعية، مما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار هذه الظاهرة تستبطن حالة مرضية تدل على مدى انحراف الشخصية الغربية وفقرها الروحي.

إن التطور التاريخي للرياضة أحدث قطيعة بين الأنشطة الرياضية التقليدية والرياضة المعلومة، لقد كانت الألعاب الأولمبية عند اليونانيين مناسبة لتقديم عروض تهدف إلى تكريس نموذج "الإنسان الكامل" التي تتجلى فيه الصفات البشرية في أمثل صورها، ورغم كون الامتداد التاريخي للفكر الأوربي يرجع إلى الفلسفة اليونانية فالرياضات الحديثة تتجاوز الآن قيم هذا الفكر بمحاولتها تقديم نموذج الإنسان الخارق والمتجاوز للشرط الإنساني .

إن استعمال تقنيات التعديل الجيني لتسريع وتيرة نمو النباتات واستعمال المنشطات لتحسين أداء الرياضيين وتحسين قدرتهم على التحمل يدخل في نفس منطق

محاولة تحطيم الأرقام القياسية وتجاوز الطبيعة، فالرياضة في عصرنا تتأسس على قيمة مطلقة هي تجاوز الشرط الإنساني، ويتجلى ذلك في البحث عن تحطيم لا متناهي لأرقام قياسية جديدة. فالإنسان المادي الذي تتأسس كل مقومات شخصيته على فلسفة الجسد، والدليل تسويق الإعلام لصور الأبطال الرياضيين، واعتبارهم نموذجا وغاية استهلاكية، واستعمال هذه الصور النمطية في مختلف العمليات الإشهارية. الإنسان الاقتصادي الخاضع لقانون العرض والطلب وهذا الاتجاه مرتبط بفلسفة تسيء الإنسان الذي تتجه إليه الحضارة الغربية إذ يتم تسويق الإنسان واعتباره سلعة خاضع لقانون العرض والطلب، ونلاحظ كيف أن بعض الرياضيين أصبحوا بدون هوية لكثرة تنقلهم بين الأندية الرياضية في وقت أصبحت فيه هذه الأندية شركات كبرى خاضعة لمنطق السوق.

تعود نشأة العلاقة بين الاقتصاد والرياضة الى الألعاب الاولمبية القدمة من باد الإغريق سنة 228 قبل الميلاد ،واستمرت أكثر من إلف عام ،و كانت جرى كل أربعة سنوات ،حيث توقفت هذه الألعاب بقرار من القيصر الروماني) ثيودوروس(واستمرت الممارسة المنظمة للرياضة بين مد وجزر إي حلول القرن التاسع عشر)86م(ليحمل إعادة تنظيم الرياضة على أسس واضحة، فكانت وادة كرة القدم المعاصرة ثم انبعاث الألعاب الاولمبية الحديثة جهد واضح من الفرنسي) بير دي كوبرتان (فكانت المقامرة بنتائج النشاطات الرياضية وتطور الرياضة الاحترافية الأمر الذي أدى الى ظهور الاقتصاد الرياضي ،حيث بدأ الانجذاب إلى النشاطات الرياضية من طرف وسائل الإعلام ي وقت مبكر من القرن العشرين مصطلحات مهمة

3- الرياضة الجامعية:

هي مجموع الأنشطة والبرامج الرياضية التي مارسها الطلبة داخل الجامعة، من أجل تنمية قدراتهم من الآفات والمشكلات الاجتماعية المختلفة، كالإدمان على المخدرات والتدخين والانحراف والعنف، مما يساعد على تربيتهم وتنشئتهم على قيم التعاون

والعمل الجماعي والدافعية للإنجاز وتحمل المسؤولية، لتأهيلهم حتى يكونوا مواطنين صالحين.

أ- نظرة تاريخية عن النشاط الرياضي الجامعي في الجزائر:

تعد الممارسة الثقافية والرياضية والعلمية داخل الوسط الجامعي مكون اساسي لشخصية الطالب، اذ تعتبر عاملا مهما لضمان التوازن الجسمي والفكري للطالب، فإنها يجب ان تحرص على عدم تهميشه لان الجامعة تعمل اساسا على ايجاد الإطار المسؤول، ومن ثم النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية اضحت ضرورة حتمية يقتضيها السير الحسن للحياة الجامعية. وفي غياب التقييم الموضوعي والعلمي للنشاطات في مختلف جوانبها الثقافية والرياضية والعلمية والترفيهية والتي واكبت مسيرة الجامعة الجزائرية خلال مختلف مراحل تطورها يقضي عموما الى صياغة حلول خاطئة للمشكلات المطروحة ويحد من سيطرة الافاق. المستقبلية 1 لقد بات من المؤكد اليوم ان الحصيلة في ميدان التنشيط الثقافي والترفيهي هي حصيلة سلبية على العموم وخاصة خلال هذه السنوات الاخيرة من عمر الجامعة الجزائرية إذا تعرف فيه النشاطات والتظاهرات في جميع اشكالها وجوانبها ركودا جزئيا اضحى السمة العامة التي تطبع الحياة الثقافية والرياضية في الجامعة رغم وجود بعض المحاولات المنعزلة لإعادة انعاشها او بالأحرى استمرار الحفاظ على بعض التقاليد المحدودة مكانا وزمانا.

إن هذا التدهور في الاوضاع لا ينبغي ان ينسينا المراحل المضيئة التي تمت وازدهرت فيها هذه النشاطات مواكبة للتقدم الذي احرزته الجامعة الجزائرية خلال هذه الحقبة الثرية من تاريخها.

فالرياضة الجامعية يمكن أن تكون رياضة التنشيط أو رياضة التسلية، أي في الواقع لعبة رياضية بإمكان الطلبة تنظيمها مع المنشطين والمسئولين أثناء وقت الفراغ، يكفي أن يكون نشاطا بدنيا حرا أو مقابلات لا تتطلب إمكانيات فنية أو تنظيمية رياضة المنافسة تنظم المنافسات لفرق مكونة ومهيأة لإجراء المقابلات مع احترام القانون

الرياضي للعبة، يتعلق الأمر برياضيين مهيئين مدربين في إطار النادي الرياضي للإقامة الجامعية أو مؤسسة بيداغوجية رياضة المنافسة (الاقامات-الكليات-الجامعات-المراكز الجامعية) تتنافس الفرق على الصعيد الفني واللياقة البدنية على هذا الأساس تأتي أهمية تدعيم وإثراء المقابلات بين الجامعات من أجل التعارف والصداقة أبرز التظاهرات الرياضية الألعاب الوطنية الجامعية تمثل هذه الألعاب المرحلة النهائية لمنافسات الخاصة بالفرق والرياضيين لمختلف الجامعات وتكون بمثابة مهرجان رياضي كبير يتجمع فيه المئات من الطلبة والطالبات.

ب- الرابطة الولائية للرياضة الجامعية:

تضم كل الجمعيات الرياضية الموجودة عبر الولاية وتنسق نشاطاتها بتنظيم منافسات محلية تتكون من أعضاء منتخبين من طرف النوادي الرياضية التابعة للمؤسسات الجامعية هياكلها هي الجمعية العامة لمثلي الجمعيات الرياضية الجامعية، والمكتب التنفيذي المنتخب من طرف هذه الجمعية العامة.

ج- الاتحادية الجزائرية للرياضة الجامعية:

تضم كل رابطات الولاية وتنسق نشاطاتها بتنظيم المنافسات على المستوى المحلي والدولي وتتكون من أعضاء منتخبين من طرف الرابطات الولائية هياكلها هي الجمعية العامة لمثلي الرابطات للمكتب التنفيذي المنتخب من طرف

رياضة المستوى العالي: مخصصة للرياضيين والفرق ذات المستوى العالي، والتي تحول للمشاركة في البطولات العالمية والألعاب الجامعية الدولية وكذا البطولات والألعاب الجامعية العربية والإفريقية

الممارسة الرياضية:الممارسة الرياضية هي ذلك النشاط الرياضي المُنظم والمُستمر والهادف في إطار النوادي أو (الجمعيات الرياضية تحت إشراف إطارات رياضية مؤهلة. (برقوق، 2013

المواطنة: قيمة تساعد الفرد على معرفة حقوقه وواجباته من خلال تفاعله مع المجتمع، وتقوم أساسا على الشعور بالانتماء نحو المجتمع والوطن، فهي زيادة على الانتماء المكاني إلى تراب تحدده حدود جغرافية، تتضمن ذلك الارتباط الوجداني، الذي يؤثر في إرادة الفرد ووجه سلوكه باتجاه خدمة الوطن والرقي به في ظل نيل الحقوق والنهوض بالواجبات.

العولمة: حقيقة يحتار المرء في إيجاد تعريف محدد للعولمة أو الكوكبية إلى آخره من المصطلحات التي تعني في النهاية العالم، أو لكون بمفهوم الوحدة الواحدة المتكاملة. قد يتبادر إلى ذهن البعض أن العولمة هي أقرب ما يكون من العالم العربي، وذلك لأن السواد لأعظم منه يعتنق الإسلام، والإسلام في حقيقته هو دين عالمي، على أساس ما أقره دستوري لإسلام (القرآن الكريم، والسنة النبوية) بعمومية ملكية الأرض، وأنها ليست حكراً على أحد، وأن العالم عالم واحد بما يتفق ومفهوم العولمة، فهو لا يعرف الحدود التي صنعها الاستعمار. "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجرون إليها." إذن فالأرض ملك الله، والإنسان خليفة الله في أرضه. يصلحها وينعم بها.

وهذا الكلام قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية، فالإسلام قد سبق العالم الحديث كعادته في كل الأمور، وقدم العولمة ولكن بمفهوم ديني يضمن المصلحة للجميع ضعفاء وأقوياء على حدٍ سواء. أما من الناحية التطبيقية فالأمر يختلف اختلافا جذرياً، لأن ما يريده الإسلام يختلف عن ما يريده العالم الغربي الذي يبحث عن مصلحته الخاصة دون النظر إلى مصلحة الآخر، بعكس الإسلام الذي صان حقوق الجميع، بل وجعل عقاب لمن يهدر تلك الحقوق، أو يفسد في الأرض فساداً يضر بالآخرين: "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَاب عَظِيمٌ"

إن العولمة بمفهومها الحالي لا يوجد بها مكان للشعوب الضعيفة الفقيرة والتي تحبو نحو التقدم بخطوات متثاقلة، وهذه نظرة عنصرية لا تتفق مع شعارات العولمة التي نادت بعالم واحد.

ومن الغريب أن بعض دعاة العولمة اعتبروا تلك السلبية من إيجابيات العولمة، وبرروا ذلك بأن الدول الضعيفة أو الفقيرة سوف تنمى قدراتها سريعاً، وتحقق التقدم المنشود حتى تصبح من الدول المتربعة على القمة والتي تنعم بالحياة الرغدة في ظل العولمة الميمونة، وذلك هرباً من خطر الضياع.

لقد أصبح العالم اليوم بمختلف مجتمعاته المتقدمة والنامية في دوامة الصراع مع التغيير .. وهذا ناتج عن التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا وما نتج عنه من تغيير في مجالات الحياة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو الرياضي. وأضحت عملية التغيير ظاهرة حتمية تؤثر في العلاقات الإنسانية بكافة أشكالها، سواء في حركتها الاجتماعية أو في عاداتها وتقاليدها، ويمكن القول إن التغيير ظاهرة تخضع

- نشأة العولمة

لقد بدأ ظهور مصطلح العولمة في منتصف الستينات، من خلال كتاب Marshall Macluhan & Quentin For War & Peace in The global وكان هذا الكتاب يتناول حرب فيتنام والدور الذي لعبه "Village" التليفزيون فيها، والذي حول المشاهدين إلى مشاركين، والتوصل إلى الإعلام الإلكتروني في وقت السلم يجعل من التكنولوجيا محركاً للتغيير الاجتماعي.

وهناك أيضاً كتاب Zhigiew Brezinski, Towages Américains Rolle in The Technologie والذي رأى فيه أن العالم تحول إلى مجموعة علاقات متشابكة ومتحركة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المجتمع العالمي الأول في التاريخ فهي مركز الثورة التكنو إلكترونية ، ومع انفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم بدأ الحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم مما أتاح الفرصة

ظهور مقولة نهاية التاريخ التي بدأها "فرنسيس فوكو ياما" في 1989 ثم تتالت النهايات مثل نهاية الدولة، ونهاية الأيديولوجية

4- نماذج دولية لتفعيل الرياضة الجامعية:

أ- النموذج الانجليزي:

تحتل الرياضة مكانة كبيرة في الإطار التطويري لمنظومة التعليم المعتمدة حاليا في إنجلترا، خاصة بعد الاستضافة الناجحة الدورة الألعاب الأولمبية عام 2012 م، ودخلت أندية كبرى مثل مانشستر يونايتد وتشلسي وليفربول وغيرها، حلبة المنافسة على استقطاب المواهب الرياضية، من خلال مدارس خاصة للنشء، وكذا تكوين لجان مختصة للانتقال بين مدارس التعليم الأساسي، بحثا عن التلاميذ الذين يبدون تفوقا رياضيا، وقد أثمر ذلك عن ظهور العديد من المواهب الرياضية التي يتوقع أن يكون لها مستقبل كبير، ليس في مجال كرة القدم وكفى، بل في لتوسيع دائرة الربط بين المدرسة » الألعاب الأخرى الفردية منها والجماعية.

وفي إطار خطة وصفت بالاستراتيجية وفنون الألعاب الرياضية، أطلقتها حكومة ديفيد كاميرون، فإنه من المزمع حتى عام 2018 م ربط الأنشطة الرياضية في جل مدارس التعليم الإعدادي والثانوي، بأندية ومؤسسات رياضية، واستثمار أكثر من 450 مليون جنيه إسترليني في تحسين الكيفية التي تدعم الرياضيين الموهوبين ، والعمل على الاستفادة من الملاعب الجامعية من قبل أبناء المجتمع المحلي في أوقات الإجازات، واكتشاف ودعم المواهب الجديدة التي تظهر منهم، ومساعدتهم على الاستمرار في اللعب طوال حياتهم، وبحسب المخطط المرسوم فإن المستهدف من توسيع النشاط الرياضي في مراحل التعليم العام:

- لارتقاء بمستوى الرياضة في الجامعات، واكتشاف ورعاية المواهب الرياضية، وقياس التقدم المحرز.

- إقامة شراكات رياضية بين الجامعات والمجتمع المحلي، بما فيه من أندية رياضية ومؤسسات وهيئات ذات صلة قوية بالجانب الرياضي.
- تنظيم برامج خاصة لزيادة المشاركة الرياضية من جانب الفتيات والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- رفع مستوى الممارسة في الرياضة الجامعية.
- الاستعانة بخبراء التربية الرياضية، والاستعانة بالمدربين المتخصصين، وزيادة خبرتهم ورفع كفاءتهم

وقدرتهم على اكتشاف المواهب ورعايتها، وبحسب جوستين ديفيز أحد كبار خبراء الرياضة، ومكتشف المواهب لنادي مانشستر يونايتد، فإن اتجاه الدولة والمجتمع المحلي لرعاية الرياضة في الجامعات مؤشر قوي على أن المستقبل المنظور سوف يشهد ظهور المزيد من النوابغ الرياضية، ليس في مجال كرة القدم فقط بل في غيره من المجالات الرياضية، إننا نبحث في الجامعات العامة، وكذا تركز في مدارسنا الخاصة على أصحاب القدرة الرياضية، المتمثلة في خفة الحركة والتوازن والتنسيق، فهذه علامات أساسية في.» الاكتشاف الصحيح للموهبة الرياضية.

ب- النموذج الامريكي:

في جل الولايات الأمريكية صار ينظر إلى الرياضة في الجامعات ليس فقط باعتبارها وسيلة لتنمية النشء بدنيا، وباء « وتطوير قدراته رياضيا، وإنما أيضا وسيلة فاعلة للحد من ظاهرة السمنة، التي يصفها خبراء الصحة، بأنها وفي إطار مساعيها الاكتشاف المواهب الرياضية، تقوم ،» يدمر الشباب، ويجعلهم أكثر عرضة للأمراض المزمنة فالكثير من أندية الرجبي وكرة السلة وكرة الطائرة والهوكي تقوم بإرسال لجان استكشافية إلى المدارس و الثانويات و الجامعات ، وإجراء تصفيات بين المرشحين من النشء، للانضمام إلى أنديتهم، وذلك من خلال اختبارات قدرات رياضية ونفسية.. وللحكومات المحلية دور كبير في دعم النشء الموهوب في المدارس والثانويات والجامعات

العامة، ونقل المتميزين منهم إلى مدارس رياضية متخصصة، لصقل مواهبهم، خاصة في الألعاب الفردية الأولمبية،

ويرى غير واحد من المحللين في علم النفس الرياضي، أن كفاءة إدارة المنظومة الرياضية في الجامعات الأمريكية تعد أحد أهم الأسباب ،» اختيار بدلا من اكتشاف « للوصول إلى رياضي النخبة الأولمبي، والتي تتخذ مسلك لحصول الولايات المتحدة الأمريكية على المراكز الأولى في جل الألعاب الفردية الأولمبية على مستوى العالم، إلى جانب ذلك فإن العناية بالألعاب الجماعية، يظهر بشكل واضح في المسابقات الرياضية الجامعية ، والتي تحظى بالدعم الكبير، وهي تدار بانتظام منذ عام 1946 م، وتهتم بها وسائل الإعلام، كما تنقلها بعض القنوات التلفازية المحلية.. وتعتمد كثير من مدارس التعليم العام ما يعرف ببرنامج) PE (، وهو خاص بتكثيف النشاط الرياضي المدرسي، للوصول إلى بناء جسدي متكامل للنشء، ومن ثم سهولة التمييز بين الموهوبين رياضيا، وبحسب القائمين على البرنامج، فإن من بين أهدافه:

- الارتقاء بمستوى اللياقة البدنية.
- تطوير المهارات الحركية.
- تعليم الانضباط الذاتي.
- التنمية الأخلاقية، والقدرة على القيادة والتعاون مع الآخرين.
- الثقة في النفس واحترام الذات.
- تحسين مستوى التحصيل العلمي.

ومن البرامج الرياضية الهامة، التي تعتمدها مدارس أمريكية أخرى لاكتشاف ودعم المواهب، برنامج النشاط البدني الشاملCSPAP ، وهو منهج متعدد العناصر يوفر فرصة قوية للطلاب للوصول إلى أعلى درجة نشاط بدنيا ورياضيا، ويتضمن تخصيص 60 دقيقة يوميا للنشاط البدني، والدفع نحو تطوير المعارف والمهارات. ينفذ هذا

البرنامج بتعاون المناطق التعليمية مع التحالف الأمريكي للصحة والتربية البدنية والترويح

ج- النموذج الجنوب الافريقي:

لقد حظيت التربية الرياضية في مدارس جنوب إفريقيا باهتمام كبير خلال السنوات العشر الماضية ، وصار لها مكانة متقدمة بين الأولويات في استراتيجية التعليم العام، وفي تقرير نشر مؤخرا في جوهانسبرج، حول دور المدرسة في تقدم الرياضة، ورد أن البحث عن المواهب الرياضية في المدرسة، صار يتم بدءا من المراحل الأولى، وأن تجميعهم للتدريب وتنمية مواهبهم يتم بشكل منظم في إطار من التعاون بين إدارة الجامعات و ادارات الشباب والرياضة والأندية والمؤسسات ذات الصلة بالشأن الرياضي، وفي رحلتها للبحث عن المواهب الرياضية في مدارس المقاطعات الجنوبية،

أشار أوين وزميلته مارينا، إلى أن اكتشاف المواهب الجديدة ليس بالأمر السهل، حيث إن الاختبارات والمتابعة تحتاج إلى مزيد من الوقت، وليست كل الاختبارات تفضي إلى اكتشاف الموهبة، بل يجب أن تكون محددة العناصر على نحو متكامل، وتراعي المرحلة العمرية التي يمر بها الطفل الموهوب، لقد نجحنا في اكتشاف مئات الموهوبين، الذين أصبح منهم رياضيون كبار، وقد « ، وخصائصه البدنية والنفسية لاحظنا أن اتجاه الطفل إلى لعبة رياضية بعينها، ليس مقياسا لتفوقه فيها، فقد يكون لا يعرف غيرها ، ومن ثم ،» يجب تدريبه واختباره في أكثر من لعبة رياضية، حتى نضعه على الطريق الصحيح، نحو صناعة رياضي متمكن وكانت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع حكومة مقاطعة غوتنغ، قد أطلقت برنامج ويشارك في هذه المبادرة نحو ،» المبادرة الوطنية لتحديد الموهوبين المهرة رياضيا في الجامعات 300 جامعة، تضم نحو 18 ألف طالب، وبحسب الأهداف المعلنة للمبادرة، فإنها تسعى إلى:

- تشجيع المتعلمين على تبني أنماط الحياة الصحية، لبناء أجسادهم

- تعزيز ثقافة المشاركة الجماعية
- التوسع في الأنشطة الرياضية داخل الجامعة
- تنظيم الدورات والمسابقات الرياضية المختلفة بين الجامعات
- احتضان الطالب الموهوب رياضيا، وإدماجه في تدريبات الهواة في الأندية الرياضية

د- النموذج البرازيلي:

وهي نموذج قوي على أهمية التخطيط والتوسع في الأنشطة الرياضية الجامعية ، وتوطيد الصلة بين الجهات التعليمية والجهات الراعية والممارسة للرياضة الوطنية، وإذا كان البعض قد يذهب إلى أن اكتشاف وتنمية المواهب في كرة القدم على وجه التحديد، هو الاتجاه الذي يحظى بالنصيب الأكبر من الاهتمام، وأن جامعات البرازيل تخرج فيها العديد من لاعبي كرة القدم، الذين نالوا شهرة كبيرة، ليس على المستوى الوطني والقاري فحسب بل والعالم قاطبة، فإن الألعاب الرياضية الأخرى لها نصيب أيضا من الاهتمام والرعاية، ويمكن إدراك ذلك من نظرة فاحصة على منهج التربية البدنية في مدارس التعليم الأساسي، فهو مصمم بحيث يسمح للطلبة بممارسه غير نوع من الرياضة، بداية من فنون الدفاع عن النفس والألعاب المائية والجمباز والألعاب الفردية، إلى جانب الألعاب الجماعية، ويعد دوري الجامعات في المقاطعات البرازيلية من أشهر الدوريات الرياضية على مستوى العالم، حيث يبرز المواهب ا التي تصنع مستقبل الرياضة في البلاد، وكانت دراسة علمية حديثة قد أشارت إلى أن التربية البدنية في الجامعات العامة قد ساهمت في تحسين التحصيل الدراسي، وأن النسبة ترتفع في إجادة مادة اللغة الإنجليزية، في الاختبارات الموحدة للطلاب الذين لديهم 56 ساعة من التربية البدنية في السنة، مقارنة بالطلاب الذين لديهم ساعات أقل من ممارسة التربية البدنية.

5- مشروع تعميم الممارسة الرياضية في الجامعة الجزائرية

أ- الرؤية:

- اعتماد الممارسة الرياضية كمقياس تكميلي يشمل جميع الشعب والتخصصات
- إدراج مقياس الممارسة الرياضية ضمن جداول مقررات الحصص الأسبوعية الخاصة بالجذع المشترك لكل الأقسام عبر مختلف المعاهد والكليات والفروع
- تكييف مقياس الممارسة الرياضية وفق برامج مدروسة ومناهج وطرق الممارسة للنشاطات البدنية والرياضية بطريقة مدمجة وشاملة.
- تحديد توجهات مستقبلية لتفعيل التخصصات المختلفة المتاحة وانتقاء النخب والمنافسة على كل المستويات

ب- الفكرة: انطلاقا من:

- تزايد أهمية الرياضة على جميع الأصعدة كونها تساهم في البناء الذهني والصحي للطالب وهي دعامة حقيقية لبناء أجيال رياضية تحقق الإنجازات في شتى المجالات.
- إشارة الخبراء والمسؤولين الى ضرورة ادماج الرياضة في مختلف المناهج والتخصصات حتى يتسنى تطوير القدرات الخاصة للطلبة وتوفير بيئة ملائمة لاكتساب وتنمية مهارات جديدة في كل المجالات.
- الوعي المتزايد للأفراد في المجتمع والاهتمام الكبير بالصحة والنشاط التبادلي والرؤى الناتجة عن الممارسة الرياضية.
- دراسة المجلس الاجتماعي والاقتصادي لوزارة التعليم العالي (2012) التي أثبت أن نسبة ممارسة الرياضة في الوسط الجامعي لا تتجاوز 1 % رغم توفر الإمكانيات المادية الهامة.

ج- المبادرة:

- استحداث منهاج للممارسة الرياضية يكون مكملا ومتكاملا مع المناهج المختلفة والمتنوعة حسب كل اختصاص، ويتضمن مقررات دراسية لمجموعة واسعة من الطرق العلمية والجسدية والصحية والعقلية، كأن تتضمن بعض هاته المجالات الرئيسية على

اختبارات اللياقة والتدريب، الصحة، النظام الغذائي، التغذية، التشريح، الفيزيولوجيا، تعزيز المسؤولية الشخصية والاجتماعية للطالب.

- بعث خطة نشطة لجعل من الممارسة الرياضية جزء من الميدان في الجامعة ولها أهمية في النظام التعليمي والتحصيلي والعمل مع مرور الوقت على زيادة تفعيل هذا المقياس وزيادة عدد الحصص فيه على مدار البرنامج الأسبوعي التدريسي.

- إزالة العراقيل التي من شأنها أن تؤدي الى عزوف الطلبة عن الممارسة الرياضية من خلال ادماجها ضمن البرامج الدراسية مع القضاء على عقبة تزامن الممارسة الرياضية مع رزنامة الامتحانات والتحضيرات الدراسية.

- توفير اشراف ذو جودة عالية وتنافسي يضمن التغطية البيداغوجية وفق الإمكانيات المادية والبشرية وانشاء خلايا تكفل صحية ونفسية وتقنية.

د- الطريقة والتجسيد:

- يتم تدريس النشاط البدني الرياضي على مستوى جميع الكليات) أو بعض الشعب كبداية تجريبية (بصفة متواصلة وتأكيد الزامية الحضور والمشاركة أثناها واستثناء الحالات الخاصة وفق متطلبات الاعفاء من الممارسة الرياضية المتعامل بها عموما.

- توفير التأطير اللازم والمناسب والمستمر من طرف أساتذة ودكاترة وخريجي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ممن تتوفر فيهم الشروط المناسبة مع تحديد الحجم الساعي والأسبوعي الملائم بغض النظر عن التخصص المدروس لدى الطالب.

- توضيح الأهداف التعليمية والتعلمية وفق برنامج أسبوعي فتري ودوري يتلاءم مع استعدادات الملاب واحتياجاتهم.

- تحديد معامل تحصيلي مناسب لمقياس الممارسة الرياضية وفق مقررة اجتماع اللجنة البيداغوجية والمجلس العلمي العام للجامعة

- تنظيم ورشات عمل تحسيسية واستكشافية مع الهيئات المعنية من أجل مرافقة هذا الادماج والعمل على تطويره وهيكلته.

- انشاء لجنة استشراف ومتابعة واستقصاء من أجل تحديد النقائص وتعميم المبادرة وتزويد المعاهد والكليات المستهدفة بالعملية بالوسائل البيداغوجية الملائمة واللازمة.

هـ- الاستراتيجية:

- الممارسة الرياضية ضمن جميع التخصصات

- الاستعداد لهذا المقترح جيدا لأن احتياجات الطلبة للنشاط البدني والرياضي جد ضروري ولتلاؤمها مع زيادة التحصيل الدراسي والتكوين وكذلك لمواكبتها لقيم المواطنة والتأقلم والتفاعل الاجتماعي.

- احتضان الجامعة لمبدأ (تكوين البطل الرياضي) قصد تكوين فرد رياضي متميز ومحترف ومثقف يمثل الجزائر في المحافل الدولية بشرف واقتدار.مواصلة العملية المنهجية البيداغوجية للممارسة البدنية والرياضية من خلال استمرارها وفق المسار ما قبل الجامعة للطالب)ابتدائي، متوسط، ثانوي (لوأد القطيعة مع مساره التعليمي وتطويرها والإقلاع بالجامعة على أسس متواصلة ومتينة.

5- خلاصة:

الوسط الجامعي يعج بالمواهب الرياضية غير المهيكلة والضائعة في مختلف الرياضات، يكفي فقط تفعيل دور أساتذة ودكاترة علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية من أجل انتقاء وانتشال هذه المواهب وتوجيهها، ولما لا خلق فرص للنهوض بهاته المواهب من خلال منتخبات جامعية محترفة) والتجارب الجامعية الإنجليزية والأمريكية خير دليل).

النظام العالمي الجديد، العولمة، الحداثة، الاقتصاد. المنافسة، مجتمعات عصرية، مشاكل وتحديات. النمطية وقلة الحركة. مشاكل الصحة النفسية. مشاكل الصحة الجسمية، التنافسية وابراز قوة المجتمع، النتائج الرياضية، الموروث الرياضي، فكرة الإنتاج، الالتزام بالمواثيق الدولية، اجبارية التعليم، اجبارية ممارسة الأنشطة الرياضية، لغة التواصل، الاعلام، الرياضة، المنافسات

الحاجات أساسية وضرورية، الحاجة الى الأمن، التعايش السلمي، التشريع والقانون، الحقوق والحريات، الحاجة الى الصحة، الغذاء السليم الجسم السليم، الترفيه، الحاجة الى المعرفة، الفكر، العلم، الثقافة، المعلوماتية، الاكتشاف والتميز.

وفي الأخير نخلص أن صناعة رياضي النخبة وتحقيق الإنجاز العالي هي مسؤولية كل الفاعلين في المجال الرياضي، بداية من الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية والأندية الرياضية وصولا الى الوسط المدرسي و الوسط الجامعي كما يجب ان تكون فيه مساهمة مباشرة وأساسية من الأطراف الأخرى، مصحوبا بمرافقة الدولة وتدعيمها بتوفير المناخات والبيئة الضرورية لذلك وصناعة الأبطال لا يمكن أن تتحقق بغياب الملاعب والقاعات المتخصصة والأجهزة والمعدات الحديثة، مع ما يضاف إليها من مدربين مختصين و مرافقين على قدر كبير من الخبرة والكفاءة الفنية، إضافة إلى إشراك المدرسة واعتبارها خزانا لمختلف الأندية الرياضية ، لأن صناعة رياضي النخبة وتحقيق الإنجاز الرياضي هو صناعة وطنية تتطلب مجهودات دولة، لأن ثمار البطولة ليست أقل من أي منجز أو نجاح في السياسة أو الفن أو الاقتصاد أو الدبلوماسية وغيرها من النجاحات والإنجازات التي تتغنى بها الأمم الشعوب المتحضرة.

7- المراجع والمصادر

1- الاتحادية الجزائرية للرياضة الجامعية: منشورة صادرة عن مركز الاتحاديات الرياضية الوطنية دالي أبراهيم سنة .2006.

2- أمين أنور الخولي: أصول التربية البدنية والرياضية» دار الفكر العربي» مصر 2001.

3- برقوق. عبد القادر ومجيدي. محمد (2013). الممارسة الرياضية للأبناء ودوها في تعزيز التواصل الأسري من وجهة نظر الآباء -دراسة ميدانية على نادي الترجي الرياضي لفتيات وادي ريغ لكرة القدم-الملتقى الوطني الثاني 10 أفريل. - حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة. جامعة ورقلة.

4- العرجان. جعفر فارس وذيب. مرفت (2010). عوامل ومولدات العنف لدى الشباب الجامعى ودور الرياضة فى الحد منها.13 أكتوبر. مؤتمر الرياضة ودورها فى مواجهة الجريمة. دبي.

الإمارات العربية المتحدة. لقمان (2016). حضور الرياضة في الجامعة الجزائرية لا يتجاوز واحد بالمئة. يومية النصر (العدد الصادر في 1أكتوبر). قسنطينة

5- وزارة الداخلية والجماعات المحلية: الجماعات المحلية-التشريع والتنظيم-الجزء الأول-الولاية.

6- https://www. Annasronline. Com. /index. Php/2014 /57145 2016

7- W.ANDREFF, L'internationalisation économique du sport

8- J.F.BOURGkJ.J.GOUGUET.Economie politique du sport professionnel, Vuibert, paris, 2007

- Guess, J. (2016). Esprit d'équipe (traduction de Citton Yves). Multitudes, 1(62), pp. 66-75.
- Iyyed , C.B.E.. (2018). En toute citoyenneté, j'appartiens à Sidi Lahouari. Saint Denis: Edilivre.
- Lesaunier, B. (2011). L'accompagnement, l'évaluation et la reconnaissance des porteurs de projets. Cahiers de l'action(3(3)), pp. 59-72.
- OIT. (s.d.). Les facteurs ambiants sur le lieu de travail. Récupéré sur www.http://ilo.org/vcms_112583.pdf
- RADP. (2020). Décret exécutif n°20-329 du 22 novembre 2020 : il a modifié et complété le Décret exécutif n°96- 296 du 8 septembre 1996, en fixant les statuts de l'ANSEJ et en effectuant des changements de sa dénomination. Cf. JORA n° 70. JORA.
- Van Den Berg, C. (2016). Quels leviers pour une collaboration efficace ?: le rôle de la confiance et de la culture. Le cas de la fusion- acquisition entre Air France et KLM (éd. Thèse de Doctorat université Panthéon –Sorbonne -Paris).
- www.Promoteurs.ansej.dz. (s.d.).
- www.un.org/objectifs du développement durable. (s.d.).

- Blôndale , Sveinbjôrn et al. (2002). L'investissement en capital humain :le rôle de l'enseignement secondaire du 2ième cycle et de l'enseignement supérieur. (34), pp. 43-96.
- Bénezech, D. (2013). Dans quelles mesures l'orientation entrepreneuriale se traduit-elle en activités d'innovation dans les PME: regards croisés sur le caractère composite de cette orientation stratégique. Revue de l'entrepreneuriat(4(4)), pp. 35-58.
- Beraud, P. et Cormerais (Franck) (2011). Economie de la contribution et innovation sociétale. Innovation, 1(34), pp. 163-183.
- Boussaguet S & Haddad, L. (2013). .De la création de la valeur à la création du sens : entreprendre autrement. Entreprendre et innover(1(1)), pp. 18-23.
- Brémaud Loïc & Boisclair Michel, (2012). Pédagogie universitaire et partenariat université –entreprise : enjeux, écueils et perspectives. Revue internationale de Pédagogie de l'enseignement supérieur, 1(28). Récupéré sur www.http://journals.openedition.org/ripes/577
- Bureau, M. C. (2012). La maitrise du temps comme enjeux de lutte. Temporalités(16). Récupéré sur www.http://journals.ope,edition.org/temporalités/2218
- Coutrot, T. (2002). La division du travail. Critique de l'organisation du travail, pp. 20-40.
- Fayolle A. (2017). Entrepreneuriat, un phénomène économique et social. Paris: Dunod.
- Galle, P. (2015.). Le partenariat, condition de la réussite de la scolarisation des collégiens sourds et malentendants. EMPAN , 4(100), pp. 199-205.
- Guenaou, M. & Rouimel A (2020). Expériences et compétences pour une meilleure performance des entreprises algériennes. International Journal Of Scientific , Engineering Research, (Houston n USA), 11(08), pp. 119-130.
- Guenaou, M. (2019). Culture à l'ère du numérique et pratiques juvéniles : IVA entre expressions et Big Data enrichi. French Journal For Media Research (France),(12). Récupéré sur http:// www. French Journal For Media Research/id.1864
- Guenaou, M. (2020). L'Ukraine moderne et le monde : perspectives du F.E.C. МАТЕРІАЛИ.X Міжнародної наукової конференції, «СОЦІАЛЬНЕ ПРОГНОЗУВАННЯ ТА ПРОЕКТУВАННЯ МАЙБУТНЬОГО КРАЇНИ: ТЕХНОЛОГІЇ МИРОТВОРЕННЯ» Ukraine , université , pp. 136-140.
- Guenaou M & Rouimel A (2020). La gestion des compétences dans les entreprises algériennes ; les skills recherchés pour la performance. Revue Internationale des Sciences de Gestion, (Maroc), 3/1(06), pp. 593-610.

A travers cette contribution, nous avons parlé du partenariat qui nous permet de faire valoir l'investissement et la mise en valeur des compétences afin de pouvoir insister sur la disponibilité, les facultés et les compétences du capital humain, prédisposé à intégrer la Maison de l'entrepreneuriat respective au niveau du campus. Nous portons notre attention sur l'évaluation de la collaboration, de la contribution et de la coopération d'ordre partenarial et entrepreneurial.

L'université algérienne est en mesure d'assurer une formation d'ordre scientifique, sans oublier les compétences communes que les apprenants universitaires combinent avec les compétences d'ordre socio sociétal. En effet, nous avons enregistré l'interdépendance, l'interaction et l'interactivité dans un triangle formé par le capital – humain, le capital- formation et le capital- disponibilité logistique. Une grande part de la réussite revient au processus partenarial et entrepreneurial.

Un savoir est acquis à trois niveaux : l'université, l'entreprise et la société citoyenne. Ce savoir renvoie principalement à l'action partenariale où se mettent en valeur les enjeux qui favorisent la mise en avant du triple partenariat et du triptyque de la motivation partenariale dans un pays comme l'Algérie. Ils ne peuvent se réaliser que sur la base de trois fondements que nous désignons par IVA(Guenaou M,2019) : intention, volonté et action partenariales.

Ce partenariat fécond, où participent l'université, l'entreprise et la société citoyenne, est l'un des leviers de la relance socioéconomique des petites entreprises, des start ups et autres formes d'entreprises dont les porteurs sont des universitaires. Conjointement, elles contribuent favorablement au meilleur développement économique, socio sociétal, attractif et pérenne en Algérie.

Références :

- Bajenaru –Declerck, V. (2009). La diffusion du concept du développement durable. Géo économie.(49), pp. 79-94.

Ces engagements conduisent au respect effectif du processus de la participation (individuelle, duelle et collective) par ses étapes dont l'avancement est progressif pour les uns et évolutif pour les autres. Il s'agit de la mise en valeur d'un ensemble d'éléments qui appellent le triple partenariat d'un côté et le triptyque de la motivation partenariale en Algérie de l'autre.

Conclusion

Devant la problématique, ainsi formulée, nous sommes arrivés à parler de la dynamique du partenariat et son importance dans le cadre du développement socioéconomique, voire les enjeux qui portent sur la relance économique au niveau local par rapport à la compétence territoriale de l'université. Alors que la résultante au niveau national par rapport au nombre d'universités et de centres universitaires est considérable.

Les recommandations conjointes de Monsieur Le directeur de l'enseignement supérieur au Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifiques et de Monsieur le Ministre, chargé des micro-entreprises viennent répondre à la problématique et à l'objectif de cette contribution qui nous interpelle en notre qualité et notre statut d'enseignant-chercheur et de chercheur associé au CRASC-Oran.

Nous sommes arrivés à porter notre interpellation et notre interrogation sur la question du partenariat que nous jugeons utile pour mettre en compétition trois acteurs dont les actions sont exprimées en un capital - humain, un capital - formation et un capital - disponibilité logistique. Ils sont en perpétuelle compétition pour faire valoir les enjeux du triple partenariat (université, entreprise et société civile.)

---

[*] Il s'agit de l'initiative commune du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et du ministère, chargé des micro entreprises : Cf. aux deux documents cités plus haut.

appartient l'individu). Bien qu'elles soient progressives et chronologiques dans cet ordre, toutes les compétences exigent une motivation en faveur du partenariat que nous désignons par le triptyque de la motivation partenariale.

c- Le triptyque de la motivation partenariale

Par le triptyque de la motivation partenariale, nous entendons l'interdépendance progressive et chronologique de trois éléments fondamentaux de la motivation, qui favorisent, encouragent et renforcent toutes les compétences. Il met en valeur les bonnes conditions de trois champs d'implication et d'interdépendance qui sont :

- L'intention (Guenaou M,2019)
- La volonté (Guenaou M,2019)
- L'action (Guenaou M,2019)

Avec l'interdépendance, le triptyque de la motivation partenariale consolide et renforce le lien d'interaction, d'interactivité et d'interrelation de l'IVA(Guenaou M,2019). L'intention, la volonté et l'action (Guenaou M,2019) constituent le fondement des différents engagements dans le cadre de la dynamique du partenariat.

d- Les fondements de la dynamique du partenariat

Les fondements de toute dynamique se basent sur un ensemble d'engagements que nous avons pu distinguer et classer en trois engagements. Ils sont complémentaires d'une part et interdépendants d'autres parts :

- Engagement socio sociétal[*]
- Engagement citoyen[†]
- Engagement du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique[*]

[*] Il s'agit de l'implication des individus dans :
- L'insertion socio professionnelle
- L'activité citoyenne
- La protection des citoyens et des environnements (Humain, faune et flore)

[†] Il s'agit de l'implication de la société civile (associations : exemple de SDH-Oran)

travail au sein de l'entreprise par rapport à l'enseignement et la formation à l'université et enfin les capacités de pouvoir prendre en compte les compétences scientifiques, les compétences comportementales au sein de l'entreprise, de l'université et de la société civile (Iyyed,2018).

- **Les scientific skills**

Les scientific skills sont seulement l'ensemble des compétences scientifiques qui peuvent servir l'individu dans le cadre de ses engagements vis-à-vis du travail universitaire pour le poursuivre dans la vie socio professionnelle. Ces compétences ont pour fondements les acquis du savoir et les connaissances, acquises pour constituer les soft skills (Guenaou M & Rouimel A,2020).

- **Les soft skills**

Les soft skills (Guenaou M et Rouimel A, 2020) constituent l'ensemble des compétences[*] qui sont d'ordre comportemental pour les uns et général pour les autres. Associées aux compétences communes, elles sont connues également sous l'appellation de « compétences transversales ». Elles rejoignent d'autres compétences telles que les socio sociétal skills.

- **Les socio sociétal skills**

Les socio sociétal skills constituent l'ensemble des compétences, étroitement liées aux valeurs socio sociétales, psychologiques, humaines et culturelles, appuyées par les connaissances et compétences acquises à l'université (scientific skills), au sein de l'entreprise (soft skills) et au sein de l'environnement socio sociétal.

Les trois types de compétences renforcent l'interdépendance entre ce qui est scientifique (à l'université), comportemental (à l'entreprise) et socio sociétal (au sein de la société à laquelle

[*] Entretien et rencontres avec la vice-présidente de SDH-Oran

par les infrastructures du campus: les modules enseignés et la maison de l'entrepreneuriat de l'établissement universitaire[*].

- **Partenariat université – entreprises économiques**

Le tandem université – entreprises économiques (Brémaud L & Boisclair M,2012) encourage la complémentarité entre l'université et l'entreprise algérienne : les étudiants peuvent effectuer des stages, selon les conditions évoquées par un contrat ou une convention, quel que soit sa nature mais sans sortir du cadre de la formation complémentaire pour les uns ou le complément de la formation universitaire[†] par le stage (visite, enquête de terrain, etc.) pour les autres.

- **Partenariat entreprises économiques – société civile**

Le tandem entreprises économiques et société civile (Iyyed, 2018) nous interpelle au sujet de l'individu qui présente « une double casquette » dont le premier marqueur est d'ordre sociétal puisqu'il s'agit de l'individu – citoyen, celui qui veille sur l'intérêt socio sociétal par une formation continue[‡].

Puis, le second marqueur est celui de l'individu – travailleur, qui cherche à faire valoir les valeurs de l'entreprise ou des valeurs entrepreneuriales. Chacun des trois partenariats contribue, par sa participation effective, à des retombées qui sont d'ordre socio sociétal par rapport aux compétences.

b- Les retombées du triple partenariat

Le triple partenariat encourage la mise en valeur des connaissances acquises à l'université et des compétences, dans le

[*] Rencontres avec une vice-présidente de SDH-Oran qui a été chargée de la formation en soft skills et formatrice dans le renforcement de carrières, conseillères de planification de carrière et de création d'entreprise, formatrice spécialiste en emploi des jeunes et formatrice coach.

[†] Brémaud Loïc & Boisclair Michel.2012.Pédagogie universitaire et partenariat université –entreprise : enjeux, écueils et perspectives. In Revue internationale de Pédagogie de l'enseignement supérieur.2012, n°28(1).www.http://journals.openedition.org/ripes/577

[‡] Nous évoquons les actions de SDH-Oran

L'animation entrepreneuriale, exprimée et représentée par le triangle du champ de la dynamique et de l'action partenariale, met en concurrence les trois savoirs (universitaire, entrepreneurial et socio sociétal). Ils contribuent à une meilleure compréhension des enjeux de l'action partenariale.

Les enjeux de l'action partenariale

L'action partenariale est celle d'un engagement collectif des partenaires pour faire valoir des enjeux qui touchent plusieurs champs et des axes d'encouragement de l'entrepreneuriat et du partenariat en faveur de l'activité entrepreneuriale. Parmi ces enjeux, nous avons relevé :

a- Le triple partenariat

Le champ de la dynamique et de l'action partenariale vise, obligatoirement, trois partenariats interdépendants et interactifs. Chaque partenaire conserve ses prérogatives pour faire valoir l'efficacité de son action partenariale. Dans ce cadre, nous rappelons les partenariats suivants :

- **Partenariat université – société civile**

Le tandem université –société civile favorise l'acquisition et la mise en avant des valeurs universitaires et socio sociétales. A titre illustratif, nous évoquons la société civile où le rôle des associations est primordial dans la formation à l'entrepreneuriat des jeunes universitaires, qu'ils soient des étudiants ou des diplômés universitaires : le cas de l'association Santé –Sidi Lahouari , connue pour son acronyme SDH -Oran(Iyyed,2018). Ces valeurs ont pour fondement la contribution de l'université à l'amélioration des acquis socio – sociétaux par le comportement des individus, le savoir universitaire et les connaissances progressivement transmises par l'enseignement supérieur ou la formation à l'entrepreneuriat assurée

c- Le savoir socio sociétal

La société civile, pour sa part, contribue à l'émancipation de l'Homme, qu'il soit une femme ou un homme, dans ses différents environnements. Chaque individu en bénéficie des acquis sociaux et des acquis sociétaux, dans son propre environnement socio sociétal. La société civile transmet un savoir de type socio-sociétal : nous parlons uniquement et seulement du savoir socio sociétal.

Il faut noter que les trois partenaires contribuent, chacun dans le cadre de ses compétences, à la mise en place d'un champ de l'expression de la dynamique de l'animation partenariale que nous appelons champ de la dynamique et de l'action partenariale. Il est représenté par le graphe suivant :

Graphe n° 2 Le triangle du champ de la dynamique et de l'action partenariale

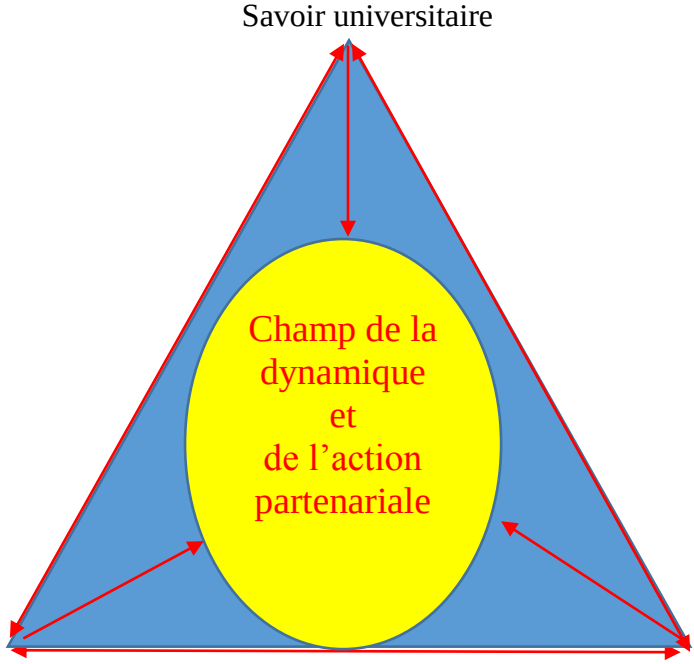

Nous parlons de savoirs des acteurs de la dynamique de l'animation partenariale pour pouvoir insister sur les enjeux de l'action, de la promotion du partenariat en Algérie. Ils combinent les actions respectives des trois partenaires de la dynamique de l'animation partenariale. Nous insistons sur les partenaires directes :

- L'université,
- L'entreprise,
- La société civile.

Dans le cadre de cette contribution qui nous lie aux différents savoirs des acteurs de la dynamique de l'animation partenariale, nous évoquons les compétences de chacun des trois partenaires. Chaque compétence implique directement le partenaire respectif, sans sortir du cadre de ses prérogatives.

a- Le savoir universitaire

En sa qualité de lieu de savoir et des connaissances, enseignés, l'université permet de faire valoir un savoir que nous pouvons associer au knowledge et aux soft skills[*] entrepreneuriales : nous insistons sur le savoir universitaire qui se poursuivra par le savoir entrepreneurial de l'entreprise.

b- Le savoir entrepreneurial de l'entreprise

Pour sa part, l'entreprise renvoie aux savoirs et aux compétences (Guenaou M & Rouimel, A 2020) que nous leur accordons la plus grande importance. Il s'agit de l'expérience acquise, associée aux life skills et aux hard skills et l'acquisition des résultats de la sérendipité au sein de l'entreprise : nous nous limitons au savoir entrepreneurial de l'entreprise qui est mis en compétition, par les valeurs et le savoir socio sociétal .

---

[*] Les skills regroupent :
- Les soft skills
- Les hard skills
- Etc.

Figure n° 1 Le triangle du champ d'intersection, d'interdépendance et d'interaction de l'action entrepreneuriale

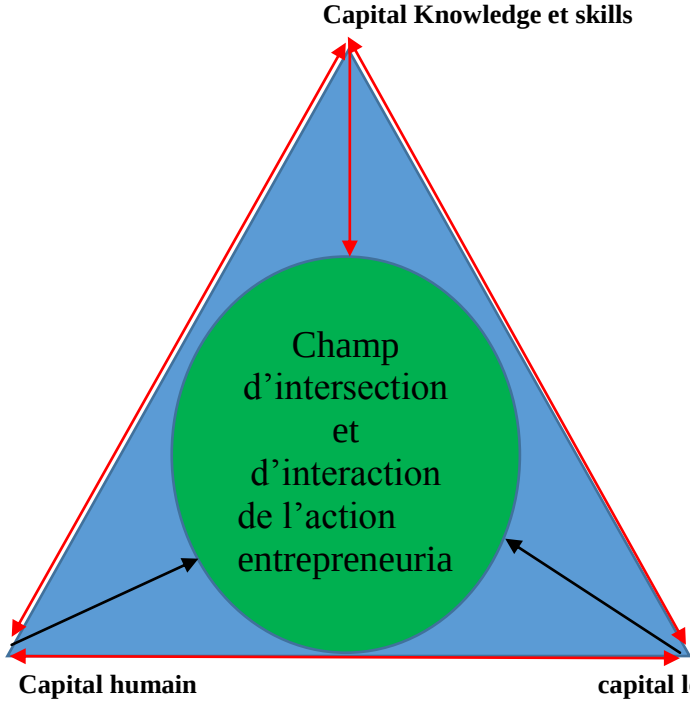

A travers la formation des apprenants à l'entrepreneuriat, nous avons enregistré un ensemble de savoirs que nous pouvons distinguer en trois catégories :

- Le savoir en général
- Le savoir –être
- Le savoir – faire.

Ces savoirs sont acquis par les acteurs de la dynamique entrepreneuriale, qui sont les formateurs (universitaires et/ ou extra campus) et les apprenants universitaires à l'entrepreneuriat. Ensemble et en commun accord dans un engagement effectif, ils contribuent à la dynamique de l'animation partenariale au niveau de la maison de l'entrepreneuriat de l'université.

Les savoirs des acteurs de la dynamique de l'animation partenariale

formation en management , en knowledge, en gestion –conseils et/ou en skills[*] entrepreneuriales.

Cette formation sensibilise les jeunes universitaires à des pratiques, à des traditions, et à une culture entrepreneuriales. Les formateurs assurent la transmission des valeurs entrepreneuriales au niveau de la structure universitaire en plein campus. Elle regroupe les marqueurs du capital knowledge[†] et skills[‡].

Les trois éléments fondamentaux présentent, pour nous, les marqueurs d'une compétition, d'une contribution et d'une collaboration, exprimant la dynamique de l'entrepreneuriat. Nous les représentons par le triangle du champ d'intersection, d'interdépendance et d'interaction de l'action entrepreneuriale qui suit :

---

[*] Les skills regroupent :
- Les soft skills
- Les hard skills
- Etc.

[†] Le knowledge regroupe pour nous :
- Le knowing
- Le learning
- Le scholarship
- Etc.

[‡] Cf supra

alors constitué uniquement d'apprenants à l'entrepreneuriat : le capital humain d'apprenants locaux à l' entrepreneuriat.

b- Le capital d'accueil local et espace de formation à l'entrepreneuriat

Depuis sa création qui remonte au début de ce III° millénaire pour les uns et le XXI° siècle, l'ère de l'accès au numérique et au digital (AND), voire l'Intelligence Artificielle (IA), pour les autres, la Maison de l'entrepreneuriat est une structure d'accueil des étudiants et des diplômés universitaires en vue d'une formation pour les apprenants en entrepreneuriat[*].

Il s'agit d'une structure universitaire, chargée de la formation des universitaires principalement en entrepreneuriat. Pour être plus explicite, cette formation vise spécialement la mise en avant de jeunes apprenants en entrepreneuriat qui pourront être des éventuels entrepreneurs dans le secteur de leurs compétences respectives. Nous parlons d'une infrastructure d'accueil que nous désignons par le capital d'accueil local et espace de formation à l'entrepreneuriat. Elle assure une formation aux apprenants à l'entrepreneuriat.

c- Le capital formation des apprenants locaux à l'entrepreneuriat

Nous parlons de formation à l'entrepreneuriat pour rappeler l'enseignement sur l'entrepreneuriat, qu'il soit en Algérie ou à travers le monde, assuré par des enseignants spécialistes ou ceux qui ont été formés par un bureau de consulting international[†] ou une école de

[*] A titre illustratif, nous avons pris l'exemple de la Maison de l'entrepreneuriat de l'université Mohammed El Bachir El Ibrahimi de Bordj Bou Arreridj, connue par l'acronyme MEBBA, installée le 5 avril 2016 dans le cadre d'une convention de l'ANSEJ de Bord Bou Arreridj. Cf.univ-bba.dz/maison de l'entrepreneuriat.

[†] Comme il a été le cas de l'Université d'Oran avec les trois objectifs des activités de la maison de l'entrepreneuriat :

- La formation
- Bleu (bureau de liaison entreprise –université)
- L'évènementiel.

Nous notons, par ailleurs, la formation des enseignants par SAJE.

sociales et humaines, complémentaires (Brémaud L et Boisclair M, 2012)

Nous entendons, par la coopération, la mise en avant des marqueurs de l'engagement bilatéral, de la solidarité, de l'entente du faire - valoir de l'action, de l'échange interpersonnel et de la communication. Cette question nous oriente vers la définition des éléments fondateurs de la mise en relation et la mise en compétition de trois capitaux*. Ils constituent la triade de l'espace socio sociétal et entrepreneurial

La triade de l'espace socio sociétal et entrepreneurial

La triade de l'espace socio sociétal et entrepreneurial est constituée par les éléments fondamentaux de la nouvelle politique gouvernementale algérienne vis-à-vis des jeunes, qu'ils soient des étudiants ou des diplômés universitaires. Nous désignons par cette triade les éléments fondateurs de l'espace socio sociétal entrepreneurial :

- Les étudiants et les diplômés universitaires.
- La maison de l'entrepreneuriat.
- La formation à l'entrepreneuriat.

Pour chacun de ces éléments fondamentaux, un marqueur de dynamisme entrepreneurial est mis en avant pour pouvoir se mettre en compétition dans un espace, nouvellement créé pour dynamiser l'action entrepreneuriale. Nous le désignons par l'espace socio sociétal et entrepreneurial (ESSE). Ils se présentent comme suit :

a- Le capital humain d'apprenants locaux à l'entrepreneuriat

Dans la philosophie de cet espace que nous voulons mettre en avant, l'ESSE, l'élément humain est représenté par les étudiants et les diplômés universitaires que nous désignons par le capital humain,

* Cf in supra

Cette collaboration est aussi une culture(Van Den Berg, 2016)(89-152). Elle est présentée sous ses trois dimensions : la construction de la culture (Van Den Berg, 2016), les enjeux de la culture (Van Den Berg, 2016) et enfin le lien qui relie l'efficacité à la collaboration (Van Den Berg, 2016).

Dans le cadre du partenariat, nous parlons du travail collaboratif et il nous permet d'enregistrer les avantages, plus que les inconvénients : nous relevons :

- Le gain du temps : nous insistons sur la division du travail (Coutrot, 2002).
- La maitrise du temps (Bureau, 2012) dans la programmation et l'organisation équitables.
- L'ambiance socio professionnelle (OIT, Les facteurs ambiants sur le lieu de travail)en faveur du bon climat de travail et de l'esprit d'équipe (Guess, 2016).
- La recherche de la performance (Guenaou M & Rouimel A,2020)
- La mise en place des conditions d'échange, de partage et de communication.

b- La contribution partenariale

L'esprit de la collaboration permet d'instaurer une ambiance d'une économie de la contribution. La collaboration favorise et privilégie la notion des facultés mentales et des capacités physiques qui s'exprime par une extension d'ordre psychologique, anthropologique et philosophique (Beraud, 2011).

c- La coopération partenariale

La coopération s'exprime par une participation collective qui, avec au moins deux personnes, engage les individus dans le cadre d'une action ou d'une œuvre commune. Par la coopération, l'action ou l'œuvre devient commune : nous insistons sur le cas d'une coopération duelle ou collective. Elle est assimilée à une contribution ou un concours, ayant les mêmes objectifs à atteindre. Les coopérateurs deviennent, aux yeux des spécialistes des sciences

renvoie à l'enseignement supérieur (Blôndale, 2002) où les jeunes se mettent en compétition pour comprendre l'Homme, l'Economie et l'Environnement. Dans ces conditions, l'être humain se voit responsable, à tous les niveaux de la cellule familiale, de la société et de l'Humanité. Il a besoin d'une amélioration continuelle par la formation, l'éducation et la culture (Guenaou, 2020).

- **La mise en avant du triptyque de l'amélioration**

Par le triptyque de l'amélioration, nous entendons l'amélioration continue de l'Homme, qu'il soit une femme ou un homme, dans son environnement, socio sociétal, socioprofessionnel et/ ou celui de la réflexion en perspective. Cette amélioration exige la formation, l'éducation et la culture (Guenaou, 2020) que nous jugeons interdépendantes pour pouvoir parler d'amélioration. Elle est, par ailleurs, le socle de l'investissement en capital humain qui vise trois dimensions d'ordre collaboratif, contributif et coopératif. Cette amélioration contribue à la réussite de toute politique gouvernementale dont celle liée au partenariat.

Une réussite de la nouvelle politique gouvernementale vis-à-vis du partenariat

Bien que souligné par les deux correspondances échangées par les Ministères, le partenariat ne pourra pas se réaliser sans la bonne intention, la volonté effective et l'action continue (Guenaou,2019). Celle-ci fait appel dans le cadre de son processus trois sous- actions que nous jugeons importantes, interactives et interdépendantes : la collaboration, la contribution et la coopération[*].

a- La collaboration partenariale

L'exemple d'Air France et de KLM (Van Den Berg, 2016) est explicite. L'auteur nous a démontré que la collaboration est un élément principal dans la réussite (Van Den Berg, 2016, pp.17-57) .

[*] Cf in supra

Bajenaru –Declerck (Violetta) nous rappelle la genèse de l'usage de la notion de développement durable (Bajenaru –Declerck, 2009) en insistant sur les raisons et les motifs d'interpellation des individus. Nous parlons de l'interrogation et de l'interpellation de l'être humain vis-à-vis de l'Humanité, sans distinction générée, l'économie, sans discrimination géopolitique et de l'environnement, sans élimination territoriale : « La mondialisation, les crises financières, les nouvelles craintes écologiques, l'épuisement des ressources naturelles sont autant de mutations économiques qui démontrent la nécessité de dépasser les approches traditionnelles de l'économie qui se restreignent, pour le moment, aux problèmes de croissance. Les récentes affaires, telles que Michelin, Total ou Enron, ont soulevé la question sur la part de responsabilité de l'entreprise face à la société et son environnement. » (Bajenaru –Declerck, 2009) Cette question nous renvoie à l'idée de chercher le développement économique sans porter préjudice à l'Homme, qu'il soit femme ou homme, à l'économie et à l'environnement.

Ce triptyque du HEE (Homme, Economie et Environnement) vise principalement la promotion sans pouvoir effectuer des dégâts : nous parlons de la performance économique des entreprises (Bajenaru –Declerck, 2009), de la performance socio sociétale de l'Homme et la performance environnementale du cadre commun aux Vivants (Homme, faune et flore), aux entreprises et aux interactions. Nous insistons sur la responsabilité des parties prenantes et le respect de la norme (Bajenaru –Declerck, 2009) . Cette question nous conduit à faire valoir l'investissement en capital humain.

- **L'investissement en capital humain**

Dans le cadre de l'investissement en capital humain, nous distinguons trois niveaux dont le premier se limite au rôle de la famille (d'ordre socio sociétal) et l'école primaire (enseignement primaire). Le deuxième niveau étend ses compétences sur le rôle du moyen (enseignement au niveau des collèges) (Blôndale, 2002) et du secondaire (enseignement secondaire) et le troisième et dernier

2015.) d'où découle une relation, exprimée en une interrelation à vocation d'interdépendance. Nous la désignons, pour être plus explicite, de relation inter partenaires. Elle définit trois dimensions : la dimension de collaboration, la dimension de contribution et la dimension de coopération. Alors, que Galle (Patrice) nous rejoint avec l'idée des caractéristiques de « la relation partenariale » (Galle, 2015.), représentée par la dimension de monopole (Galle, 2015.), la dimension de concurrence (Galle, 2015.) et la dimension de complémentarité (Galle, 2015.).

- **L'action partenariale**

Par définition, l'action partenariale[*] est un fait, un résultat obtenu à partir d'une intention[†] et d'une volonté[‡] partenariales. Elle est le résultat d'une préparation et d'une réalisation commune aux partenaires. Il est défini par Galle (Patrice) comme un « travail ensemble » (Galle, 2015.) Cette question nous évoque celle de la communication, de l'échange et du partage, exprimant le triptyque de la réussite. Sur la base du partenariat fécond et du triptyque de la réussite, nous pouvons parler de développement pérenne.

b- La notion du développement pérenne

Pour promouvoir l'usage de la notion de développement pérenne, il est nécessaire de synthétiser sa définition. En effet, le développement pérenne est la phase ou l'étape supérieure du développement durable (www.un.org/objectifs du développement durable). Il implique plus l'Homme, qu'elle soit femme ou homme, qu'autre chose. Trois éléments fondamentaux relèvent de la notion du développement pérenne : le développement durable, le capital humain et la formation continue.

- **La mise avant du développement durable**

[*] Cf infra
[†] Cf infra
[‡] Cf infra

- **L'objet partenarial**

Nous insistons sur les motifs, les raisons et les objectifs pour lesquelles les partenaires se mettent en relation. Ils se mettent en compétition dans le cas d'un apport mutuel, équitable et commun. Par leur engagement mutuel et leur décision collégiale (Galle, 2015.), ils cherchent à faire valoir l'importance de l'un par rapport à l'autre pour mettre en avant les enjeux de ce que nous désignons par le partenariat des 3 C :

- La collaboration.
- La contribution.
- La coopération.

- **Les acteurs partenaires**

En leur qualité d'acteurs, les partenaires s'engagent dans le cadre de la cohésion effective des actions menées ou à mener d'une manière complémentaire et concurrentiel, avec l'esprit d'une compétitivité intra partenariale. Avec cet esprit, la responsabilité est commune et partagée (Galle, 2015.) Pour leur association partagée et équitable, ils se mettent en commun accord pour partager les mêmes sentiments, les mêmes points de vue, les mêmes intérêts, la même intention, la même volonté et les mêmes actions, voire les mêmes valeurs.

- **Le cadre socio sociétal et économique**

Par le cadre socio sociétal et économique nous entendons l'espace mis à la disposition des partenaires. Galle (Patrice) parle d' « espace partenarial » (Galle, 2015.) que nous définissons par l'espace d'interaction, d'interactivité et d'interrelation des partenaires. Il s'agit du cadre -espace qualifié et affecté aux partenaires pour rappeler « la notion d'espace partenarial.» (Galle, 2015.)

- **La relation inter partenaires**

L'objet du partenariat met en relation les acteurs, des partenaires, dans un espace d'interaction, d'interactivité et d'interrelation des partenaires ou un « espace partenarial » (Galle,

La lecture et l'analyse du contenu des deux correspondances nous interpellent pour pouvoir mettre en compétition l'esprit porteur du partenariat et de la politique d'un développement pérenne. Avant de pouvoir parler de développement, il est nécessaire d'insister sur l'esprit de partenariat.

a- La notion du partenariat fécond

A titre illustratif, nous avons pris en considération l'expérience et les résultats des recherches de Galle (Patrice) qui avait investi le champ de la scolarisation et avec une particularité liée aux « collégiens sourds et malentendants » (Galle, 2015.) Cette question nous introduit à comprendre les faits du domaine de la définition du partenariat. Le champ de la scolarisation présente quelques éléments d'identification communs pour une définition du partenariat.

Galle (Patrice) rappelle le passé du partenariat en ces termes « Le partenariat a traversé tout le champ des pratiques politiques et sociales, avant de venir plus spécifiquement dans le champ éducatif à travers l'invention de la politique de la ville, le développement social des quartiers dans les années 1980 » (Galle, 2015.)

La notion du partenariat a, pour Galle (Patrice), « émergé par la nécessité d'ouverture de l'Éducation nationale (comme pour les secteurs de l'économie et de l'industrie) qui ne pouvait plus résoudre seule les problèmes rencontrés. Difficilement appréhendables comme un concept, les conditions du partenariat, différentes d'une situation à l'autre, témoignent d'une souplesse et d'une certaine imprécision dans l'utilisation du terme. Au regard de notre thème, cinq composantes caractérisent le partenariat : son objet, les acteurs qui participent à celui-ci, le cadre dans lequel interagissent les partenaires, les relations entre ceux-ci et l'action qui découle de ce partenariat. » (Galle, 2015.)

Nous empruntons les mêmes éléments de la composition fondamentale de ce que nous appelons « le partenariat fécond ». Nous poursuivons la définition de ce partenariat fécond par :

relevé, en effet, les plus importants objectifs de cette nouvelle politique entrepreneuriale dont :

- La prise en charge du recensement des difficultés rencontrées par les jeunes promoteurs (www.Promoteurs.ansej.dz).
- La création d'un cadre répondant aux différentes difficultés (www.Promoteurs.ansej.dz).
- La redynamisation du rôle de l'ANSEJ par celui de l'ANADE (www.Promoteurs.ansej.dz).

L'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat (ANADE) prendra en charge les micro-entreprises dites « sinistrées ». Le recensement à travers la plateforme permettra la classification de ces entreprises en fonction de la nature du sinistre :

- Catastrophe naturelle : les inondations, tremblements de terre et séismes
- Catastrophe financière ou bancaire : les crédits bancaires, la saisie des biens des micros entreprises par le manque d'engagement honoré, la vente des biens saisis.
- Catastrophe familiale : le décès du jeune promoteur, la maladie du promoteur (infirmité moteur, physique ou mentale) (www.Promoteurs.ansej.dz).

Pour rester dans le cadre des portées des deux correspondances ministérielles, nous avons réfléchi à faire valoir l'idée d'une relance par une double politique d'ordre socio sociétal et économique. Elle s'exprime par la mise en avant de :

- La notion du partenariat[*].
- La notion du développement pérenne[†].

Domaine de définition

[*] Le partenariat concerne les ministères. Cf in supra

[†] Le développement pérenne est la phase supérieure du développement durable. Cf. les objectifs du Développement durable.

ministères, signataires respectifs, des deux correspondances que nous utilisons dans le cadre de cette contribution pour pouvoir justifier notre interpellation et notre interrogation. Nous présentons quelques éléments d'informations qui nous permettent d'aborder le sujet relatif aux jeunes, étudiants et diplômés universitaires, sans oublier la révision des dispositifs d'appui et de soutien aux jeunes entrepreneurs.

a- Les difficultés des promoteurs de micro entreprises

En sa qualité de dispositif mis au service des jeunes entrepreneurs, l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (ANSEJ) avait, à la fin de l'année dernière, appelé les jeunes promoteurs de micro entreprises en difficulté à se faire connaitre. Il a été mis à leur disposition un système d'identification numérique et digital d'urgence :

- une plateforme, initiée, lancée et dédiée pour dans les mêmes objectifs (www.Promoteurs.ansej.dz).
- un délai d'identification, prolongé jusqu'à la fin de l'année 2021 (www.Promoteurs.ansej.dz).
- La nécessité de l'identification sur la dite plateforme, par le formulaire mis à leur disposition (www.Promoteurs.ansej.dz).

b- La nouvelle politique gouvernementale

Devant les difficultés recensées par les structures gouvernementales, le gouvernement algérien avait mis en application des textes d'orientation et de reformes pour la relance du secteur des micro entreprises. Il avait beaucoup insisté sur :

- La restructuration de l'ANSEJ (www.Promoteurs.ansej.dz).
- Le remplacement de l'ANSEJ par l'ANADE (www.Promoteurs.ansej.dz).

Cette restructuration, accompagnée d'une politique de dynamisation du secteur, fixe des objectifs qui touchent directement les jeunes promoteurs de micro entreprises en difficultés. Nous avons

- L'orientation effective vers l'entrepreneuriat (Bénezech, 2013) au niveau des universités.
- La création d'une richesse par le biais de l'existence de la Maison de l'entrepreneuriat au niveau de chaque université (Boussaguet S & Haddad L,2013)
- La dynamisation du rôle de chaque Maison de l'entrepreneuriat (Fayolle A, 2017)

L'échange des correspondances cherche à mettre en avant et en valeur des éléments fondamentaux pour la réussite des jeunes dans le cadre de l'entrepreneuriat, facteur du développement économique et socio sociétal en Algérie. Les deux correspondances insistent sur les points essentiels de la réussite de cette nouvelle réforme et cette nouvelle politique gouvernementale vis-à-vis des jeunes, des étudiants et des diplômés universitaires.

Dans le cadre de cette contribution, nous avons beaucoup insisté sur la méthodologie relative à la collecte des données par le biais de l'analyse du contenu, en tant qu'outil de recherche. Cet outil est apprécié par les sciences sociales et humaines. L'enquête de terrain et ses résultats nous permettent de faire valoir le temps passé avec les boss, les managers et les leaders des entreprises de l'ouest algérien, et particulièrement celles d'Oran, lors de nos différentes rencontres.

Sur la base de nos différents questionnements, nous avons investi le terrain, depuis plusieurs années, afin de pouvoir mettre en relief les raisons et les causes qui ont permis aux deux ministères de travailler conjointement dans un esprit de collaboration, de contribution et de coopération. La situation socio sociétale et économique en Algérie devient inquiétante. Les interrogations nous ont encouragés à formuler la problématique comme suit : **Quelle est la dynamique du partenariat pour un développement pérenne ?**

Etat des lieux

Nos différents déplacements et l'enquête de terrain nous obligent à présenter un état des lieux, source de préoccupation des deux

Introduction :

Dans le cadre d'une nouvelle politique de partenariat interministériel, exprimée par l'envoi de deux correspondances officielles, jumelées, aux présidents des Conférences régionales des Universités et aux différents recteurs d'université : elles portent sur l'encouragement des étudiants et les diplômés universitaires en faveur de leur orientation vers l'entrepreneuriat[*].

L'initiative revient au ministre délégué auprès du Premier ministre, chargé des micro- entreprises. Ce ministère sollicite le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique pour rappeler les nouvelles réformes du gouvernement (RADP, 2020)[†] relatives aux dispositifs de l'emploi des jeunes et de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE)[‡].

Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique a été sollicité pour faire valoir les attentes relatives à un retour probant en faveur des jeunes, qu'ils soient des jeunes étudiants ou des jeunes diplômés universitaires. Cette nouvelle démarche vise des objectifs qui cherchent à réduire le chômage des jeunes universitaires. Les attentes ciblaient :

- L'évaluation des capacités des jeunes (Lesaunier, 2011) universitaires.
- L'évaluation des acquis professionnels et scientifiques (Lesaunier, 2011)de ces jeunes.

---

[*] La correspondance du Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique n° 487/م.ع.ت/2021 du 17 mai 2021
La correspondance du Ministère délégué au Premier Ministère, chargé des micro entreprises n° 274/و.م.م.م/2021 du 19 avril 2021

[†] Il s'agit du (RADP, 2020).

[‡] Ancienne ANSEJ (Agence Nationale de Soutien à l'emploi des jeunes)

Le triple partenariat et le triptyque de la motivation partenariale en Algérie : pour un meilleur développement économique, socio sociétal, attractif et pérenne

الشراكة الثلاثية والثلاثي محفز الشراكة في الجزائر: من أجل أفضل تنمية اقتصادية واجتماعية-مجتمعية وجذابة ومستدامة مفضلة

Mustapha Guenaou*

Résumé : Cette contribution vise principalement à mettre en avant plusieurs points d'ordre organisationnel et prévisionnel afin de répondre aux attentes des deux ministres (Monsieur le Ministre de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique et Monsieur le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre, chargé de la micro- entreprises), exprimé par l'échange de deux correspondances officielles. Dans cette perspective, nous répondons par un ensemble de suggestions pour mettre en évidence les effets de la collaboration interministérielle.

Nous parlons des nouvelles orientations gouvernementales, de l'implication des dispositifs mis à la disposition des apprenants, des étudiants et des diplômés universitaires, du partenariat fructueux, du développement pérenne, du succès de la nouvelle politique gouvernementale vers le partenariat, de la triade de l'espace socio-sociétal et entrepreneurial, la connaissance des acteurs de la dynamique de l'animation partenariale et des enjeux de l'action partenariale..

ملخص

تهدف هذه المساهمة وبشكل أساسي إلى تسليط الضوء على العديد من النقاط التنظيمية والتقديرية من أجل تلبية توقعات المنتظرة من طرف الوزيرين (وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوزير المنتدب لدى رئيس الوزراء المكلف بالمؤسسات الصغيرة) والمعبرة عن هدف الرسالتين الرسميتين المتبادلتين. ومن هذا المنظور، نرد بمجموعة من الاقتراحات الخاصة لتسليط الضوء على آثار التعاون ما بين الوزارتين.

نتحدث في هذا المضمون عن التوجهات الحكومية الجديدة ، ومشاركة الأليات لصالح المتعلمين والطلبة وخريجي الجامعات ،المتعلقة بالشراكة المثمرة ، والتنمية المستدامة المفضلة، ونجاح السياسة الحكومية الجديدة وتوجيهها نحو الشراكة، وثلاثية الفضاء الاجتماعي -المجتمعي والمقاولاتي ، ومعرفة الفاعلين لديناميكيات تنشيط الشراكة وتحديات فعل الشراكة.

* **Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle –Oran (Algérie),** guemustapha31@gmail.com

- **Versat C(2011) :** Esprit d'entreprendre est tu là ? Revue entreprendre et innover 3 N°11.
- **Verstraete T et Fayolle A (2005)** : Paradigmes et entrepreneuriat. Revue de l'entrepreneuriat
- **Zerroki W, Grari Y (2017)** : L'université entrepreneuriale en Algérie. Cas des étudiants de Tlemcen. Revue Mecas . Université de Tlemcen N°14 juin 2017.
- **Zemmam M . (2010),** « Les maux qui rongent nos universités. Avis d'universitaires », Journal El Watan du 05.01.2010.
- **Zammar R , Abdelbaki N (2013)** : L'université Marocaine et la problématique de l'entrepreneuriat innovant. Actes du 6th international conférence economics and management of networks. Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen.

- **Lewis R. (2011) :** L'avenir de l'assurance qualité au sein du système mondial d'enseignement supérieur, L'enseignement supérieur à l'horizon 2030 – Volume 2 : mondialisation, Paris, Organisation de coopération et de développement économiques
- **Lakhlef B (2014)** : Créateur d'entreprise. Dirigeant d'entreprise. Editons Alger-Livres, Alger
- **Lacono G (2003) :** Gestion des ressources humaines. Casbah Editions ; Alger.
- **Lakhlef B (2010) : Les** outils pour bâtir un business Plan . Editions GAL, Alger.
- **Monimo JL, Sedkaoui S (2014) :** « Relation entreprise-université : facteur clé pour développer l'employabilité et promouvoir l'innovation dans le monde universitaire ». Colloque international sur l'employabilité et l'innovation dans les universités du Maghreb. Faculté des sciences juridiques économiques et sociales de Kenitra (Maroc). 20,21 et 22novembre 2014.
- **Martin M. et Stella A. (2007),** *Assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur* : les options, Paris, UNESCO, Institut international de planification de l'éducation
- **Mekideche M (2008)** : L'économie algérienne à la croisée des chemins. Editions Dahleb,Alger
- **Mouhoubi S (1998)** : L'Algérie à l'épreuve des réformes économiqsues. OPU, Alger.
- **Okamba E(2010) :** La gouvernance. Une affaire de société. Paris ; Edition L'Harmattan, Paris
- **Peretti. JM (2015)** : Un état des ressources humaines dans le contexte algérien. Ouvrage coordonné par le professeur Assya Khiat. Oran (Algérie) ; Editions Dar El Adib : la préface
- **Papin R (1999) :** Stratégie pour la création d'entreprise.Dunod ; Paris.
- **Rezig A (2006) :** Algérie-Brésil-Corée du Sud : Trois expériences de développement. Alger ;
- **Rouadjia A** : repenser le partenariat université-entreprise. Journal El Watan , Mars, 2018.
- **Rahmani Y Z, Lebrag MR, Rahmoune A (2019) :** Entrepreneuriat en Algérie : Quelles structures d'appui pour ce processus ? Ouvrage collectif. Université de Laghouat (Algérie)
- **Sari C(2011) : Algérie et Maroc** ; Quelles convergences «économiques ? Editions Cabrera ; Paris.
- **Tremblay M, Gassey Y (2013)** : *Projets et entrepreneuriat au sein des pays émergents*. Coordonné par Paturel R . Paris ; Editions L'Harmattan.
- **Thevenet M, Vachette JL (1999)** : Le processus entrepreneurial : vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat. Edition L'harmattan, Paris

mondialisée sous la direction de José ST Pierre et M Trépanier. Presses de l'université du Québec. Sainte-Foy (Québec)

- **Grichnick D, Hams R (2008) :** Etat et perspectives de la recherche germanophone en entrepreneuriat. Revue internationale de la PME Vol 21 n° 34
- **Gosselin L. et Julien M. (2012)** « L'assurance qualité à l'enseignement universitaire : une conception à promouvoir et à mettre en œuvre », Conseil supérieur de l'éducation, Gouvernement du Québec.
- **Horbach J (2008) :** Déterminants of environnemental innovation. New Evidence From Germain Panel Data sources Research Policy Vol 37.
- **HernandezE.M (2001)** : L'entrepreneuriat : approche théorique. Edition l'Harmattan ; Paris.
- **Hernandez EM(1999) :** Le processus entrepreneurial. Vers un modèle stratégique d'entrepreneuriat.Editions l'Harmattan, Paris.
- **Henni A, Chachoua F (2019) :** Rôle de l'université dans le développement de l'esprit entrepreneurial : quelques expériences internationales (USA, Maroc et Tunisie).Ouvrage collectif. Université de Laghouat (Algérie)
- **Hirigoyen G, Poulain-Rehm.T(2017). :** Approche comparative des modèles de gouvernance. Revue Française des sciences de gestion N° 265/2017 ; Paris
- **Hamouda NE , Lassassi M (2011)** : Entrepreneurs Maghrébins. Article : Essai statistique. Sur le potentiel entrepreneurial en Algérie. Editions IRMC Tunis et Karthala Paris
- **Khiat A, Semaoune K, Benkhedda K (2017)** : Impact d'un système de gestion de carrière sur la compétitivité des entreprises. Editions El Adib ; Oran.
- **Kheladi M(2012).** « Le développement local ». OPU ; Alger.
- **Janssen F (2016) :** Entreprendre. Une introduction à l'entrepreneuriat. Edition De Boeck Supérieur ; Paris.
- **Janssen F et Surlemont B (2009) :** Entreprendre. Une introduction à l'entrepreneuriat. Editions de boeck, Bruxelles.
- **Khelassi R (2010),:** Le management des ressources humaines , Alger, Editions Houma,
- **Lamiri A (2013) :** La décennie de la dernière chance. Emergence ou déchéance de l'économie algérienne ? Editions Casbah, Alger.
- **Lamiri A (2003) :** Management de l'information, redressement, mise à niveau des entreprises. OPU, Alger.
- **Lamiri A(1993) :** Gerer l'entreprise algérienne en économie de marché. Prestcomm Editions, Alger.
- **Lakhlef B (2006) :** La bonne gouvernance », Editions Dar El Khaldounia, Alger, .

- **Boudia MF (2017)** : Les facteurs susceptibles d'influencer l'intention entrepreneuriale. Revue Mecas (Laboratoire de recherche Management des entreprises et du capital social) Université Abou Bakr Belkaid Tlemcen (Algérie)
- **Benguerna A (2007**) : La formation à la création d'entreprise. Colloque international sur l'entrepreneuriat et l'innovation en Algérie. Centre universitaire de Khemis Meliana (Algérie)
- **Bounouh A (2017) :** Développer la culture d'entreprise chez les jeunes par la formation : éléments de diagnostic et enjeux en Tunisie. Hhttps//forum 2017 sciences conf.org
- **Bloy E (2003) :** Pour la création d'entreprise. Réseau AUF ; Journées scientifiques. Bucarest
- **Bellon B (2012)** : L'innovation créatrice. Economica ; Paris.
- **Capron H (2009)** : Entrepreneuriat et création d'entreprises. Editions de boeck. Breuxelles.
- **Dorion E (2002) :** les stakholders de l'entrepreneuriat ship au Quebec. 6 congrès international de la franciphonie sur la PME. HEC. Montréal
- **Djeflat A (2006) :** L'économie fondée sur la connaissance. Etat des lieux et perspectives pour l'Algérie. Collection Maghtech. Editions Dar El Adib. Oran
- **Djeflat A (2014)** : L'intégration économique Maghrébine *:* un destin obligé. Ouvrage collectif sous la direction de Mebtoul A et Camille Sari. Oran (Algérie) ; Editions Anwar El Maarifa
- **Debla A. (2008) :** « Assurance qualité de l'enseignement supérieur »Journal El Watan du 29.11.2008.
- **El Mogherbi S, Khiat A(2017) :** Une bonne gouvernance pour une GRH basée sur la compétence dans la fonction publique. Ouvrage collectif intitulé : la confiance au cœur de la GRH. Editions El Adib, Oran
- **El Ouazzani Echachahdi K, Koubaa S, Yassine S (2014) :**L'enseignement de l'entrepreneuriat dans l'université. 12eme congrès international Francophone en entrepreneuriat et PME 29/30/31 octobre 2014 Agadir. Maroc
- **Fayolle A, Lemaire S, Adnan M (2014) :** Entreprendre dans la diversité. Revue entreprendre et innover. Edition de Boeck N°20 ;
- **Fayolle A (2005)** *:* L'entrepreneuriat, apprendre à entreprendre. Dunod, Paris.
- **Fayolle A (2009) :** Métier de créateur d'entreprise ; motivation ; parcours ; stratégie. Éditions d'organisation Paris
- **Fave-Bonnet (2007**), compilation du Conseil supérieur de l'éducation
- **Gazier B. (2015) :** Les stratégies des ressources humaines .Editions la Découverte, Paris
- **Guihur I (2017)** Des conditions de base à la croissance des PME ?; Ouvrage collectif intitulé : Créer et développer une PME dans une économie

La décentralisation et la création de clubs d'étudiants entrepreneurs renferment également des enjeux stratégiques pour l'avenir de l'entrepreneuriat en Algérie d'une part et d'autre part, elle augure des perspectives prometteuses pour le développement économique en Algérie.

Bibliographie :

- **Arif A (2007) :** Entrepreneuriat et système éducatif. Colloque international sur l'entrepreneuriat et l'innovation en Algérie. Centre universitaire de Khemis Meliana (Algérie)
- **Benatta M (2015) :** influence de la culture et de l'environnement sur l'entrepreneuriat : Cas de l'Algérie. Thèse de doctorat. Université de Tlmemcen
- **Benachenhou A (2015**) : L'Algérie : sortir de la crise. Editions El Diwan **;** Alger.
- **Bernaoui R (2016) :** Veille et intelligence économique. Editions OPU ; Alger.
- **Biales M, Leurion R, RivaudI JL (2007**) : L'essentiel de l'économie. Editions Berti ; Alger.
- **Belaadi M. (1996) :** La relation Université-Entreprises. Quel diagnostic ? Quel management ?, Ouvrage collectif. Conférence nationale sur le management de l'entreprise en économie de marché, OPU, Alger.
- **Baddari K (2020)** ; « L'université en tant que sujet de l'économie de la connaissance ». Journal El Watan du 4/10/2020
- **Bendiaabdellah M, Mekamcha M, Soufi M(1996) :** Réflexion sur une perspective des rapports université-entreprises économiques. Ouvrage collectif. Conférence nationale sur le management de l'entreprise en économie de marché. OPU ; Alger
- **Beddi N, Boumedienne M (2018)** : Le secteur public entre l'innovation et le développement public. Colloque international du 27 au 28 Novembre 2018. Université de Blida 2. Proceding ccoordonné par le Dr Mouhajibia Nacéra.
- **Berras-Brahmi D (2012) :** Les TIC , fondement de l'émergence de l'économie fondée sur la connaissance. Ouvrage collectif intitulé : gestion des ressources humaines. Coordonné par Assya Khiat. Editions Dar Al Adib ; Oran.
- **Bentahar M, Zaam H (2014) :** l'entrepreneuriat au Maroc Ouvrage collectif intitulé : L'intégration économique Maghrébine : un destin obligé sous la direction de Mebtoul A et Sari C. Editions Anwar El Maarifa (Algérie)
- **Boissin JP, Chollet B, Emin S (2008)** : Les croyances des étudiants envers la création d'entreprises : un état des lieux. Revue Française de gestion Vol 34 N°180

d'entreprises**.** De même, Les clubs peuvent avoir également comme objectifs : l'organisation de séminaires, des colloques…

Conclusion :

La formation entrepreneuriale constitue un vecteur important pour l'émergence d'une économie. Aussi, l'émergence de la culture afférente à la création d'entreprise dans les universités algériennes doit être de mise. La formation entrepreneuriale au sein des universités algériennes renferme des enjeux stratégiques pour l'avenir économique de l'Algérie.

La littérature dans ce domaine est abondante. L'université algérienne doit mettre en œuvre une politique de développement de la culture entrepreneuriale et ce, à travers des formations accrues dans ce sens. En effet, la formation entrepreneuriale au sein de l'université algérienne constitue un levier d'action pour la création d'entreprise.

Plusieurs paramètres doivent être mises en œuvre et qui puissent conduire à la création des centres de recherches mixtes, prévenir les innovations technologiques par une intervention en termes de veille, l'élaboration de nouvelles connaissances, la mise en place d'équipes de recherches pluridisciplinaires associant les entreprises, la formation et l' accompagnement à travers des stages pratiques.

Dans ce cadre, la création d'un département consacré à la création d'entreprise au niveau de chaque université est primordiale. Toutefois, la réussite d'une telle opération nécessite la concrétisation de certains leviers fondamentaux, en l'occurrence : Des ressources humaines qualifiées au sein de l'université pour prendre en charge tous les aspects organisationnels et managériales ; Une bonne gouvernance universitaire, une assurance qualité dans le domaine de l'enseignement entrepreneuriale.

La culture de l'économie fondée sur la connaissance constitue également une ossature pour inculquer la culture afférente à la création d'entreprise chez les étudiants.

constituera sans aucun doute l'aiguillon nécessaire pour une contribution plus effective des chercheurs au développement scientifique et technologique (Bendiabdellah, Mekammcha, Soufi, 1996)

3.4.3. L'impact de l'innovation et les pôles de compétitivité sur la création d'entreprise :

La mise en avant de facteurs clefs de compétitivité industrielle, au premier rang desquels se trouve la capacité d'innovation par la recherche et développement (R-D)) constitue l'enjeu de la politique des pôles de compétitivité. Le progrès technique est lié au progrès scientifique, or celui-ci fait l'objet d'une production qui, tant dans les centres de recherche publics et les universités que dans les fondations privées ou les entreprises, mobilise un nombre croissant de personnes. Une économie qui investit beaucoup dans la recherche a plus de chance d'obtenir une forte croissance économique que celle qui y investit fort peu (Biales, Leurion, Rivaud ,2007) (Benguerna, 2007)(Arif,2007) .

Les pôles de compétitivité nécessitent un certain nombre d'acteurs qui participent à un développement. Il y a l'entreprise, l'université avec ses centres de recherches et les collectivités locales. La locomotive est l'université, qui peut accompagner le développement et ériger un mode de gestion.

3.5. Créations de clubs d'étudiants entrepreneurs dans les universités algériennes : un levier vital pour asseoir et promouvoir la culture afférente à la création d'entreprise

Le club d'étudiants entrepreneurs peut se positionner comme un acteur de débat et de concertation. Le club en question constituera une émulation pour les autres étudiants et contribuera à l'épanouissement de la culture entrepreneuriale. Le club sera également un interlocuteur privilégié auprès des autorités locales afin d'améliorer le climat des affaires et évaluer le potentiel du développement et présenter des propositions pour la création

relation forte entre le capital immatériel : (innovation, recherche et développement, capital humain…) et la révolution numérique.

L'économie de la connaissance comprend des pans entiers des activités d'un pays: la formation de longue durée et de recyclage, les technologies de l'information et de la communication, la recherché et développement, l'innovation, la communication, les industries de l'expertise et du conseil etc. Ce sont des activités transversales qui influent sur l'ensemble des autres secteurs: agriculture, mécanique, tourisme, électronique et le reste (Lamiri, 2013) (Bellon, 2002)(Djeflat,2006)

3.4.1. La recherche et développement : vecteur d'un management entrepreneurial

C'est au travers de cette activité que se diffuse le progrès technique, source de développement et de progrès de sociétés contemporaines. Dans ce cadre, (Baddari, 2020) met en exergue que par ses missions, l'université entretient, un rapport organique dans la connaissance. Le XXI siècle est appelé le siècle de la connaissance, et il vient de l'augmentation rapide de son rôle dans le développement socio-économique de la société.

(Rahmani, Lebrag, Rahmoune, 2019) mettent en évidence que la relation entrepreneuriat –université est un pilier du développement économique et technologique d'un pays, elle s'inscrit dans une perspective de pérennité du fait des structures développées. Elles sont initiatrices d'innovation car elles jouent le rôle d'intermédiaire et de catalyseurs de projets.

3.4.2. La décentralisation universitaire : un pilier pour une condition d'émergence de la culture de la création d'entreprise

Il est important de promouvoir une réelle décentralisation du pouvoir de décision à l'échelle de chaque structure de formation universitaire, afin que puissent être mis en œuvre les stimulants matériels indispensables au succès de l'opération.

La mise sur le marché des compétences universitaires, dans le cadre d'une franche émulation au bénéfice des secteurs utilisateurs,

désormais dans des politiques institutionnelles destinées à valider la qualité des diplômes et de prestations qui y conduisent. Son management concerne l'ensemble des parties prenantes : gouvernements, organismes de reconnaissance académique, établissements prestataires, personnels enseignants et administratifs, étudiants, partenaires professionnels, organismes certificateurs...» (Zemmam ,2010) (Gosselin,Julien ,2012) (Lewis ; 2011) (Martin et Stella ,2007). Globalement, l'assurance qualité dans le domaine de l'enseignement supérieur renvoi à l'ensemble des processus et mécanismes qui permettent d'assurer la qualité des programmes, des établissements ou d'un système national de formation.

Tableau 1. Trois sens associés à l'assurance qualité

Terme	Question centrale	Objectif	Action
Evaluation de la qualité	comment mesurer la qualité	Mesurer la qualité	Mettre en œuvre une évaluation
Assurance de la qualité	comment garantir la qualité	Montrer que la qualité est là	Vérifier la qualité
Management de la qualité	comment obtenir la qualité	Gérer la qualité	Mettre en œuvre des procédures et une culture de la qualité

Source : Fave-Bonnet (2007), compilation du Conseil supérieur de l'éducation.

3.4. L'économie fondée sur la connaissance (EFC) : Levier fondamental pour inculquer la culture de l'entrepreneuriat

(Berras-Brahmi, 2012) souligne que L'EFC décrit à la fois une discipline de l'économie et un phénomène dont l'objet de recherche est la production de richesse par l'usage de la connaissance. Certains auteurs utilisent l'expression « économie de la connaissance » quand ils se référant à la discipline et économie fondée sur la connaissance pour décrire le phénomène. Il y a une différence entre l'économie de la connaissance et l'économie traditionnelle. Si cette dernière s'appuie sur l'accumulation du capital permettant la production physique des biens, l'économie de la connaissance résulte d'une

3.2. La bonne gouvernance universitaire : un instrument managérial pour la promotion de l'entrepreneuriat

La bonne gouvernance suppose un esprit créateur afin de s'adapter à toutes les réalités, même celles qui se présentent dans les conditions les plus pénibles. Les institutions internationales recommandent aux pays en développement d'appliquer les principes de la bonne gouvernance pour s'assurer un développement équitable et réel (Beddi, boumedienne, 2018). (El Moghrebi, Khiat, 2017) mettent en relief que la gouvernance repose sur trois principes fondamentaux ; la démocratisation des processus, la compétence des agents en charge et la confiance. C'est la concrétisation de ces principes dans un Etat qui peut créer un environnement favorable à d'éventuelles améliorations dans la gestion des organisations et de leurs performances. Les entreprises s'inspirent des grands principes de la bonne gouvernance notamment en matière de contrôle, de la transparence et de l'éthique pour une meilleure relation avec les actionnaires, les investisseurs et la clientèle. La bonne gouvernance est une problématique de recherche explorée de manière récurrente dans le champ des sciences économiques et du management Dans ce cadre, plusieurs auteurs ont mis en exergue le rôle stratégique de la gouvernance (Lakhlef, 2006) (Hirigoyen, Poulain-Rehm, 2017) (Lamiri ,2013) (Okamba ,2010).

3.3. L'assurance qualité dans le domaine de l'enseignement supérieur en Algérie : une autre forme propice pour un essor de la culture entrepreneuriale

(Debla, 2008,) souligne que des mécanismes d'assurance qualité ont été introduits au Royaume-Uni dès 1832 et aux États-Unis en 1905. «Le concept Assurance qualité a vu le jour aux USA, en l'occurrence à l'université of Wisconsin Madison, trois décennies avant que l'Europe ne publie le Guide des références et lignes directrices pour le management de la qualité dans l'espace européen de l'enseignement supérieur». Dans une perspective similaire, "La qualité dans l'enseignement supérieur au niveau mondial entre donc

En Allemagne, de plus en plus souvent, la classe politique Allemande, l'enseignement supérieur et le secteur privé considèrent la recherche en entrepreneuriat comme un élément important pour promouvoir des idées novatrices, des activités d'entreprises et le progrès économique. En 2005, le milieu de la recherche a connu une évolution qui a atteint un total de 95 chaires dans 80 établissements d'enseignement supérieur (Grichnic, Harms, 2008)

3. Les leviers fondamentaux à entreprendre pour un essor de la culture ayant trait à la création d'entreprise dans les universités algériennes :

Plusieurs leviers fondamentaux sont à mettre en œuvre dans les universités algériennes et ce, pour un essor de la culture afférente à la création d'entreprise.

3.1. Une gestion stratégique des ressources humaines au sein de l'université algérienne : un outil pour le renforcement de la culture de l'entrepreneuriat

Le capital humain est un moteur fondamental pour la prise en charge du département « création d'entreprise » à l'université. Le développement des ressources humaines constitue un chantier vital pour l'émergence de la culture entrepreneuriale et son application sur le terrain. L'entrepreneur est le moteur du progrès technique grâce à sa capacité à imaginer de nouvelles combinaisons des ressources productives comme source de nouveaux produits et procédés, de nouvelles méthodes de production ou d'organisations de celle-ci; l'ouverture de nouveaux marchés ou de nouveaux débouchés. Aussi, et afin d'arriver à la concrétisation des éléments clés pour une valorisation de l'entrepreneuriat dans les universités algériennes, la ressource humaine constitue le socle indispensable à l'émergence de la culture pour la création d'entreprise au sein de l'institution universitaire. La littérature dans ce domaine qui a mis en exergue l'importance de la ressource humaine est abondante (Rezig ,2006) (Lacono ,2004) (Lamiri, 2013) (Perreti ,2015)(Gazier ,2015) (Khelassi ,2010) (Khiat, Semaoune, Bekheda ,2017).

périodiques sur les tendances générales de la PME(Rahmani, Lebrag, Rahmoune, 2019).

Par ailleurs d'autres institutions ont été mises en place par les pouvoirs publics pour favoriser l'entrepreneuriat à l'instar de l'institution chargée de financer les start up, du fonds de garanties des PME (FGAR), du conseil national de la recherche scientifique et des technologies….

2.7.4. L'expérience Américaine :

Les Etats-Unis sont considérés comme un pays précurseur en matière de la formation entrepreneuriale dans les universités. En 2005, plus de 1600 institutions proposaient 2200 cours, 44 revues académiques sont consacrés à l'entrepreneuriat et plus de 100 centres sont établis. La plupart des universités possèdent des chaires d'entrepreneuriat (Thevenet, Vachette, 1999) (Henni, Chachoua, 2019)

2.7.5. L'expérience Francaise :

En France les jeunes qui optent pour la direction d'une exploitation agricole par exemple bénéficieront d'une initiation à la gestion et à la maitrise des logiciels de gestion dans le but de les aider à mieux gérer leurs affaires et de les doter d'un peu plus d'autonomie. L'entrepreneuriat est devenu un module à part entière dans le cursus de formation, notamment dans les filières spécifiques au management et à la gestion en général. L'organisation patronale française, l'agence pour la création d'emploi (APCE**)** associés aux universités et d'autres organismes de formation spécialisés ont validé un accord cadre pour l'introduction d'un module sur l'entrepreneuriat dans les universités et proposé un contenu à atteindre.

2.7.5. L'expérience Canadienne :

Au Canada, le gouvernement a mis en place un système à la création d'entreprises dont l'objectif est de mettre à la disposition du créateur toutes les informations sur le plan des opportunités offertes par le marché, la réglementation, la fiscalité et les outils de gestion.

2.7.6. L'expérience Allemande :

transversal intitulé : culture entrepreneuriale a été introduit dans plusieurs disciplines.

Par ailleurs les mesures en faveur de l'entrepreneuriat au Maroc à travers le « programme Moukawalati » qui concerne l'entrepreneuriat masculin et féminin. Le programme en question a été mis en place sous l'égide du PRONACE (programme national d'aide à la création d'entreprise) afin d'appuyer la création de petites et de très petites entreprises. (Betahar, Zaam, 2014) (Henni, Chachoua, 2019).

2.7.3 L'expérience Algérienne :

Sous la tutelle du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, des structures de liaison ont été crées au niveau des universités ; Ces structures ont pour objectif de créer des passerelles opérationnelles efficientes entre le monde de la recherche et de l'entrepreneuriat **(**Rahmani, Lebrag, Rahmoune, 2019).

En effet, les structures mis en place se présentent sous les formes suivantes : les incubateurs, les centres techniques qui ont pour mission d'améliorer le système d'octroi des brevets et créer des clusters ou des réseaux pour pérenniser le rapprochement entre recherche et entreprise. En Algérie, concernant le secteur industriel, l'université abrite des centres techniques par filière, (CETIM) (matériaux de construction), le (CNTC) (textiles et cuirs), un centre de cosmétiques avec les laboratoires de chimie de l'université de Blida. Concernant, les pépinières d'entreprises, elles ont été instaurées par la loi n°01-18 du 12 décembre 2001 et mise en application en 2006.

Une agence nationale de développement de la PME (ANDPME) a également été instauré qui relève du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique d'une part, et d'autre part du ministère de la PME. L'institution a été conçue pour mettre en application la stratégie sectorielle en matière de promotion de la PME par des études de filières et des notes de conjoncture

professionnelle et l'enseignement supérieur pour faciliter l'insertion sur le marché du travail par la mise à niveau de la formation professionnelle continue (CNFCCP) dont la mission est de permettre à l'entreprise d'améliorer sa productivité et de rendre plus stables les postes d'emploi existants. La création également de l'agence nationale de l'emploi et du travail indépendant (ANETI), D'autres programmes ont été mis en place pour la promotion de la micro-entreprise et du travail indépendant tels que le fonds national pour la promotion de l'artisanat et des petits métiers (FONOPRAM) et la banque Tunisienne de solidarité crée en 1997 dont l'objectif est le financement des microcrédits**.** (Bounouh, 2017) (Henni, Chachoua, 2019)

2.7.2. L'expérience Marocaine :

(Zammar, Abdelbaki, 2013) mettent en évidence que l'enseignement de l'entrepreneuriat dans les universités marocaines était quasi absent il y a une quinzaine d'années. Ce n'est qu'à partir de la nouvelle réforme de l'enseignement supérieur (Loi 01-02) en 2000 que certains établissements de l'enseignement supérieur ont commencé à insérer des cours et des modules d'entrepreneuriat dans leur cursus. Plusieurs programmes visant le développement des compétences entrepreneuriales des étudiants universitaires ont également eu lieu. Ces programmes ont été signés entre des universités marocaines et des partenaires étrangers expérimentés dans le domaine de l'éducation entrepreneuriale. (Elouazzani, Koubaa, Yassine, 2014) mettent en relief le cas de l'université Mohamed V de Rabat (UM5R) qui développe un programme d'encouragement à la création d'entreprise et au développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants. L'université organise à cet effet, un concours entre les étudiants afin de choisir le meilleur projet d'investissement, De même, l'université en question a lancé des formations spécialisés en entrepreneuriat comme la licence professionnelle : « entrepreneuriat et management d'entreprises » et le master spécialisé »entrepreneuriat et management de projet » d'une part, d'autre part un module

par le monde. L'entrepreneurship est né dans les universités américaines dans les années soixante, considéré comme un nouveau concept pédagogique et qui consiste à promouvoir sous différentes formes, en particulier dans l'enseignement la démarche à créer sa propre entreprise et surtout créer son propre emploi. La culture entrepreneuriale et managériale est à intégrer rapidement dans l'ensemble des institutions algériennes, notamment dans les institutions de formations afin que l'entreprise algérienne par exemple puisse survivre, s'adapter aux changements, à l'environnement et à la compétitivité. Le développement économique et social dépend de sa capacité à créer et à développer des produits et services nouveaux. Aussi, l'entrepreneuriat constitue un chantier important pour le développement et la croissance économiques des Pays. On ne nait pas entrepreneur, on le devient. Tout initiateur de projet, créateur d'entreprise doit nécessairement se préparer, se former, être encadré (Papin, 1999) (Kheladi, 2012) (Lamiri, 1993) (Lamiri, 2003) (Lakhlef, 2014) (Lakhlef, 2010) (Fayolle. Lemaire, Adnan ,2014)

2.7. Géneralités sur l'expérience de l'enseignement de l'entrepreneuriat dans quelques pays :

2.7.1. L'expérience Tunisienne :

Pour encourager le travail indépendant chez les universitaires et réduire le taux de chômage ; les pouvoirs publics Tunisiens ont perfectionné plusieurs programmes dans le but de promouvoir l'entrepreneuriat et attiré les jeunes vers ce types d'activité. L'objectif principal était de doter les diplômés universitaires de compétences plus adéquates au marché du travail, tout en leur permettant de créer leurs emplois**...** Les universités tunisiennes ont lancé des programmes spécialisés dans l'entrepreneuriat. L'école d'ingénieur de Tunisie (ENIT) et l'institut supérieur de gestion (ISG) organisent des formations spécialisées, des séminaires, des ateliers d'animation et des cours de sensibilisation à l'entrepreneuriat .Les autorités Tunisiennes ont adopté une politique active basé sur la poursuite des réformes structurelles, visant le développement de la formation

cependant le contenu de cette formation ? Qui comme nous l'avons souligné ci-dessus devrait renfermer les aspects théoriques et pratiques pour sa réussite. Quelques thèmes semblent primordiaux : Conseils psychologiques et pratiques aux créateurs d'entreprises ;

- L'importance de la clientèle et ses besoins ;
- La conception détaillée du projet et l'élaboration du dossier pour la création d'une entreprise ;
- Le fondement juridique, social et fiscal concernant l'entreprise ; La stratégie d'entreprise ;
- L'organisation d'une entreprise sur le plan humain et financier ;
- La recherche d'idées et la reprise d'une affaire… A ce titre les modules en questions doivent être enseignés par des académiciens et des praticiens avec des stages pratiques.

2.6.1. Les autres modules structurants : L'innovation ; Veille et intelligence économique

Depuis quelques années, avec l'évolution importante d'Internet, la masse d'information disponible est de plus en plus grande et diverse dans tous les domaines. Cette mutation est liée à l'avancement des technologies de l'information et plus particulièrement des télécommunications qui au cours de la dernière décennie, ont bouleversé la façon de travailler, de réfléchir, et de réagir. Toute stratégie de recherche et développement s'appuie sur l'analyse des informations scientifiques et techniques dont l'entreprise a besoin pour sauvegarder, optimiser et enrichir son patrimoine immatériel (Bernaoui ,2016). Aussi, l'intelligence économique constitue un outil de management au service de la stratégie qui permet par l'analyse de la problématique, de la définition des besoins, la recherche ; le traitement et l'exploitation d'informations.

2.6.2. L'enseignement de l'entrepreneuriat est –il possible ?

L'entrepreneuriat peut faire l'objet d'un enseignement académique et pratique en Algérie. De tels enseignements existent de

de subventions ou de financement, la formation …L'action d'un incubateur peut également concerner la mise en place d'une action de formation en gestion, Les star up constituent une locomotive pour une dynamique économique ; les pouvoirs publics doivent mettre une stratégie afin de soutenir et développer la création et le lancement de ce type d'entreprise en mettant à la disposition des promoteurs des incubateurs (Lakhlef,2010).)(Horbach,2008) (Bellon,2002) (Lamiri,2003)

2.4.3.4. Le coaching :

le coaching est une forme d'accompagnement spécifique. C'est une démarche qui vise à compléter les aptitudes de chaque porteur de projet, à corriger ces défaillances.

2.4.3.5. Le business Angel :

Il est très développé en Occident (Investisseur providentiel) est une forme d'accompagnement orientée plutôt vers des projets innovants à fort potentiel de développement notamment dans les activités liées aux TIC

2.5. L'instauration d'un département "création d'entreprise" au sein de l'université algérienne: levier de pilotage pour une culture entrepreneuriale

La création d'un département dans le domaine de la création d'entreprise s'avère indispensable au sein des universités algériennes pour ancrer la culture entrepreneuriale et permettre également de de ce fait, le développement d'une une synergie université –Enterprise, Par ailleurs, une présence significative des employeurs au sein des comités pédagogiques et des conseils scientifiques renforcerait les liens et les échanges entre les deux secteurs et aiderait à améliorer l'adaptation des profils et des qualifications aux besoins des entreprises.

2.6. La création d'entreprise : les principaux modules à enseigner

Cette formation vise à développer une culture entrepreneuriale au niveau de la population des étudiants et techniciens supérieurs au niveau de nos différentes institutions de formations. Quel devrait être

exceptionnels, réunir des compétences dans tous les domaines aussi bien sur le plan technique que sur la plan managérial. Il a besoin d'un soutien, de conseils, d'un complément de formation, d'un accompagnement durant tout le processus de création d'une activité et de lancement et de gestion d'une entreprise. Aussi, l'accompagnement d'un porteur de projet est primordial. Dans ce cadre, il existe différentes formes d'accompagnement (Lakhlef, 2014)

2.4.3.1. Les pépinières d'entreprises :

Cette formule d'accompagnement met à la disposition des créateurs d'entreprises un hébergement (locaux, différents services partagés liés à différentes activités: communication, téléphone, internet, salle de réunions….). Le promoteur bénéficie d'un suivi permanent pour l'aider à dépasser les difficultés, à évaluer son activité, à apporter les corrections nécessaires….

2.4.3.2. L'incubateur :

Ce type d'accompagnement est orienté essentiellement vers les jeunes promoteurs. L'objectif recherché est de les assister dans les premières étapes de création et de lancement d'une entreprise. L'incubateur apporte au jeune initiateur de projet une aide qui peut être matérielle: hébergement dans un site commun aux créateurs d'entreprises pour bénéficier des avantages liés aux charges et de pouvoirs s'intégrer plus facilement dans un réseau.

2.4.3.3. Les Start up :

De très petites entreprises ou des PME peuvent être innovantes en créant un produit ou un service à partir de travaux de recherche et apporter quelque chose de nouveaux sur le marché, ce sont les start up. Les entreprises qualifiés de start up sont des entreprises qui démarrent, dont le but est de valoriser un travail de recherche.

Elles sont donc innovantes. Les liens existent entre ce type d'entreprises et la recherche. Aussi, un incubateur a pour mission d'assister les star up dans les phases de démarrage et le lancement en mettant à leur disposition un soutien dans le conseil, dans la recherche

2.4.1. Quelques propositions :

Nous considérons que la formation doit être pragmatique qui doit se baser sur un projet de création d'entreprise. Cette pédagogie permettra aux étudiants de se familiariser avec la démarche entrepreneuriale. Les critères des étudiants dans le domaine de l'entrepreneuriat seront basés sur la motivation qui constitue un critère primordiale. La formation sera étalée sur une année afin de permettre une réelle maturation du projet. La fin de la formation sera finalisée par la rédaction d'un business plan qui sera soumis à des professionnels en la matière. Toutefois, le créateur devra adapter son profil entrepreneurial à son projet de création en complétant sa formation, ses expériences. Aussi, l'adaptation du profil au projet contribuera à une cohérence qui puisse faciliter la réussite.

Dans ce cadre, l'enseignement sera opéré par des académiciens et des professionnels afin qu'ils puissent apporter leurs expériences du terrain d'une part et d'autre part afin également qu'ils puissent donner des conseils.

2.4.2 Les stages pratiques : une nécessité vitale

Les savoirs théoriques, les savoirs procéduraux seront d'ordre cognitif : lectures, cours…Tandis que les savoirs pratiques et les savoirs faire, ils ne s'acquièrent que par l'expérimentation, l'observation-reproduction. Ces deux savoirs vont constituer la voie matérielle d'acquisition. Aussi, et à notre sens, une formation pour la création d'entreprise insérée dans un contexte professionnel ne sera effective que l'interaction entre plusieurs paramètres associant : l'approche théorique, l'approche pratique, le travail de groupe et les conseils.

2.4.3. Une vue globale sur les formes d'accompagnement d'un porteur de projet :

Un initiateur de projet ne peut maitriser à la fois les conditions techniques d'une activité et les outils de gestion et de direction d'une entreprise. En fait, chaque métier, fonction ou projet exige un savoir, un savoir-faire. Un promoteur ou un manager ne peut sauf des cas

2.3. Des centres de recherches mixtes entreprise-université dans le domaine de l'entrepreneuriat : Levier prépondérant pour la création d'entreprise en Algérie

La création des centres de recherches mixtes entreprise-université et institutions de formations permettent d'intensifier les échanges entre les deux secteurs et déterminer ainsi les facteurs d'incitations suffisants à leur impulsion. Dans ce cadre, l'autonomie de l'université demeure indispensable. Également et afin, que ces rapports soient permanents et fructueux, la création de liens de réciprocité et de complémentarité sont nécessaires entre l'université et l'entreprise. Le phénomène du partenariat université-entreprise tend à prendre place dans le paysage universitaire mondial. La production scientifique est le fait d'institution spécialisée telles les universités, centre de recherches, fondations, laboratoires de recherche.

La production et l'application de connaissances scientifiques et techniques est indispensable. Par conséquent, le système de formation en général et l'environnement socio-économique sont appelés à rebâtir des relations de façon à rétablir l'harmonie de leur complémentarité tant nécessaire à la réalisation du développement. (Monimo, Sedkaoui, 2014)(Sari, 2011) (Lakhlef,2014)(Capron, 2009)

2.4. Quelques aspects sur la formation et l'accompagnement dans le domaine de l'entrepreneuriat :

L'initiation à l'entrepreneuriat nécessite la tenue d'un discours favorable aux entreprises et aux entrepreneurs. Quatre types de savoirs sont à mettre en œuvre, il s'agit : des savoirs théoriques ; des savoirs procéduraux qui mettent en exergue la formalisation des enchainements d'opérations à respecter pour atteindre les objectifs fixés ; les savoirs pratiques construits dans l'action elle-même ; et les savoirs faire qui sont les actes humains disponibles pour avoir été appris, expérimentés et réussis.

qui créent les entreprises. L'une des conditions de base reste la mise en place localement d'un réseau de liaisons interactives entre la recherche et l'entreprise.

Il faut à cet effet: Créer des centres de recherches mixtes entreprise-université et institutions de formations pour intensifier les échanges entre les deux secteurs et déterminer les facteurs d'incitations suffisants à leur impulsion et prévenir les innovations technologiques par une intervention en terme de "veille", c'est-à-dire en termes de prévision des modifications importantes, susceptibles de se produire à court ou moyen terme, compte tenu de l'évolution observée des connaissances et des techniques (Bendiabdellah, Mekamcha, Soufi, 1996) (Belaadi, 1996) (Djeflat ,2014)

2.2. Les exigences du marché de l'emploi avec les offres de formation : une adéquation impérative

(Benachenhou, 2015) met en évidence que la plupart des diplômés de l'enseignement supérieur n'ont tout simplement pas les profils recherchés par les employeurs. La relation formation-emploi est très insuffisante. L'architecture globale du système d'éducation-formation et son mode de gouvernance doivent être revus dans cette perspective. Pour l'Algérie, cet enjeu est essentiel car il permettra ou non de faire émerger un entrepreneuriat compétitif de biens et de richesses marchande au lieu d'un secteur ayant un comportement essentiellement de recherches de rentes diverses. Aussi, et dans le cadre, de l'adéquation cursus-besoins, l'institutionnalisation d'un dialogue permanent entre les institutions d'enseignement à tous les niveaux et les entreprises s'avère d'une importance capitale afin de pouvoir établir un diagnostic et mettre ainsi en place une stratégie qui puisse permettre de développer une synergie entre le marché et ses exigences d'une part et les offres de formation d'autre part.

La mise en œuvre d'un partenariat efficace entre l'université et l'entreprise s'inscrit dans cette optique.

l'efficience ou la rentabilité de l'entreprise qui les emploie; mais bel et bien leur fin de mois. En Algérie, chaque année, plus de 120 00 étudiants sortent de l'université algérienne pour accroitre les rangs des diplômés en quête d'emploi alors que plus de 3500 PME ferment à défaut de compétences locales et de marchés locaux et extérieurs sur un total de 900 000 PME recensées en 2010. Une part importante attend des accompagnements sous formes de mise à niveau, de certification, d'homologation des activités ou de partenariats étrangers (Rouadjia, 2018) (Chaoui, 2011) .L'introduction de l'entrepreneuriat au sein du système éducatif dans son ensemble et notamment au sein de l'université algérienne nécessiterait l'adoption d'une pédagogie par projet qui puisse jouer sur différents registres en l'occurrence : connaissances, expérience ; aptitudes, attitudes et personnalité pour une adéquation avec monde de l'entreprise. (Tremblay, Gasse ,2013) indiquent que l'engouement pour l'entrepreneuriat se fait sentir partout dans le monde tant dans les pays en développement que développés. C'est d'ailleurs devant cet intérêt mondial que le champ de l'entrepreneuriat s'est développé.

2.1. Un réseau de liaisons interactives entre la recherche et l'entreprise : Vecteur pour une émergence de la culture entrepreneuriale au sein de l'université algérienne

Le secteur universitaire est toujours le point de départ et d'arrivée dans la programmation des mutations sociales d'une part, d'autre part la coopération entre l'entreprise et l'université a connu un développement rapide dans les pays développés par la mise en place de projets communs entre les deux types d'institutions. Les dépenses de recherche d'aujourd'hui sont les investissements de demain et la valeur produite d'après-demain avec les emplois qui vont avec (Lamiri, 2013) (Mekideche, 2008) .En Algérie, la culture nationale est beaucoup plus administrative et bureaucratique qu'entrepreneuriale. La société algérienne se penche beaucoup plus vers les emplois aux entreprises, et les entreprises aux entrepreneurs. Or, ce sont les entreprises qui créent les emplois, et les entrepreneurs

Le schéma suivant résume le modèle de Shapéro :

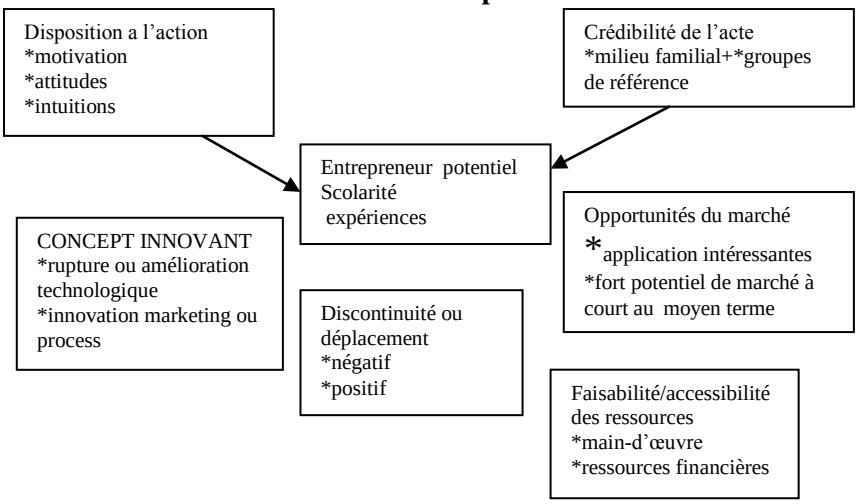

Source : Boudia M F (2017) : Les facteurs susceptibles d'influencer l'intentention entreprendeuriale. Revue les cahiers du Mecas du 15/12/2017, p 83. Université de Tlemcen

2. La formation entrepreneuriale au sein de l'université algérienne : un levier d'action pour la création d'entreprise

Il y a lieu à notre sens que le système éducatif dans son ensemble puisse préparer les individus à développer leur autonomie afin de leur permettre de trouver leur voie dans un monde en perpétuelle évolution, or nous constatons qu'en Algérie l'école prépare les individus à occuper des postes dans un univers bien balisé. En guise d'exemple, l'université et l'entreprise algérienne se méconnaissent et s'ignorent au prétexte infondé qu'elles se suffisent elles-mêmes ; qu'elles n'ont nullement besoin l'une de l'autre. Cette attitude est négative et s'inscrit en faux contre la logique de l'échange mutuellement bénéfique et de la complémentarité que postulent les lois qui régissent l'économie de marché. L'obstacle majeur qui fait que ces deux institutions se tournent le dos tient donc au fait que les gestionnaires de ces deux entités se considèrent comme des fonctionnaires de l'Etat et dont le seul souci n'est pas toujours

étrangères montrent qu'il est possible de mener des actions de sensibilisation à l'entrepreneuriat au sein du système éducatif que ce soit dans le primaire, dans le secondaire ou dans le supérieur. Dans ce cadre, plusieurs expériences ont été mises en évidence. IL s'agit des expériences de la "fondation de l'entrepreneuriat" au Québec, des expériences anglaises et américaines de la national fondation for teaching entrepreneurship dans le secondaire.

1.4. Le modèle de Shapéro :

Shapéro cité par (Hernandez,1999) estime que la création d'entreprise est un phénomène multidimensionnel , il faut pour l'analyser prendre en compte, en plus des caractéristiques psychologiques du créateur, un certain nombre de facteurs contextuels en l'occurrence : la discontinuité, la crédibilité et la faisabilité.

Le modèle de Shapéro est considéré comme le modèle fondateur de l'entrepreneuriat. Ce modèle est le plus connu dans le champ de la création d'entreprise, il explique les éléments déterminants du choix entrepreneurial. L'entrepreneur et ses aspects se révèlent comme le facteur éclairant au même titre que les variables sociologiques, économiques, politiques et culturels considérés comme variables indépendantes qui peuvent influencer sur la création d'entreprise (Boudia, 2017) .

processus économique ou les notions d'information et d'opportunité sont fondamentales pour expliquer l'entrepreneuriat. Par ailleurs, l'école Allemande considère que le talent entrepreneurial est une ressource rare et le profit est une forme particulière de paiement, à savoir la récompense du risque encouru par l'entrepreneur et contre lequel celui-ci ne peut s'assurer. L'école économique anglaise des XVIII et XIX siècles, qui fondera la pensée économique classique et néo-classique, ne considère pas l'entrepreneur comme une des figures centrales du mécanisme économique. (Adam Smith, 1723-1790) et (John Stuart Mill, 1808-1873) assimilaient la fonction d'entrepreneur à celle de capitaliste. (Alfred Marshall, 1842-1924), le père de la théorie néoclassique, s'est intéressé à l'innovation.

1.2. Le comportement entrepreneurial :

Certains facteurs exogènes peuvent favoriser l'apparition et le développement de comportements entrepreneuriaux, notamment : l'environnement socioculturel, le contexte familial, l'expérience ou le milieu professionnel; le système éducatif. L'environnement socioculturel joue un rôle primordial dans l'émergence de comportementaux entrepreneuriaux (Lakhlef, 2014) (Boissin et al,2007)(Verzat,2011).

Max Weber (1864-1920) économiste et sociologue allemand considérait que le système de valeur en place dans une société était fondamental pour expliquer le comportement des entrepreneurs. Par ailleurs; les relations sociales; l'évolution politique sont autant de facteurs qui conditionnent la démarche entrepreneuriale ; Le niveau d'éducation et l'expérience constituent ce que l'on pourrait appeler l'expertise de l'entrepreneur.

1.3. La formation entrepreneuriale :

L'entrepreneurship est né dans les universités américaines dans les années soixante, considéré comme un nouveau concept pédagogique et qui consiste à promouvoir sous différentes formes, en particulier dans l'enseignement la démarche à créer sa propre entreprise et surtout créer son propre emploi. Des expériences

,2005) indique que l'entrepreneuriat est un domaine complexe et hétérogène pour se limiter à une seule définition : l'innovation, la création de valeur, la création d'une organisation, les opportunités d'affaires…sont mises en exergue dans le cadre de l'entrepreneuriat. (Janssen et Surlemont ,2009) mettent en évidence que certains facteurs exogènes peuvent favoriser l'apparition et le développement de comportements entrepreneuriaux, notamment : l'environnement socioculturel, le contexte familial, l'expérience ou le milieu professionnel; le système éducatif. L'environnement socioculturel joue un rôle primordial dans l'émergence de comportementaux entrepreneuriaux. (Bentahar, Zaam, 2014) mettent en évidence que l'entrepreneuriat, c'est l'action de constituer une nouvelle organisation et en particulier la création d'entreprise. Les formes d'entrepreneuriat sont variées selon le type d'organisation qui est mise en place. (Lakhlef, 2014) souligne que l'action d'entreprendre a été durant toute l'histoire économique, une démarche utile, voire capitale pour l'évolution de l'économie et du commerce international et par voie de conséquence pour la croissance et le développement. La perception de la notion d'entrepreneuriat a évolué avec les différentes écoles et idéologies des systèmes économiques classiques, libérales, marxistes et néolibérales pour atteindre aujourd'hui une place centrale dans toute économie qui a pour objectifs la croissance, la performance, l'innovation, une part du marché international plus importante, l'emploi…Pour (Benatta, 2015) le champ de l'entrepreneuriat est un domaine émergent et éclaté. Ses multiples composantes sont analysées par des économistes, des sociologues, des historiens, des psychologues, des spécialistes de la gestion (Fayolle, 2005) (Dorion, 2002) (Bloy, 2003) (Hernandez, 2001). (Janssen, 2016) situe dans ce cadre plusieurs écoles de pensée; entre autres: L'école Française ; L'école Allemande ; L'école Autrichienne ; L'école Anglaise.

Ces écoles peuvent être qualifiées de précurseurs pour avoir attribué un rôle économique spécifique à l'entrepreneur dans le

-

Les objectifs de notre article :

Le premier objectif est de mettre en lumière que la création d'entreprise représente une force vitale pour l'économie d'un pays.
Le deuxième objectif est de mettre en exergue que la formation entrepreneuriale contribue à la création d'entreprise, l'université algérienne à un rôle primordial dans ce cadre

Le troisième objectif est de situer les paramètres fondamentaux à mettre en œuvre pour le développement de la culture entrepreneuriale dans les universités algériennes.

Notre papier est structuré en trois axes fondamentaux intitulés respectivement :

- La création d'entreprise ou l'importance de l'entrepreneuriat : une brève revue de la littérature ;
- La formation entrepreneuriale au sein de l'université algérienne : un levier d'action pour la création d'entreprise ;
- Les leviers fondamentaux à entreprendre pour un essor de la culture ayant trait à la création d'entreprise dans les universités algériennes.

1. La création d'entreprise ou l'importance de l'entrepreneuriat : une brève revue de la littérature

1.1. Quelques définitions et courants de pensée :

Schumpeter. J (économiste Autrichien 1883-1950) qui donne la primauté à l'aspect économique de l'entrepreneuriat ne sépare pas l'idée et les initiatives d'un entrepreneur de l'acte d'innover : « un entrepreneur est une personne capable de transformer une idée ou une invention, en une innovation réussie ». Pour Schumpeter l'innovation peut revêtir quatre formes : introduction d'une nouvelle technologie, introduction d'un nouveau produit, nouvelles sources d'approvisionnement ou composant, nouvelle organisation note (Lakhlef , 2014). (Fayolle, 2012) met en évidence que la création d'entreprise est un élément qui participe au développement individuel et un déterminant à la croissance économique. (Verstraete, Fayolle

relations étroites et un partenariat efficace entre l'université et l'entreprise, la création de structures au sein de l'université qui puissent répondre à la concrétisation d'un tel objectif…

Notre hypothèse est subdivisée également en sous hypothèses directrices :

- De grandes écoles de pensée ont mis en évidence l'importance de l'entrepreneuriat dans le processus économique d'un pays. La littérature dans ce domaine est vaste qui considère d'ailleurs que l'entrepreneuriat est un facteur clé du développement économique, un moteur de croissance et un puissant contributeur d'une efficacité certaine quant à la création d'emplois.
- La formation entrepreneuriale revêt d'autant plus d'importance qu'aujourd'hui les spécialistes considèrent qu'entreprendre n'est pas un phénomène inné, naturel, mais une technique. Autrement dit on ne nait pas entrepreneur, on le devient. Aussi, cette formation au sein de l'université algérienne renferme des enjeux importants pour l'avenir économique de l'Algérie d'une part et d'autre part elle augure des perspectives prometteuses pour le développement de l'Algérie.
- Les leviers fondamentaux pour la réussite des conditions d'émergence de la culture ayant trait à la création d'entreprise dans les universités algériennes sont nombreux. En effet, et afin de s'adapter à l'évolution de l'environnement économique, les universités et les entreprises algériennes doivent entreprendre beaucoup d'actions pour un partenariat bénéfique entre les deux entités. L'entreprise constitue une source de création de richesses et doit se trouver toujours au centre des préoccupations des décideurs et des politiques économiques de croissance et de développement. Il est donc nécessaire de stimuler l'esprit d'entreprise et de réhabiliter l'action d'entreprendre en Algérie.

l'entrepreneuriat se sont multipliées. Quel est l'état de la littérature sur l'entrepreneuriat ?

- La création et le développement d'une entreprise nécessitent des conditions incontournables. En effet, la performance d'une entreprise est le produit d'une démarche caractérisée par un ensemble de facteurs en l'occurrence: le savoir, le savoir-faire et le savoir-être. En quoi la formation entrepreneuriale est- elle l'une des clés de réussite pour la pérennité d'une entreprise?
- la culture afférente à la création d'entreprise est à intégrer au sein de l'université algérienne afin que l'entreprise algérienne puisse survivre, s'adapter aux changements, à l'environnement et à la compétitivité. La culture entrepreneuriale fait la fierté des entreprises des pays industrialisés, où se sont conçues développées et épanouies les techniques managériales. Toutefois, quels sont les leviers à mettre en œuvre dans ce cadre pour la réussite d'un tel objectif ?

Afin de résoudre cette problématique, nous avons émis les hypothèses ci-dessous :

L'hypothèse principale de notre article est la suivante :

il existe plusieurs leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour asseoir et promouvoir les conditions d'émergence de la culture afférente à la création d'entreprise dans les universités algériennes. En effet, La formation de l'entrepreneuriat au sein de l'université doit viser à développer une culture entrepreneuriale au niveau des étudiants. La formation en question devrait aborder plusieurs thèmes théoriques en plus d'une formation pratique qui doit tenir compte du processus de création d'entreprise, à sa gestion, son développement et l'amélioration permanente de ses performances .D'autres paramètres doivent être également mises en œuvre, entre autres :-une économie fondée sur la connaissance, une bonne gouvernance, une sensibilisation sur l'importance de la création d'entreprise, des

d'enseignement de l'entrepreneuriat. En effet, seules quelques Ecoles et universités ont commencé à développer des formations à l'entrepreneuriat et comptent un certain nombre d'enseignants-chercheurs spécialisés dans le domaine.

Pour (Mouhoubi ,1998) le système éducatif fournit les cadres dont à besoin une économie, mais il s'adapte aux mutations économiques et sociales tant au niveau national qu'international. Force est de constater que notre système éducatif actuel est aux antipodes de ces préoccupations, pourtant majeures. L'université algérienne dans son ensemble devra penser à mettre en œuvre une pédagogie ayant trait à la création d'entreprise et l'entrepreneuriat en général.

L'importance de l'entrepreneuriat pour le développement et la croissance d'un pays a poussé la majorité des pays à intégrer l'initiation et la formation à l'esprit de création d'entreprise dans le système éducatif (Lakhlef, 2014). (Zeroki, Grari, 2017) mettent en relief que pour être entrepreneurial , une université, doit avoir une culture d'organisation propice à l'esprit d'entreprise, et en particulier accepter volontiers la prise de risque. L'université qui portera le caractère entrepreneuriale contribue au développement économique dans le cadre de sa troisième mission après l'enseignement et la recherche.

Problématique :

Une question centrale est au cœur de notre problématique : Quelles sont les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour asseoir et promouvoir les conditions d'émergence de la culture afférente à la création d'entreprise dans les universités algériennes ?

Notre problématique est subdivisée en questions directrices :

- L'entrepreneur occupe actuellement une place importante dans le monde Occidental. De nombreuses universités ont une chaire d'entrepreneuriat, des revues académiques sont exclusivement consacrées au domaine. Les recherches sur

Introduction :

L'entreprise constitue un outil stratégique, vital et décisif dans toute économie qui se donne comme objectifs un développement réel, dynamique, consistant et durable. Elle est l'instrument incontournable pour la création de richesses d'un pays, pour une croissance continue et soutenue, pour la création d'emploi (Lakhlef, 2010).Toutes les institutions ont besoin de ressources pour fonctionner. Mais seule l'entreprise produit des richesses matérielles dont a besoin la nation pour avancer. Le tissu institutionnel fonctionne avec la richesse produite par l'entreprise (Lamiri, 2013) (Fayolle, 2009) (Khelassi, 2010). Le développement économique et social de l'Algérie dépend de sa capacité à créer et à développer des produits et services nouveaux. La création d'activité et la création d'entreprise participent pleinement à ce processus. Aussi, l'entrepreneuriat constitue un chantier important pour le développement et la croissance économique en Algérie. La création d'entreprise ne s'improvise pas, La culture en question est à intégrer rapidement dans les universités en Algérie et ce, à travers l'entrepreneuriat. « L'entrepreneurship » est né dans les universités américaines dans les années soixante, considéré comme un nouveau concept pédagogique et qui consiste à promouvoir sous différentes formes, en particulier dans l'enseignement la démarche à créer sa propre entreprise et surtout créer son propre emploi (Hammouda, Lassassi ,2011) (Tremblay, Gasse 2013) (Guihur, 2017).

Les scientifiques sont formels sur un aspect : une variable clé du développement réside dans la qualité et la quantité des entrepreneurs au sein d'un pays. C'est par exemple, la thèse centrale de l'économiste britannique Lewis, prix Nobel d'économie. C'est aussi la position clé d'un des économistes les plus illustres du siècle dernier : l'austro- américain Joseph Schumpeter (Lamiri ,2013).

Aussi, quelle est la place de l'entrepreneuriat dans l'enseignement de la gestion dans les universités algériennes ? De notre point de vue L'Algérie accuse un grand retard en matière

Réflexion sur les conditions d'émergence de la culture afférente à la création d'entreprise dans les universités Algériennes

التفكير في ظروف تصاعد الثقافة المتعلقة بخلق المؤسسة في الجامعات الجزائرية

GODIH Djamel Torqui[*] LAZREG Mohammed[†]

ملخص: إن الثقافة المتعلقة بخلق الأعمال هي مشروع مهم للتنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ويجب دمج هذه الثقافة في الجامعات في الجزائر من خلال ريادة الأعمال. يركز مقالنا على ثلاثة أهداف أساسية: الهدف الأول هو إبراز أن هذه الثقافة المعنية تمثل قوة حيوية لاقتصاد بلد ما. الهدف الثاني هو تسليط الضوء على أن التدريب على ريادة الأعمال يساهم في خلق الأعمال التجارية ، والجامعة الجزائرية لها دور رئيسي في هذا السياق. الهدف الثالث هو تحديد المعايير الأساسية التي سيتم تنفيذها لتطوير ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية. تسلط النتائج الرئيسية لورقتنا الضوء على الحاجة إلى تطبيق بعض الروافع الأساسية لتطوير الثقافة المتعلقة بإنشاء الأعمال التجارية في الجامعات الجزائرية

الكلمات المفتاحية: خلق الأعمال - ثقافة ريادة الأعمال - جامعات - التدريب على ريادة الأعمال - الروافع الأساسية.

Résumé: La culture ayant trait à la création d'entreprise constitue un chantier important pour le développement et la croissance économique en Algérie. Cette culture est à intégrer dans les universités en Algérie et ce, à travers l'entrepreneuriat. Notre article porte sur trois objectifs prépondérants : Le premier objectif est de mettre en lumière que cette culture en question représente une force vitale pour l'économie d'un pays. Le deuxième objectif est de mettre en exergue que la formation entrepreneuriale contribue à la création d'entreprise, l'université algérienne à un rôle primordial dans ce cadre. Le troisième objectif est de situer les paramètres fondamentaux à mettre en œuvre pour le développement de la culture entrepreneuriale dans les universités algériennes. Les principaux résultats de notre papier mettent en évidence la nécessité d'appliquer certains leviers fondamentaux pour un essor de la culture relative à la création d'entreprise dans les universités algériennes

Mots clés : Création d'entreprise- Culture entrepreneuriale –Universités- Formation entrepreneuriale- Leviers fondamentaux.

[*] **Université Abdelhamid Ibn Badiss , Mostaganem (Algérie),** godihdjamel@hotmail.fr

[†] **Université Djillali Liabès , Sidi Bel Abbés (Algérie),** m.lazreg222@yahoo.fr